التعليق الصحفي
في الصحافة المكتوبة

(الجزائر نموذجا)



أ. ساعد ساعد

صحفى وأستاذ جامعى

جامعة عين تموشنت الجزائر



التَّعليـق الصحَفـي

في الصحافة المكتوبة

"الجزائر نموذجاً"

التَّعلِيق الصِّحَفِي

في الصحافة المكتوبة

"الجزائر نموذجاً"

الأستاذ

ساعد ساعد

2014



دار الكتب والوثائق القومية	
عنوان المصنف	**التعليق الصحفي في الصحافة المكتوبة**
اسم المؤلف	**ساعد ساعد**
اسم الناشر	المكتب الجامعي الحديث.
رقم الايداع	**2013/13879**
الترقيم الدولي	**.978-977-438-405-9**
تاريخ الطبعة	الأولى أغسطس **2013**.

مقدمــة

الحديث عن الصحافة المكتوبة في الجزائر يبدأ مع المرحلة الاستعمارية حيث ما فتئ الاحتلال يضع قواته على أرض الجزائر حتى بدأ في إصدار نشرياته الموجهة إلى عموم الشعب لأجل توجيهه نحو أهدافه الاستدمارية باسم الحماية والحضارة والرقي ومحاربة "الشيطنة" ودعاة التمرد.

واهتمت للحركة الوطنية بقطاع الإعلام أيما اهتمام في معركتها مع الاحتلال ، إذ أسست عدة جرائد ومجلات ونشريات تابعة لأحزابها، وجمعياتها لتدافع عن أفكارها ومواقفها، إزاء التطورات التي كان يعرفها المجتمع الجزائري آنذاك، وقد عرفت هذه المرحلة تأسيس عدة جرائد قابلتها عدة توقيفات، وتعليقات متكررة لها من طرف الاحتلال بحجج مختلفة.

ومع انطلاق الثورة التحريرية المباركة، أخذ قطاع الإعلام جانب هاماً في تفجير، وإنجاح الثورة من خلال التعبئة، والدعاية بمواقف جيش وجبهة التحرير الوطني، والرد على الشائعات المغرضة التي ما فتئ الاحتلال يزرعها بين الفينة والأخرى.

وبعد نيل الجزائر استقلالها عرف قطاع الصحافة المكتوبة بعض المساعي إلى إخراج قطاع الصحافة من نفق خدمة الحزب والسلطة، ولكن هذا لم يكن، فالدولة كانت فتية والأمية تضرب أطنابها والصراع حول السلطة لا يزال يحوم في الأفق.

وقد أدت هذه السياسة المنتهجة لنوع من التهميش والإقصاء للرأي الآخر وكان من نتائجها حرمان فئات واسعة من الشعب الجزائري من أبسط الحقوق التي كفلتها القوانين والأحكام والشرائع الدولية كحرية التعبير، والمشاركة السياسية، وحق تشكيل أحزاب وجمعيات وإنشاء جرائد خاصة.

هذه الوضعية فتحت المجال لانفجار اجتماعي تمثل في أحداث 5 أكتوبر 1988م، والذي تقاطع مع تردي كبير في المستوى المعيشي بعد مرحلة البذخ في النصف الأول من الثمانينات، وانهيار حاد لأسعار النفط، حيث خرجت جموع الشباب في بعض الولايات الكبرى ثم استمر الاحتجاج إلى باقي الولايات مطالبة بالتغيير رغم أن البعض كان يريد أن يربطها (بانتفاضة الخبز)، والبعض الآخر ربطها بالأزمة التي كانت تعيشها جبهة التحرير الوطني، فيما يرى آخرون أن الاحتجاجات كانت تعكس رفض جهة معينة لمشروع الوحدة الجزائري الليبي.

وكان لهذه الأحداث أن غيرت معادلة الساحة السياسية والإعلامية فاتحة المجال للتعددية الإعلامية حيث أضحت الكثير من الصحف والمجالات والدوريات تأخذ طابعاً خاصاً في ممارسة مهنة الصحافة، وهذا مباشرة مع تعديل الدستور 1989 خاصة في مادته الأربعين التي تنص على حرية إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي.

ثم صدور المنشور الحكومي رقم 94 المؤرخ في 19/ 3 / 1990م والذي فتح المجال على مصراعيه لرجال الإعلام من أجل فتح مؤسسات إعلامية، وإنشاء جرائد خاصة مع بعض الامتيازات للصحافيين الذين كانوا في القطاع العمومي من بينها ضمان دفع أجورهم لمدة 3 سنوات.

كل هذه التحولات تم تكريسها من خلال قانون الإعلام صادر في 03/04/1990م، والذي يعتبره المتخصصون بأنه المنطلق الحقيقي والقاعدة الأساسية لتكريس التعددية الإعلامية التي تجلت بعض صورها في مساعدات مالية وقروض ومقرات، ثم تنصيب المجلس الأعلى للإعلام في 25/07/1990م.

وفي فترة قياسية من صدور قانون الإعلام إلى غاية 31 ديسمبر 1991 وصل عدد العناوين الإعلامية إلى 160 عنواناً بين أسبوعية ويومية ونصف شهرية وفصلية ونصف سنوية، من بينها 18 يومية و60 أسبوعية و21 نصف شهرية و31 شهرية و8 صحف

فصلية، وواحدة سنوية و 21 دورية غير منتظمة، وهذا كله بفضل المادة 14 من قانون الإعلام 1990 والتي نصت على إصدار حر على أي نشريه أو دورية أو صحفية.

إلا أن هذا الانفتاح للصحافة الجزائرية لم يدم طويلاً حيث استقال رئيس الحكومة مولود حمروش في 03 جوان 1991، وتولى أحمد غزالي المنصب، وتم إلغاء الانتخابات التشريعية التي أجريت بتاريخ 26 ديسمبر 1991، وما تبعها من أحداث (واستقال) رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد 11 جانفي 1992، وجمد العمل بدستور 1989 وقانون الإعلام ثم حلّ مجلس الأعلى للإعلام على يد رئيس الحكومة بلعيد عبد السلام.

ولقد كان لاغتيال رئيس المجلس الأعلى للدولة محمد بوضياف، ودخول الجزائر مرحلة انتقالية وإصدار رئيس الحكومة بلعيد عبد السلام منشوراً في 09 أوت 1992، الذي يؤكد على احتكار الإشهار من قبل الوكالة الوطنية للإشهار والتوزيع، الأثر السلبي على الأسرة الإعلامية حيث دخلت في معركة شرسة مع السلطة، تميزت باعتقال الصحفيين، ومتابعتهم قضائياً، وتعليق الصحف ومراقبة الأخبار الأمنية من خلال تشكيل خلية الاتصال في جوان 1994م، وتشكيل لجان القراءة على مستوى المطابع.

ومع ذلك واصلت الصحافة المكتوبة في الجزائر نضالها وعملها رغم الضغوط التي لا تتوقف بعد تعديل قانون العقوبات سنة 2001م، والذي احتوى على 20 مادة كلها تجرم الصحفي خاصة 144 مكرر، والتي تنص: (يعاقب بالسجن من سنة إلى 03 سنوات وبغرامة 100 دينار إلى مليون دينار أو بأحد هاتين العقوبتين كل من أساء إلى رئيس الجمهورية بعبارات تتضمن سباً أو قذفاً سواء كان ذلك عن طريق الكتابة، أو الرسم أو التصريح أو أيّة آلة صوت أو صورة أو بأي وسيلة إلكترونية أو معلوماتية أو إعلامية أخرى)[1].

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: قانون العقوبات 2001 المادة 44 مكرر.

حيث تميزت مرحلة انتخاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بنوع من المجابهة بين الطرفين، بين تأكيد الرئيس لملكية الدولة لوسائل الإعلام العمومية وعدم فتحها لمن يهاجمونه، وبين التخوفات التي كان يبديها رجال الإعلام بعد إبعاد وزير الإعلام عبد العزيز رحابي، حيث جاء الوزير تيجاني صلاونجي. ثم عبد العزيز تبون. ثم رزقي صحراوي. ثم محي الدين عميمور ثم خليدة تومي، ولم يستقر على هذه الوزارة وزير لأكثر من سنة، ومع ذلك واصلت الصحافة المكتوبة في الجزائر مسارها مع بعض الارتدادات إلى اليوم محققة أكثر من 86 عنواناً إلى غاية 2006، من بين يومية وأسبوعية نصف شهرية وشهرية منتظمة وغير منتظمة.

وتميزت هذه المرحلة:

1 - ديون الجرائد في المطابع، ومساعي هذه الأخيرة لاستيراد أتعابها ومستحقاتها، أدخل الإشكال بينهما في أبعاد سياسية، فالجرائد تهتم السلطة من خلال المطابع بالضغط عليها من أجل تغير خطها الافتتاحي، والمطابع تتحجج بارتفاع سعر مواد الأولية ودفع أجور العمال.

2 - معركة المتابعات القضائية، ودخول بعض الصحفيين السجن بسبب ما اعتبروه تضييق على مواقفهم وآرائهم، "كقضية المراسل الصحفي لجريدة اليوم من الجلفة حفناوي غول، وبن شيكو مدير جريدة لوماتان، علي جري مدير عام جريدة الخبر.

3 - توقيف وتعليق بعض الصحف بسبب ما اعتبر عدم توافق الخط السياسي لتلك الجرائد مع توجهات السلطة حسب تأكيد أحمد نعوم الرئيس المدير العام ليومية (الرأي) المتوقفة عن الصدور، رغم أن الجهات الوصية نظرت إلى الأمر على أنه يأتي بعد عدم تسديد "المعنيين بالأمر" ديون المطابع، ومستحقات الضرائب التي لم تدفع، إضافة إلى تجاوزات مالية في الصرف، "قضية إلقاء القبض على بن شيكو في المطار محملاً بعملة أجنبية غير مصرح بها".

4- قرار الحكومة وجوباً بتوجيه الإشهار العام إلى الوكالة الوطنية للنشر والإشهار والتوزيع، وهو الأمر الذي اعتبر من طرف الناشرين والصحفيين مضايقة وحجب لمصادر الأموال والإشهار، وبالتالي تهديد غير مباشر بالغلق، خاصة وأن الإشهار لعب دوراً هاماً وبالغ الأثر في الحفاظ على التوازن المالي للكثير من الصحف منذ بداية التسعينات "كالوطن، الخبر، لوسوار داجيري، وليبرتي"، حيث شكلت مداخيلها من الإشهار ما قدره 57 بالمائة، وهذا بمعدل 10 صفحات إشهارية يومياً و80 بالمائة منها إعلانات مباشرة مع أنها كانت لا تستفيد سوى من 20% من إشهار الوكالة الوطنية للنشر والإشهار". والتي أصبحت ابتداء من تاريخ في 17 نوفمبر 2005 ملتزمة بمراسلة موجهة لرؤساء مجلس مديري شركات التسيير والمساهمة، والتي تتضمن وجوب التعامل مع 06 عناوين صحفية وطنية في مجال الإعلانات الإشهارية المتعلقة بالمناقصات والإعلانات الأخرى الخاصة بهذه الشركات وهذه الصحف هي: المجاهد، النصر، الشعب، لوكوتيديان دوران، لاتريبون، لومغراب".

وبالمقابل يسجل في هذه المرحلة جملة من المؤشرات:

1- لقد كانت للمتغيرات التي مرت بها الجزائر اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً أن جعلت وسائل الإعلام تتجه نحو أنواع صحفية معينة للكشف عن خلفيات الأحداث والوقائع خدمة للقارئ الذي انتقل اهتمامه (كما يرى البعض) من معرفة ماذا حدث..؟. إلى معرفة معنى ماذا حدث ...؟. على ضوء القاعدة التي تقول "الإذاعة تعلن عن الحدث والتليفزيون يظهره والصحافة المكتوبة تفسّره وتشرحه"، وقد تجلى هذا في كثرة استعمال الأعمدة التعليقية، والتعليقات في الكثير من العناوين الإعلامية اليومية، وفي المواضيع ذات القيمة الإخبارية.

وقد يفهم من جهة ثانية انعكاس لرغبة القراء في معرفة خلفيات الأحداث والظواهر والقضايا، الأمر الذي اعتبر انتشار للصحافة المكتوبة في أوساط المجتمع الجزائري.

حيث نشر في هذا الصدد المعهد الفرنسي للبحوث والاستشارات "إيمار" أخر دراساته المتعلقة بنسبة توغل الصحافة الجزائرية اليومية في المناطق الحضرية والتركيبة العمرية والاقتصادية لقرائها، حيث جاءت النتائج تشير إلى توغل كبير للصحافة الخاصة في المجتمع الجزائري، وبتفوق جريدة الخبر، وتتبعها جريدة ليبرتي، والهداف وفي بعض الحالات الشروق[1].

---

(1) والدراسة التي أجريت ما بين 05 و11 أفريل 2006 مست سبع ولايات هي سطيف، عنابة، قسنطينة بـ 556 عينة تمثل الشرق. ووهران وتلمسان بـ 463 عينة كتمثيل للغرب، و784 عينة تمثل منطقة الوسط من خلال ولاية الجزائر، تيزي وزو، وهو ما يشكل مجموع 1803 عينة مدروسة أي ما يعادل 1.17 مليون شخص، وكانت النتائج تشير إلى أن نسبة المقروئية أخذتها يومية الخبر بنسبة تقدر بـ 38% تليها يومية ليبرتي وأسبوعية الهداف الرياضي (انظر ملحق رقم 01).

أما انتشار الصحف حسب القراء فنفس الأمر عاد ليومية الخبر بـ 5.7 مليون قارئ، وتأتي بعدها ليبرتي بـ 2.6 مليون قارئ (انظر ملحق رقم 02).

أما المقروئية الخاصة بالصحف حسب التوزيع الجغرافي فتفوّقت جريدة ليبرتي على الخبر في منطقة الوسط، في حين احتفظت الخبر بالمرتبة الأولى في الشرق بنسبة 47.8% وفي الغرب 36.2% والجنوب 35%. انظر ملحق رقم 03.

وفي قراءة أحسن خمس صحف حسب الجنس فجريدة الخبر يقرئها 60% من الرجال، و40 من النساء وهي تقريباً نفس النسبة مع بقية الجرائد الأخرى مع اختلاف طفيف في يومية الوطن وكوتيديان دوران، انظر ملحق رقم 04.

وحافظت الخبر على المرتبة الأولى دائماً في قراءة أحسن خمس صحف حسب السن بنسبة تقدر بـ 63% يقل أعمارهم عن 30 سنة. انظر ملحق رقم 05.

وحسب المستوى الدراسي للقراء قدر استبيانات معهد إيمار قراء الخبر ذو المستوى الثانوي والجامعي بـ 42.8% وكانت كوتيديان دوررون تحتل المرتبة الأولى بالنسبة للمستوى الثانوي والجامعي بحوالي 64.30% تليها لوسوار دالجي والوطن وليبرتي. (انظر ملحق رقم 06).

في حين قدرت نسبة المقروئية ليومية الشروق في الوسط الذكوري 56.9% و 43.1% في الوسط النسائي، هذه النسبة من المقروئية المحققة في الوسط النسوي تعتبر قياسية بالنظر للجرائد الأخرى. وهو ما يدل على تواجد الشروق في الوسط العائلية 30.9% لدى متوسطي التعليم مقابل 30.6% لذوي التعليم الثانوي، بينما يشكل المستوى الابتدائي 20.7% و 8.8% لأصحاب مستوى التعليم العالي.

وسجّلت الدراسة نسبة 50.9% من قراء الشروق اليومي من الطبقة النشطة و49.1% من الطبقة العاطلة أما على المستوى الأوساط الشبانية نجد 89.2% من شريحة عمرية من 25 - 39 منها 38% شريحة تمثل أعمارهم 20 - 29 سنة

وبهذا "ما اعتبر أن "الشروق اليومي تمثل نموذجاً للوسيلة الإعلامية الناجحة حيث يشكل قراؤها هدفا استراتيجيا لمختلف المؤسسات، خاصة المساهمة في الحركة الاقتصادية.



وبالمقابل تعتبر الخبر صاحبة المرتبة الأولى كما ركز المعهد في أبحاثه المدققة بغض النظر عن المقروئية.

1 وكانت من العناوين الأكثر رواجاً والجريدة الأول الوحيدة الصادرة باللغة العربية

وقد ظهر جلياً من خلال المقالين الصادرين في جريدة الخبر بتاريخ 05 أفريل 2006، وبجريدة الشروق في 20 أفريل 2006، نوع من الاختلاف في القراءات لتلك النتائج فالخبر كما يؤكد صحفيها، أنها تحتل المرتبة الأولى في كل النقاط التي درسها معهد إيمار الفرنسي، أما جريدة الشروق فاعتبرت أن هذه النتائج أكدت أن الجريدة هي (جريدة كل الجزائريين)، بحجة التنوع الكمي والكيفي لعينات البحث المدروسة، الأمر الذي جعل إدارة الجريدة تقرر رفع سحب الجريدة إلى 200 ألف نسخة يومياً بتاريخ 16/10/ 2006، منها في الوسط 76100 نسخة وفي الشرق 101000 نسخة وفي الغرب 25000 نسخة حسب ما أكده مسئولي الجريدة معللين ذلك بـ:

- تبوء جريدة الشروق مركزاً مهما عند الجمهور.
- ارتفاع الطلب وتراجع المرتجعات.
- ارتفاع سحب مطبعة قسنطينة إلى 100 ألف نسخة.
- احتلال المرتبة الثانية في أرقام المرتجعات خاصة في وسط وغرب البلاد.
- وضع المطبعة الجهوية للجريدة وفتح مكاتب جديدة في البلديات[1].

2- وجود تزاحم إعلامي وتنافس حول امتلاك أكبر نسبة من القراء بين وسائل الإعلام خاصة في قطاع الصحافة المكتوبة، التي وصل عدد عناوينها الإعلامية إلى 86 عنواناً حتى ماي 2006، بين يومية وأسبوعية ونصف شهرية ومتخصصة، حيث تم اعتماد عدة وسائل للوصول للقراء من خلال اعتماد الطمبولات الربحية، صفحات بريد القراء والرسائل المفتوحة مرتين في الأسبوع أو من خلال لغة وأساليب المعالجة التي كانت "شعبوية" ومعارضة في الغالب أكثر منها إعلامية إخبارية.

(1) ولحد كتابة هذه الأسطر تعتبر إدارة تحرير جريدة الشروق اليومي أنها الأولى على المستوى الوطني وحتى العربي، إذ يبلغ عدد طبعها أكثر من 600 ألف نسخة يومياً.

هذا التنافس أبرز نوعاً من التمايز بين كل وسيلة إعلامية وأخرى نحو تجسيد خصوصياتها الفنية والإخراجية، وحتى من خلال المعالجة الإعلامية كي لا تقع تحت طائلة التشابه الذي تفرضه وكالات الأنباء على مجريات الأحداث، وهو الأمر الذي قاده الصحافة المكتوبة الجزائرية إلى الاهتمام بأحداث معينة لإبراز المواقف والآراء فيها من خلال استعمال الأنواع الصحفية الفكرية "كالتعليق والمقال والعمود، على حساب التغطيات الإخبارية.

3- أفرزت التعددية السياسية والإعلامية بمرور الوقت عدة متغيرات في قطاع الصحافة المكتوبة، فقد تراجعت مبيعات صحف القطاع العمومي "حسب إحصائيات وزارة الاتصال لسنة 2006 كالشعب والمجاهد والمساء".

واختفت ما أطلق عليها الصحافة الحزبية، إلا بعض العناوين المحتشمة والتي تعد على الأصابع، فيما احتلت الصحف (المستقلة) الساحة الإعلامية من خلال رفع عدد النسخ والمبيعات والاستفادة من عائدات الإشهار.

4- جنحت الصحافة المكتوبة (المستقلة) نحو الكتابات السياسية بكثرة على حساب الأخبار والمعلومات، إلى جانب انتشار فن الكاريكاتور الناقد بشكل لافت، عكس هذا التوجه رغبة وسائل الإعلام في إبراز مواقفها وإبداء أرائها حول أمهات القضايا التي كانت تعرفها الساحة في الجزائر، هذا الأمر قد يفهمه البعض على أنه من جهة يعتبر حالة صحية وطبيعية للصحفي باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الخط الافتتاحي الذي ترسمه المؤسسة الإعلامية "التي هي قبل كل شئ إنتاج للمعنى".

ومن جهة أخرى يأخذ معنا سلبياً من حيث إنه حرم القارئ من المعلومة والمعلومة فقط، وجره نحو أهداف وغايات معينة مستعيناً بأساليب فنية في الغالب تكون فكرية والهادفة إلى غرس مجموعة من القناعات والأفكار في ذهنه.

حدث هذا في الوقت الذي دخلت الجزائر، وبشكل متسرع في اقتصاد السوق، بعد

سنوات من النظام الاشتراكي وحكم الحزب الواحد، حيث صاحبت هذه التحولات جملة من المتغيرات إن على المستوى الثقافي أو الاجتماعي أو السياسي، الأمر الذي مكن الصحافة المكتوبة في الجزائر من النزول عند أهم مقتضيات المرحلة من تغطيات صحفية وربورتاجات وتحقيقات وحوارات تصب في بعضها في سؤال جوهري ما معنى ماذا يجري من تحولات؟

كل هذه المؤشرات التي ميّزت الصحافة المكتوبة تقودنا إلى طرح الإشكالية التالية: ما هو أثر هذه المؤشرات على استخدام التعليق الصحفي وتوظيفه في الصحافة المكتوبة الجزائرية.

ويندرج تحت هذا التساؤل المحوري جملة من الأسئلة.

تســـاؤلات البحـــث:

- ما هو التعليق الصحفي؟
- ما هي بنيته وأنواعه؟
- كيف يتم إخراجه في الجريدة؟
- ما مفهوم التعليق عند الصحفيين.
- هل تتطابق وتتوافق تعليقاتهم اتجاه الأحداث والقضايا والظواهر اليومية؟
- ما هي العوامل المؤثرة في كتابة التعليق عند الصحفيين؟
- ما هي علاقة المؤسسة الإعلامية في هذه المعادلة؟
- هل لمتغير الانتماء السياسي والثقافي والتخصص الدراسي دور في كتابة التعليق؟

مجـالات الدراســـة:

تتوقف هذه الدراسة على ثلاث مجالات أساسية:

○ المجال الجغرافي: بالعاصمة وهي أكبر منطقة جغرافية من حيث السكان والمساحة والمنشآت والهيئات، ثم إن عينة مجتمع البحث متواجدة بالعاصمة، فجريدة

الشروق متواجدة بدار الصحافة عبد القادر سفير بالقبة، ومقر جريدة الخبر بأعالي حيدرة بعدما كان بدار الصحافة بساحة أول ماي.

○ المجال الزمني: وهو من سنة 2003 إلى غاية 2006، تم التركيز فيها على جمع المادة النظرية واختيارها وتصنيفها وتبويبها، ثم تحريرها ثم انتقلنا إلى العمل التطبيقي الميداني لتنفيذ خطة العمل من خلال المقابلات، والملاحظة وتوزيع الاستمارة في الأخير وبجمعها وتحليل النتائج، وفي الأخير التحرير النهائي للدراسة.

○ المجال البشري: وهو العينة المستهدفة في مجتمع البحث، والذين تشملهم الدراسة صحفيو جريدة الشروق اليومي والأسبوعي والخبر اليومي والأسبوعي في قاعات التحرير والمكاتب الإدارية للمؤسستين:

مجتمع البحث وعينة الدراسة:

مجتمع البحث هو يشمل الصحفيين الذين يشتغلون في قطاع الصحافة المكتوبة وتم اعتماد العينة القصدية في اختيار جريدتي الشروق اليومي والخبر باعتبارهما من المؤسسات الإعلامية المعروفة باستقرار صدورهما، حيث تطبع كلاهما 700 ألف نسخة.

(الخبر 500 ألف نسخة والشروق 200 ألف نسخة) سنة 2006 ولهما ملحقات: الخبر الأسبوعي - حوادث - الفني (متوقف) الشروق العربي - الحضاري والثقافي (متوقفان). ويرجع اختيار فترة الدراسة من 2003 إلى 2006، إلى جملة من الأسباب تتعلق بدخول الجزائر مرحلة من الاستقرار السياسي، وتميزت كذلك بمواعيد سياسة معينة منها (إعادة انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الاستفتاء حول قانون المصالحة الوطنية، الضجة التي صاحبت تعديل قانون الأسرة، وقضية الحديث عن تعديل محتمل للدستور).

وتميزت كذلك بالورشات الكبرى التي فتحتها السلطة اقتصادياً واجتماعياً وثقافية والتي أسالت الحبر الكثير خاصة ما تعلّق بحوار العروش وترسيم الأمازيغية

واحتجاجات المواطنين في الولايات، والرفع من أجور العمال. والورشات الاقتصادية الكبرى، والتحضيرات الجارية لدخول منظمة التجارة العالمية والسوق الحرة.

وتشكل عينة الدراسة صحفيي الشروق اليومي والخبر، حيث تم توزيع 130 استمارة أسئلة عليهم في قاعات التحرير باعتبار أن معدل توظيف الصحفي في كلا الجريدتين وحضورهم اليومي لا يتجاوز 25 صحفي دائم يعمل يومياً وتم استرجاع 120 استمارة بعد إلغاء 10 استمارات بسبب عدم إكمال البعض للإجابة وعدم رد البعض الآخر تماماً. وتشكلت لدينا العينة التالية (64 صحفي من جريدة الخبر منهم 27 إناث و37 ذكور، و56 صحفي في جريدة الشروق اليومي منهم 32 ذكور و24 إناث).

وتكمن أهمية الدراسة في معالجة التعليق كنوع الصحفي قائم بذاته خلافاً لبعض الدراسات التي لا تميزه عن الأنواع الصحفية الأخرى خاصة (المقال الافتتاحي، المقال الصحفي. العمود الصحفي).

وتكتسي دراسة التعليق الصحفي أهمية بالغة لأنه على الصعيد الكمي يعتبر من المواد الصحفية التي يكثر استعمالها بعد الخبر الصحفي لأنه من الأنواع الصحفية التي تعبر عن وجهة نظر الصحفي والخط السياسي للجريدة.

هذه الدراسة سوف لن تعالج التعليق الصحفي بشكل تجريدي فقط، بل تسعى إلى معرفة العوامل والأسباب المؤثرة في كتابته سواء تعلق بالمؤسسة أو الصحفي والوسط الثقافي.

وقد عمد الباحث إلى دمج أسئلة الاستبيان مفتوحة مع الأسئلة المغلقة، وهذا كي نعطي فرصة للمستجوب أن يدلي برأيه في الموضوع وجوانبه، وحتى لا تقع في طائلة الإجابات الفضفاضة والطويلة والتي يصبح من الصعب تحليلها، عمدنا إلى ترك سطر أو سطرين كهامش للتعبير الإضافي فقط.

وجاء الاستبيان على الشكل التالي حيث قسمناه إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي بدورها تنقسم إلى أسئلة أخرى.

ففي البداية ركزّنا حول المعلومات التي تخص العاملين في قطاع الإعلام (جريدتي الشروق اليومي والخبر)، من سن وجنس وتخصص دراسي وبداية العمل الصحفي، وكان هدفنا من وضع هذه المتغيرات معرفة إلى جانب سن وجنس الصحفي تخصصه الدراسي لأهميته في موضوع الدراسة، وبداية العمل الصحفي باعتبار أن عمر الصحفي المهني وتجربته في الميدان الإعلامي تحدد رؤيته للأشياء وتعطيها أبعاداً أخرى.

وفي الفرع الثاني من الأسئلة ركزّنا حول المعلومات التي تخص العمل في الجريدة حول بداية الانضمام لهذه المؤسسة الإعلامية، والأسباب التي جعلت الصحفي يختار هذه الجريدة دون غيرها من الجرائد الأخرى، وكان هدفنا من خلال هذه الأسئلة محاولة للبحث عن التوجه الفكري والسياسي للصحفي من خلال مؤسسته الإعلامية، هذا إلى جانب معلومات تخصّ القسم الذي يشتغل فيه، وطبيعة المواضيع التي تستهويه لأن المختصين يتكلمون بأن طبيعة الموضوع المعالج في الصحافة يلعب دوراً في جعل الكاتب يعبر عن رأيه بطريقة أو بأخرى.

وفي الفرع الثالث من الاستبيان ركزنا على معرفة مفهوم التعليق الصحفي لدى رجال الإعلام، وقد توقفنا انطلاقاً من التراكم المعرفي الموجود حول التعليق الصحفي في ثلاث اختيارات تتعلق بمفهوم التعليق كرأي للصحفي، أو رأي للمؤسسة الإعلامية، أو رأي للمؤسسة والصحفي معاً، وتركنا هامشاً مفتوحاً لاختيار آخر يراه الصحفي نفسه.

وفي الفرع الرابع من الاستبيان ركزنا حول العوامل المؤثرة في استعمال التعليق الصحفي، وتوظيفه واقترحنا جملة من الإجابات على شكل افتراضات، وهي تتعلق بتأثير الخط السياسي للجريدة أو عمر الصحفي المهني وتجربته في الميدان، أو طبيعة الموضوع المعالج، أو أثر التخصص الدراسي، أو أنه محاولة منه لإبراز رأيه أو أن عامل



الانتماء السياسي والبيئة الثقافية لها دور كذلك، دون أن ننسى جهده وسعيه لمعرفة خلفيات الأحداث والقضايا والظواهر المحيطة به، وقد كانت هذه الإجابات المقترحة (المغلقة) افتراضات قدمها الطالب في الدراسة انطلاقاً من التراكم المعرفي الخاص بدراسة التعليق الصحفي.

وفي الفرع الخامس من الأسئلة أردنا أن نستفز الصحفي من خلال بعض الأسئلة حتى نتأكد من الإجابات السابقة، وعدم تناقضها وكان سؤالنا المحوري هو من هو الأولى بكتابة التعليق في المؤسسة الإعلامية هل هو المدير، مدير التحرير، مسؤول النشر أو رئيس التحرير أو رئيس القسم أو أي صحفي ...، أو أي اقتراح آخر يقدمه الصحفي كهامش حرية له.

وتوخينا في الاستبيان الذهاب إلى الأسئلة المباشرة وذات الإجابات المتعددة وعدم طولها كي تسهل العملية البحثية على المستجوب خاصة في جانب الوقت، لأن توزيع الاستبيانات كان في قاعات التحرير، بينما كان الصحفيون يشتغلون، ويكتبون في مواضيعهم.

وسعينا إلى عقد عدة مقابلات مع أساتذة متخصصين وصحفيين وكتّاب تعليقات معروفين، وللأسف الشديد فقد كان ضبط بعض المقابلات يأخذ قسطاً كبيراً من الوقت في البرمجة، وعدم فهم البعض الآخر لمفهوم التعليق الصحفي كنوع صحفي مستقل بين من يعتبره نوع أخباري يفسر الخبر، ويأتي جزء منه وبين من ينظر إليه إلى أنه مثل الافتتاحية، بل هو الافتتاحية نفسها ...، وبين من لا يفرق بينه وبين العمود الصحفي، وهذا الأمر شكل لنا صعوبة في التعاطي الجيد مع الموضوع فلا يمكن أن تتعمق في الدراسة بشكل وافي، والمستجوب لا يدرك ماهية التعليق وخصائصه الفنية والشكلية والبنيوية، والفرق بينه وبين أنواع صحفية أخرى تتقارب معه في خصائص وتختلف في أخرى.

وفي اعتقادنا مرد هذا الأمر إلى وجود رجال إعلام في قطاع الصحافة ليسوا من خريجي قسم الإعلام والاتصال، أما الذين تخرجوا من القسم فإنهم يعانون من عدم

الاستمرارية في التكوين والتدريب العملي التطبيقي، وبين الأمرين يغيب التكوين المتخصص في مجال الصحافة، و"إعادة الرسكلة" التي أصبحت خاصية حضارية وفنية لكل رجال الإعلام، وفي كبريات المؤسسات الإعلامية الكبرى كقناة الجزيرة القطرية التي تمتلك مركزاً متخصصاً في هذا الإطار، وقناة BBC البريطانية عميدة التكوين وإعادة التكوين في أوروبا وإفريقيا ودول العالم العربي.

حيث استفادتا من خلال زيارتنا المتكررة ليوميتي الشروق اليومي والخبر في قاعات التحرير، وخارجه وفي جلساته مع الصحفيين ورؤساء التحرير، وفي نقاش عام ومتخصص، وكنا في كل مرة نسجل النقاط المهمة في البحث خاصة ما تعلق بالضغوط المباشرة وغير المباشرة التي يتلقاه الصحفي من مسؤولية في التحرير أو الضغوط المتوقع حدوثها في حالة وجود كتابات (يعتقد أنها تسيء لرموز الدولة أو البرامج السياسية للحكومة)، أو ما تعلق بملفات الفساد والرشوة والاختلاسات، فقد سجلنا أن بعض رجال الإعلام في الجرائد يمتلكون ملفات معينة، تعلق بما ذكرنا آنفاً ولكنهم لا يجرؤون على الحديث فيها أو التطرق إليه لسببين، فالأول لخوفهم على أنفسهم من مضايقات لا تتوقف في غياب قانون حقيقي يحمي عمل الصحفي، أو من المحتمل أن ترفض هيئة التحرير الموضوع تجنّباً لتوقيف الإشهار، وعدم السماح لهم بالطباعة كما قال أحدهم وقد مكنتنا الملاحظة البسيطة من التعمق أكثر فأكثر في خصوصيات العمل الصحفي وأوضاع الصحفيين في الجزائر، والعوامل المؤثرة في كتاباتهم بطريقة مباشرة وغير مباشرة ... بل أكثر من ذلك إلى معرفة توجهاتهم السياسية ودعمهم لأشخاص معينين في السياسة والاقتصاد والرياضة والثقافة، ويظهر كل هذا جلياً من خلال النقاشات الهامشية في الكواليس وقاعات التحرير والنادي ....، ويترجم هذا عملياً من خلال الكتابات في الجريدة وفي إشارات متقطعة، وتأتي ردود الأفعال لتؤكد ذلك واقعياً من خلال الاهتمامات الموجهة لبعض الصحفيين بالانتماء للحزب الفلاني والتنظيم الفلاني.



أما الملاحظة بالمشاركة فقد ما كنت تجربة الباحث البسيطة كصحفي في قطاع المكتوبة بداية من سنة 1996 من التعرف الجيد على مجتمع البحث، واعتباراً من سنة 2004 بداية التحضير لهذه الدراسة دخلنا في الملاحظة بالمشاركة بطريقة واعية منظمة حسب ما تسمح به الظروف، وقد حاولنا الاندماج أكثر فأكثر وبفعالية، ومع زملاء نعرفهم في القطاع الإعلامي، وقد مكنتنا هذه التجربة من "اكتشافنا لسلوك الجماعة بشكل تلقائي بعيداً عن التصنع والرياء" لأن الملاحظة بالمشاركة تتلخص في أن يعيش القائم بالملاحظة مع الأشخاص المطلوب ملاحظتهم لفترة زمنية طويلة نسبياً، قد تمتد إلى ما يقرب سنة، وذلك للتعمق في فهم خصائصهم الاجتماعية والثقافية والسلوكية والاقتصادية، لأن الاحتكاك والتفاعل مع الأعضاء بغية فهم مشاكلهم وملابساتهم اليومية ... تمكن من مشاهدة معالم البيئة الاجتماعية والطبيعية للجماعة، ويطّلع على عادات وتقاليد وقيم أبنائها كما تمكن من إجراء مقابلات رسمية وغير رسمية مع أهلها، فيطرح عليهم الأسئلة المتعلقة بحياتهم الدينية والعقائدية والفكرية، وهذا ما كان اهتمامنا ونصب أعيننا.

إلى جانب الاستبيان والمقابلة والملاحظة بأنواعها استعمل الباحث في الأدوات الأكاديمية والمتعلقة بالمراجع والكتب والدراسات والدوريات والإحصائيات المنشورة وبعض مواقع الانترنيت.

مفاهيم الدراسة:

• الصحافة:

في معجم المصطلحات الإعلامية تستخدم كلمة صحافة بمعنى Press وهي مرتبطة بالطبع والطباعة ونشر الأخبار والمعلومات وتعني أيضاً Journalisme وهي علم فن إصدار الصحف من جرائد ومجلات، ويتمثل ذلك في كتابة وتحرير مواد الصحفية[1] و Journaliste بمعنى الصحفي وهو الذي يمتهن الصحافة[2]، فكلمة الصحافة تشمل

(1) كرم شلبي، معجم المصطلحات الإعلامية (عربي انجليزي)، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 1989، ص315

(2) المرجع نفسه، ص 315.

إذن الصحفية والصحفي في نفس الوقت. أمّا المتعارف عليه اليوم في الصحافة العربية فيرجع فيه الفضل إلى نجيب الحداد منشئ صحيفة "لسان العرب" في الإسكندرية، وهو أول من استعمل لفظ الصحافة بمعنى صناعة الصحف والكتابة فيها، ومنها أخذت كلمة صحافي[1].

ومصطلح الصحفي يعني به بلغة بسيطة "رجل الإعلام الذي يقوم بجمع الأخبار ومعالجتها (Journaliste) ، وهناك لدى البعض الصحفي المعتمد:

occrédite) (Journaliste والصحفي المحترف Journaliste) Professionnel) حسب طبيعة كل مؤسسة إعلامية والقوانين التي تحكم البلدان وهناك الصحفي Journalistique (adj) نسبة إلى الصفة التي يتميز بها[2]، وفي اللغة العربية نقول الصِحافي نسبة إلى المهنة وهي الصحافة ويكون بكسر الصاد.

والصحافة تدل على النشاط الذي يقوم به الصحفي، وهو النشاط الذي يشمل مهنة الصحافة في حد ذاتها من جهة والإنتاج الإعلامي المكتوب والمسموع والمرئي من جهة أخرى[3].

• الصُحفي:

فيشير إلى جمع صحيفة وصحف ويكون بضم الصاد وكسر الفاء ومصطلح الصحفي يعود إلى الصحيفة ويكون بفتح الصاد والحاء وكسر الفاء.

وقد اختلفت الأوصاف التي أعطيت للصحفي، فهذا جيمس ريستون كبير مراسلي نيويورك تايمز في واشنطن يقول: "إن الصفة الرئيسية للصحفي المحترف هي الحيوية".

وعرفه (هربت يروكي) محرر في (مار تفورد جورنال) "أنه نبش الحقيقة" في حين

---

(1) أديب مروة، الصحافة العربية نأتها وتطورها، الطبعة الأولى، منشورات دار مكتبة الحياة: بيروت، 1961، ص 15

(2) محمود إبراقن: «المبرق» قاموس موسوعي للإعلام والاتصال: فرنسي/ عربي، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية 2004، ص 393

(3) محمود إبراقن: مرجع سابق، ص 392.

يقول البعض "أن الصفة الرئيسية للصحفي هي الدقة وأنها القيم الأخلاقية، وأنها روح التنافس وأنها الثقافة الواسعة"[1].

وبين هذه المواصفات الأولية للصحفي والتي قد تختلف في بعض الأحيان من بلد إلى لآخر حسب خصوصية كل بلد وثقافته ونظامه السياسي، فمثلاً في الجزائر في عهد الحزب الواحد نرى أن صفة الصحفي ارتبطت بصفة الجندي في الجيش فهذا وزير الإعلام يومها ورئيس مجلس الأمة الأسبق بشير بومعزة، اعتبر أنه لا فرق بين الصحفي الذي يحمل قلم والجندي الذي يحمل بندقية[2].

• الصحفيـــة:

في الواقع هي مؤسسة لها دور أساسي هو تحويل الأحداث إلى أخبار، وهي تعتمد، بالإضافة إلى الصحفيين، عدداً كبيراً من العمال والمستخدمين[3].

إن المعالجة الصحفية Press treatment المقصودة هي ما تعهد الصحف (جرائد – مجلات) إلى الترويج له من مقولات وأفكار واتجاهات ترد تنشره من إسهامات تتوزع بين فنون التحرير الصحفي المختلفة، وتحرص على إبرازها وتقديمها بطريقة إخراجية معينة تتفق مع الإطار الفكري للصحيفة ونتيجة نحو تحقيق أهداف السياسة التحريرية التي ترتبط ارتباطاً واضحاً بنوع ملكية الصحف، ودوريتها وتوجيهات النظام السياسية التحريرية التي ترتبط ارتباطاً واضحاً بنوع ملكية الصحف، ودوريتها وتوجيهات النظام السياسي وتأثيراته السلبية أو الإيجابية على حدود الحرية في المجتمع[4].

• صحافة التعدد:

تشير صحافة التعدد thé diverse press إلى وجود خصائص مميزة للصحف إذ تختلف عن بعضها البعض في المضمون والنمط والاتجاه السياسي، وتسودها الملكية الخاصية سواء كانت هذه الملكية في يد شخص واحد أو في يد جماعة ما.



(1) حون هوهتبرغ: الصحفي المحترف، المؤسسة الأهلية للطباعة والنشر بيروت، بدون تاريخ ولا سنة النشر.

(2) ساعد ساعد، فنيات التحرير الصحفي، دار الخلدونية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ط1، ص 12

(3) طلعت همام: مائة سؤال عن الصحافة: دار الفرقان، عمان الأردن، 1988، ص 44.

(4) سعيد محمد ربيع عبد الجواد: فن الخبر الصحفي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة 2005، ص 17، ط1.

حسب القوانين والتشريعات المعمول بها، والخاصة بكل بلد وهي تعكس وجهات نظر متعددة، ولا يمكن هنا اعتبار صحافة الفئات الاجتماعية (ذكور - إناث - عمال - فلا حين ... الخ) ضمن الصحافة التعددية، لأنها جزء من الواحدة منها.

كما أن قراء هذه الصحف سيتعرضون لمعلومات متنوعة، أكثر من قراء صحف التعبئة وصحف الولاء. لأن عالم اليوم هو عالم الاتصال المفتوح، والمعلومات المتدفقة .. وعالم المخترعات الحديثة، التي تسمح لكل فرد بالتقاط ما يريد وسماع وقراءة حتى ما لا يحب .. وفي معظم الدول العاملة بنظام التعددية السياسية[1].

• ما هو جهاز التحرير؟

يضم جهاز التحرير كل فرد يعمل في نطاق التحرير أو واجب كل فرد يعمل من أجل جمع وإعداد كلمة تطبع في الجريدة، إلا ما يتعلق منها بالإعلان، لأن كل أو معظم ما ينشر كالإعلانات تحريرية إنما يأتي مباشرة من قسم الإعلان ويشمل قسم التحرير الذين يكتبون المقالات الافتتاحية، أو الذين يعيدون كتابة الأخبار، أو يراجعون ما ليس في حاجة إلى إعادة كتابة، أو الذين يتلقون الأنباء من الخارج ويعدونها للنشر، والذين يكتبون التحقيقات الصحفية أو الموضوعات الرئيسية، والذين يقومون بتصوير الأحداث والصور اللازمة للتحقيقات والموضوعات الصحفية الرئيسية، والفنانون الذين يقدمون الرسوم المتعلقة ببعض الموضوعات المعدة للنشر[2].

• مدير التحرير: Directeur de la rédaction (press)

هو الصحافي المحترف المسئول عن هيئة تحرير الجريدة، ويساعده رؤساء تحرير في مختلف الأقسام التابعة له[3].

(1) الطاهر بن خرف الله، من التعددية السياسية إلى التعددية الإعلامية المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 05، شتاء 1991، ص 61.

(2) طلعت همام، مرجع سابق، ص 44، 45.

(3) محمد إبراقن، نفس المرجع السابق، ص 217.

• **مدير النشر: Directeur de la publication**

ينبغي على كل مؤسسة صحفية أن تعين مديراً خاصاً بالنشر يدير سياستها التحريرية، ويكون في الوقت نفسه المسؤول الرئيسي الذي يحاسب أمام العدالة عن جميع الجنح الصحفية débits de press التي يمكن أن تنسب للصحيفة[1].

• **رئيس التحرير: Rédacteur en chef (press rad télé)**

هو الصحافي الذي يعينه مدير الأخبار لتولي التنسيق بين مختلف أقسام هيئة التحرير، القسم الوطني، القسم الدولي، القسم الثقافي، القسم الرياضي، قسم الريبورتاج ..الخ).

ويشترط في رئيس التحرير أن يكون ذا خبرة في مهنة الصحافة حتى يتمكن من معرفة طبيعة عمل كل فرد فيها، ويقوم رئيس التحرير بالمهام الآتية:

1- انتقاء الأخبار وفق طبيعة الجريدة وسياستها.

2- مراقبة مضامين الأخبار وتحديد الزاوية التي تعالج في ضوئها مختلف الموضوعات.

3- ترتيب الأخبار حسب منهجية معينة مثل: الترتيب حسب أهمية الموضوعات، الترتيب حسب الأركان، الترتيب الزمني ordre chronologique .. الخ.

• **مرتجعات، مرجعات:**

هي مجموع نسخ الصحيفة التي لا يتم شراؤها من قبل القراء.

• **مؤسسة صحفية:**

هي المؤسسة التي تتمثل في إحدى وسائل الإعلام المكتوبة، مثل الصحيفة اليومية الصحيفة المسائية، الصحيفة الصباحية، المجلة الأسبوعية، المجلة الشهرية ... الخ.

(1) نفس المرجع السابق، ص 217.

• صحفي متعاون:

هو الصحفي الذي يكتب في إحدى الجرائد أو المجلات من غير أن يكون عضواً دائماً أو رسمياً في هيئة التحرير.

• حـــق الـــرد:

هو حق كل شخص (طبيعي أو معنوي) في الدفاع عن نفسه عندما يتعرض إلى إهانة أو شتم أو تهمة مغرضة من قبل أي وسيلة إعلامية وهو الحق الذي يلزم المؤسسة الإعلامية المعينة بنشر رده، في المكان نفسه الذي نشري فيه المقال "المغرض"[1].

(1) إبراقن، نفس المرجع، نفس الصفحة.

الفصل الأول

تعريف التعليق الصحفي

- بنيته.
- أنواعه.
- علاقته بالأنواع الصحفية الأخرى





المبحث الأول

تعريف التعليق الصحفي

مقدمة قبل الحديث عن التعليق الصحفي يجدر بنا أن نتوقف عند الأنواع الصحفية، والخلاف الدائر في هذا الإطار، حيث نجد من يقسم الأنواع الصحفية إلى عدة طرق ومجموعات حسب الأشكال الفنية.

والأنواع الصحيفة تعرف: "بأنها أشكال أو تعبيرات لها بنية داخلية متماسكة، وتتميز بطابع الثبات والاستمرارية، تعكس بشكل مباشر وواضح وسهل وتسعى إلى تقديم وتحليل وتفسير الأحداث والظواهر والتطورات، مستهدفة بذلك إيصال رسالة محددة للقارئ لتخاطب بها ذهنه ومشاعره قصد ترسيخ قناعة محددة لديه.

ومن ثم تمكينه من أن يفهم الواقع على ضوء هذه القناعة، وبالتالي لأن يسلك سلوكاً في المجتمع يتوافق مع هذه القناعة[1].

وهناك من يدرج هذه الأنواع الصحفية كفنون في مجال التحرير الصحفي، وفي هذا الصدد يعرف فن التحرير الصحفي على أنه: "ركن رئيسي للصحيفة وإخراجها، وهو الأساس في نجاحها ورواجها، فالصحيفة هي التحرير أولاً، وكل نجاح تحققه إنما هو نتيجة جودة التحرير ونجاحه، وعلى أساس هذا النجاح والرواج يستطيع القائمون عليها أن يضعوا لها سياسة متقدمة متطورة في الإخراج والإدارة والتوزيع والإعلان"[2].

---

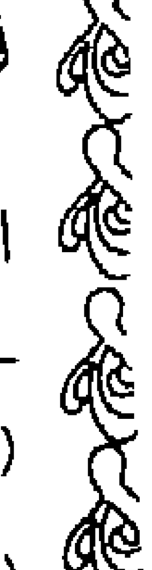
(1) نصر الدين لعياضي: اقترابات نظرية من الأنواع الصحفية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1999، ص 8.

(2) سعيد ربيع عبد الجواد: فن الخبر الصحفي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2005، مصر، ص 15.

في حين تنظر إجلال خليفة، إلى التحرير الصحفي على أنه: "هو فن تحويل الأحداث والأفكار والخبرات والقضايا الإنسانية ومظاهر الكون والحياة إلى مادة صحفية مطبوعة ومفهومة سواء عند صاحب الثقافة العالية والذكاء الخارق، وصاحب الثقافة المتوسطة والذكاء العادي، وعند رجل الشارع الذي يقرأ ليفهم ويعرف، فالأساس في فن التحرير الصحفي هو الإفهام أولاً، والتعرف بما يجري من حول القارئ في إرجاء الكرة الأرضية ثانياً، وهو جذب القارئ وتشويقه للقراءة ثالثاً، ثم التأثير والإقناع والإرشاد والتوجيه رابعاً[1].

أما محمود أدهم فيرى أن التحرير الصحفي: "هو طريقة الكتابة الفنية التي تتيح للمحرر الصحفي، واستناداً إلى فكر متميز، ومن خلال قيامه بمسؤوليات وظيفته تسجيل الأحداث المهمة الحالية والمتجددة، ونقل الوقائع والتفصيلات والصور الظاهرة والخفية وتقديم المعلومات والبيانات المفيدة وتبني الظواهر والأنشطة والمشكلات المختلفة والمؤثرة وعرض وتفسير ومناقشة الأقوال والتصريحات والأفكار والآراء، والاتجاهات والمواقف والقضايا والحلول ذات الجدارة والنفع، وتناول ما يستحق من تطوراتها ونتائجها المتاحة والمتتابعة، وانطلاقاً من صالح الفرد تعبيراً دقيقاً موضوعياً في أغلب الأحوال في عبارات قصيرة ومتماسكة وبواسطة لغة صحيحة سهلة وواضحة وجذابة في شكل عمل فني صحفي، يمثل رسالة إعلامية موجهة إلى القراء تكون صالحة للطبع والنشر والتوزيع في الوقت المناسب على صفحة أو صفحات جريدة أو مجلة"[2].

وهناك من ذهب إلى أبعد من ذلك في ضبط مصطلح التحرير الصحفي، فهذا فاروق أبو زيد يعتبر أن اصطلاح فن الكتابة الصحفية أكثر تحديد من الاصطلاح فن التحرير الصحفي.



(1) مرجع سابق، نفس الصفحة.

(2) مرجع سابق، ص 16.

"بدليل أن الباحثين في الفن الإذاعي والفن التليفزيوني عندما أرادوا استخدام مصطلح يشير إلى الكتابة الإذاعية والكتابة التليفزيونية استخدموا اصطلاح "فن الكتابة الإذاعية للإشارة إلى كتابة الإذاعية" .. واصطلاح "فن الكتابة التليفزيونية" للإشارة إلى الكتابة التليفزيونية ولم يستخدم أي منهم اصطلاح فن التحرير الإذاعي أو فن التحرير التليفزيوني ...

والأمر نفسه حدث في بقية المجالات التي تتعلق بالكتابة فهناك فن الكتابة الأدبية وفن الكتابة المسرحية وفن الكتابة السينمائية ....، ولم نر أحداً استخدم اصطلاح فن التحرير الأدبي أو فن التحرير المسرحي أو فن التحري السينمائي ..."[1].

ولدي بحثه عن الكلمة الإنجليزية التي تستخدم للإشارة إلى الكتابة الصحفية وجد أنها "Writing" ، وترجمتها العربية كما جاءت في جميع القواميس: كتابة ... تأليف ... صناعة الكتابة أو التأليف[2].

أما كلمة "تحرير" فهي ترجمة للكلمة الإنجليزية "Edit"، ومعناها يعد كتابات الآخرين للنشر ... والمحرر "Editor"، وهو يعد كتابات الآخرين للنشر ...، وهي تطلق أيضاً على رئيس التحرير في الصحيفة.

وهذا يعني أن عملية الإعداد تنفصل عن كملية الكتابة، فكتابة الحديث أو التحقيق أو التقرير أو المقال شئ، وإعداده للنشر في الصحيفة شئ آخر فعملية الكتابة الصحفية يقوم بها كاتب الحديث أو التحقيق أو التقرير أو المقال، أما عملية الإعداد للنشر فيقوم بها رئيس التحرير أو مدير التحرير أو قسم المراجعة بالصحيفة أو ما يسمى في الصحافة بالمطبخ الصحفي.

---

(1) فاروق أبو زيد: الكتابة الصحفية، عالم الكتاب، القاهرة، مصر، ط4، 1990، ص 4

(2) مرجع سابق، ص 9.

ويؤكد هذا المعنى ما يذكره المعجم الوسيط في التفرقة بين كلمتي حرر وكتب، فحرر الكتاب وغيره أي أصلحه وجود فيه وحرر الرمي أي أحكمه، وحرر العبد أي أعتقه ويقال حرر رقبته، وحرر الولد أي أفرد لطاعة الله وخدمة المسجد، قال تعالى في سورة آل عمران على لسان امرأة عمران: "رب إني نذرت لك ما في بطني محررًا"[1].

وجاء في لسان العرب لابن منظور: قوله تحرير ألكتابه: إقامة حروفها وإصلاح السقط وتحرير الحساب: إثباته مستوياً لا غلث فيه ولا سقط ولا محو[2].

ويذكر المعجم الوسيط أن كتب الكتاب تعني خطه وفي هذا قال الشاعر أبو النجم:

اقبلت من عند زياد كالخرف \ تخط رجلاي بخط مختلف \ تكتبان في الطريق لام وألف[3].

وأن الكاتب هو من يتعاطى صناعة النثر وأن الكتابة تعني صناعة الكاتب، وأن كلمة الكاتب تعني مراسل الصحيفة.

لذلك يبدوا الاصطلاح الأقرب في اللغة العربية "فن الكتابة الصحفية" إذ إنه يتميز عن "فن التحرير الصحفي" بأنه أكثر تحديداً ووضوحاً[4].

عكس ما جاء في اللغة الفرنسية، حيث يعتبر مصطلح فن التحرير الصحفي أقرب من الكتابة الصحفية، وهو المصطلح الذي انتشر كثيراً في دولة المغرب العربي على الخصوص، حيث نجد أن كلمة محرر تعني في الفرنسية Rédacteur (n.m) ومحرّر: هو الشخص الذي يتولى بنفسه صياغة الأخبار rédacteur aux actualités تعني كاتب المقالات أو كتابة الخطب rédacteur d'articles و rédacteur publicitaire. في حين تعني تحرير الاعلانات هو المحرر وهو: rédacteur (prss, rad, tété) والصحفي

(1) أبو زيد فاروق، مرجع سابق، ص 9.

(2) ابن منظور: لسان العرب، دار الحديث القاهرة، طبعة مراجعة ومصححة، 2003، المجلد الثاني، كلمة حرر، ص 392.

(3) مرجع سابق، المجلد السابع، كلمة كتب، ص 587.

(4) أبو زيد فاروق، مرجع سابق، ص 10

المتخصص الذي يقوم في قاعة التحرير بتصفح البرقيات الواردة من مختلف وكالات الأنباء وتحرير الأخبار وكتابة المقالات.

أما المصحح فيختلف عن المحرر تعني مراجع Rédacteur Correcteur (press. rad. tété). وهو الصحفي المتمكن من الكتابة الصحفية الذي يتولى مراجعة مختلف المادة الإعلامية (المقالات، الأخبار، التعليقات، ... الخ) وتصحيحها[1].

مهنة التأليف[2] Qualité d'auteur (sc. comm) في حين تعني وزاد الإعلامي عبد العزيز شرف للموضوع أكثر جدلاً حينما نظر لمصطلح الكتابة الصحفية على أنه جزء من عملية التحرير الصحفي، ففي نظره كلمة التحرير تختلف عن المعنى اللغوي الذي يجانس بينها وبين الكتابة، فكتابة الخبر هي افراغه في القالب الكتابي ونقله من باب الفكرة إلى باب التدوين على الورق وفقاً لأساليب الصياغة الحديثة، أما التحرير فيعني مراجعة الخبر مع إمكانية إعادة كتابته، ووضع العناوين الملائمة وإعداده للنشر[3].

وتوجد أكثر من طريقة لتصنيف الأنواع الصحيفة، وسنكتفي، في هذا المقام، بعرض أهمها:

الطريقة الأولى: تصنف الأنواع الصحيفة على أساس الطريقة العملية التي تنجز بها وتنقسم إلى ما يلي:

- الأنواع التي تعالج الأخبار "الخام" وتضم مجمل الأنواع التي تنتج من خلال إعادة صياغة برقيات وكالات الأنباء التي تأخذ خبراً بسيطاً أو مركباً أو تقدم عرضاً موجزاً وعاماً كتبته الصحف[4].

(1) المبرق: مرجع سابق، ص 586.

(2) مرجع سابق، ص 566.

(3) عبد العزيز شرف: الأساليب الفنية في التحرير الصحفي، دار قباء للطباعة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص 11/10.

(4) لعياضي نصر الدين، مرجع سابق، ص 8.

- الأنواع الصحيفة التي تقوم على السرد: وهي التي تحكي عن ما سمع أو شوهد مثل التقرير الصحفي، الأنباء العامة التي تدور حول الحوادث المتنوعة والخفية، أو تلك التي تسلط الضوء على شخصية أو على وضع كالبوتري والمقال التاريخي والربورتاج.
- الأنواع الصحيفة التي تقوم على الدراسة وهي تكمل الأنواع الأولى بمعنى أنها تضيف الشرح والتفسير، مثل المقال التحليلي، التحقيق الصحفي.
- الكتابات الخارجية: ويقصد بها الأنواع التي تأتي خارج قاعة التحرير أو تلك التي يمحى فيها الصحافي ويترك الكلمة للآخرين: البيان الصحفي ومنبر الآراء وبريد القراء.
- الأنواع الصحيفة التي تقوم على التعليق، مثل الافتتاحية والعمود الصحفي، المقال النقدي[1].

الطريقة الثانية: تصنف المنتوج الصحفي كالتالي:

- الإنتاج القائم على (الحدث المنقول) ويخص عملية نقل الأحداث والأقوال التي تسري في الفضاء العمومي، وتملك نوعاً من الأهمية من جراء انتقائها وتوزيعها عبر وسائل الاتصال الجماهيري.
- الإنتاج القائم على التعليق على الأحداث، يقترح تصوراً مبيناً على تفسير ما لحدث، لا يكتفي بإظهار ما جرى أو تخيل طبيعته، إنه يسلط الأضواء على ما يرى في الحدث، والمتستر فيه الذي يعد عاملاً محركا لأحداث العالم.
- الإنتاج القائم على إثارة الحدث، لا تكتفي وسائل الاتصال الجماهيري بنقل ما

(1) مرجع سابق، ص 9.

جرى من أحداث وأفكار متداولة في القضاء العمومي، لأنها تشارك الإنتاج، وبطريقة أكثر حيوية، في الحوار الاجتماعي فتبرز الحديث المتنوع والمتعارض، فالمواجهة بين الآراء في وسائل الاتصال الجماهيري تصبح بدورها حدثاً بارزاً[1].

أما الطريقة الثالثة: فهي الأكثر اعتماداً من طرف الإعلاميين والتي تصنف الأنواع الصحيفة وفق الصيغة التالية:

1- الأنواع الإخبارية: وهي الأنواع التي تنطلق من أحداث ملموسة قصد إعلام الناس مثل (الخبر، التقرير الصحفي ...).

2- الأنواع الفكرية: وهي كل المواد الصحفية التي تسعى أساساً إلى تأطير الجمهور وتوجيهه وغرس مجموعة من القناعات والمواقف في ذهنه (المقال والتعليق).

3- الأنواع التعبيرية: وهي المواد الصحفية التي تبرز حالات خاصة أو أشخاصاً معينين فتسلط عليهم الأضواء، وتصفهم في تفاعلهم من الوسط الاجتماعية الذي يعيشون فيه، مثل الربورتاج والبورتري "Le portrait".

4- الأنواع الاستقصائية: وهي المواد الصحيفة التي تقدم مادة دسمة وتستهدف البحث والتحليل والتقصي لتقدم الحلول أو تبرز التصورات للمشاكل والظواهر، مثل التحقيق الصحفي[2].

وهناك من يربط الأنواع الصحفية واختلافها بتقسيمها إلى مجموعات.

المجموعة الأولى: الأنواع الإخبارية (الأنواع التقريرية)

تضم هذه المجموعة ثلاثة أنواع صحيفة هي:

- الخبر.

---

(1) مرجع سابق، ص 10.

(2) مرجع سابق، ص 10.

• التقرير.

• الربورتاج[1].

"إن الأنواع الإخبارية السالفة الذكر نستخدمها عندما نريد أن ننقل الواقع أو المجرى كما جرى، إلى الناس أو إلى الجمهور المتلقي، أو عندما نريد أن ننقل إليه معلومات معينة حول شخص أو واقعة أو حادثة من غير أن نصدر عليها حكماً أو ندخل عليها شرحاً أو تفسيراً أو تحليلاً، أي من غير أن يتدخل الصحفي بآرائه في الموضع، وهنا لا يستطيع الصحفي أن يستعمل أبداً أنواع الرأي أو الأنواع الإبداعية أو الاستقصائية، لأن هذه الأنواع الأخيرة ليس بمقدورها القيام بالدور الذي تقوم به الأنواع الإخبارية[2].

المجموعة الثانية: أنواع الرأي (الأنواع الفكرية).

تضم هذه المجموعة بدورها أربعة أنواع صحفية هي:

1- المقال والمقال الافتتاحي. 2- التعليق.

3- العمود. 4- المقابلة الصحفية[3].

"إن أنواع الرأي السابق ذكرها يستخدمها الصحفي إذا أراد أن يعبر عن رأي اتجاه الواقع، أو تفسير الواقع وشرحه للجمهور المتلقي، وفي هذه الحالة لا يستطيع بأي شكل من الأشكال أن يستخدم أي نوع من الأنواع الإخبارية، أو الإبداعية"[4].

---

(1) لعقاب محمد: الصحفي الناجح، دار هومة بوزريعة، الجزائر، ط1، 2004، ص 49.
(2) مرجع سابق، ص 50.
(3) مرجع سابق، ص 49.
(4) مرجع سابق، ص 51.

المجموعة الثالثة: الأنواع الاستقصائية:

"يمثل هذه المجموعة نوع صحفي واحد، أنه التحقيق الصحفي[1]، إن الأنواع الاستقصائية لا نستخدمها لنقل الأخبار والمعلومات، ولا نستخدمها للتعبير عن آرائنا كصحفيين، إنما نستخدمها عندما نريد أن نحقق في قضية معينة، لنكشف أسبابها ونعرف خفاياها وارتباطاتها"[2].

المجموعة الرابعة: الأنواع الإبداعية (التعبيرية)

ويمثل هذه المجموعة ثلاثة أنواع صحيفة هي:

1- البورتريه أو الصورة الصحيفة.

2- الصورة الفوتوغرافية.

3- الرسم الصحفي (الرسم والكاركاتور)[3].

خلاصة:

إن اعتماد الأنواع الصحفية من جانب أن هناك نوع مختص في معالجة الأخبار "الخام" أي المادة معالجة البرقيات وما تأتي به وكالة الأنباء، هذا النوع من الناحية العملية بدأ يتجاوزه الواقع. إذ أن نسبة 98% أو أكثر من الأخبار التي تأتي بها الجرائد والمؤسسات الإعلامية بشكل عام هي أخبار لتغطيات صحفية ميدانية قام بها صحفيون، وأصبح اعتماد المؤسسات الإعلامية والجرائد على الخصوص على البرقيات ووكالات الأنباء يعتبر عجزاً فيها، سواء في القدرة البشرية على تغطية كامل الأحداث أو عدم مواكبة التطورات، اللهم بعض الأخبار الرسمية التي تعتمد بعض الدول على



(1) مرجع سابق، ص 49.

(2) مرجع سابق، ص 51.

(3) مرجع سابق، ص 50.

أولوية تقديمها للوكالة الوطنية الرسمية، ومع ذلك لم يصبح لها قيمة أما تنوع المصادر واختلافها في الوقت الذي أصبحت فيه المعلومة = المال، وفي أي مستوى كان.

2) بجانب الحقيقة لو قلنا أن "الكتابات الخارجية" القادمة من خارج قاعات التحرير على أنها نوع صحفي، فبريد القراء ومنبر الآراء هي كتابات لموطنين وحتى مثقفين وأناس عاديين في الغالب ليس أهل اختصاص.

والنوع الصحفي فيما اعتقد له خصائص ومميزات في الأسلوب والتعبير واللغة وفي بنيته من العنوان إلى المقدمة إلى العرض إلى الخاتمة.

وإذا كان الإشكال الذي طرح هو عدم التزام أهل أسرة الإعلام بفنيات التحرير الصحفي وحياد البعض عن أهم الأدبيات التحريرية المعروفة لعدم الاختصاص أو جهلاً، فكيف تنتظر من أناس عاديين الإلتزام بنوع صحفي لم تشر إليه أي دراسة أكاديمية عربية أو غربية اللهم بعض التوجيهات من هيئات التحرير التي تطالب بعدم الطعن في الأشخاص والمؤسسات والكتابة بأسلوب واضح وبلغة سليمة.

3) يدرج البعض من الأكاديميين الروبورتاج الصحفي ضمن الأنواع الإخبارية وهذا الإدراج في اعتقادنا يحمل بعض الصواب وبعض الخطأ. فأما الصواب هو قيام البربورتاج على الحدث الآني، وتقاطعه مع التقرير الصحفي في بعض الخصائص الفنية كالوصف والسرد. والتركيز على الفاعلين في الحدث بما في ذلك الزمان والمكان، وربما هذا الذي جعل الكثير من وسائل الإعلام خاصة في المغرب العربي (الجزائر - تونس - المغرب) تنظر إلى الروبرتاج وكأنه تقرير ليس إلا. وفي نظرنا أن الروبرتاج الصحفي فيه من النوع الإخباري والنوع التعبير على حد سواء، ولا يمكن إدراجه كلية في الصيغ الإخبارية، وذلك لاعتبارات التالية:

1- لأن الربورتاج يركز على جمالية اللغة والأسلوب فهو يأخذ جانباً من المكتبة الكتابة الأدبية.

2- لأن الربورتاج يعبر فيه الصحفي عن ذاتيته وميوله وانطباعاته الشخصية، وهو ما يتناقض حول مقولة "الأخبار مقدسة".

3- الوقت: يأخذ الربورتاج في كل وسائل الإعلام المختلفة وقتاً لإنجازه ففي الجزائر مثلاً يأخذ الربورتاج أسبوعاً كاملاً وقد يزيد عن ذلك حسب موضوعه فأين هنا الآنية والحداثة.

4- يلاحظ في الربورتاجات التي تبثها وسائل الإعلام الأجنبية والفرنسية والأمريكية على الخصوص هو ميلها إلى البعد الثقافي، فهي أقرب إلى الفلم، الأمر الذي يجعل حياتها في البث أطول وهو ما نسميه نحن الربورتاج الموضوعاتي، الذي لا يهم فيه عامل الزمن في البث أو إعادة البث.

4) من جانب آخر يمكن اعتماد المقابلة أو الحوار الصحفي ضمن الأنواع الإخبارية رغم احتوائها على الرأي وإبرازه بشكل مباشر، وذلك لارتباط المقابلة الصحفية بالحدث. وقد وقفت على هذا من خلال تجربتي البسيطة في الصحافة المكتوبة، فقد أجريت حوار سنة 2000 مع الوزير الأسبق كريم عبادة والذي كان يومها ناطقاً رسمياً باسم جبهة التحرير الوطني حول "من يقتل من؟" والذي كان حديث العام والخاص في وسائل الإعلام الغربية والفرنسية بالخصوص، فبقدر ما عبر الشخص المحاور عن آرائه بقدر ما كانت المقابلة ارتباطاً وثيقاً بالحدث، ونفس الأمر تكرر في حوار أجريته مع السيد عبد الله جاب الله المترشح للرئاسيات سنة 1998 فبقدر ما عبر عن برنامجه السياسي بقدر ما كان موضوع الحوار مرتبط بالانتخابات الرئاسية بالجزائر، وكان هذا التساؤل دائماً يراودني كيف يمكن أن نضع المقابلة الصحفية في أنواع الرأي دون أن ننسى طبيعة الموضوع أو النقطة الرئيسية التي لأجلها تم الحوار.

وتكون المقابلة الصحفية ترتبط بالرأي بما لا يتقاطع مع الحدث والتطورات الحاصلة، كالحوار الذي أجريته مع سعيد سعدي سنة 1999 حول بعض القضايا الفكرية والسياسية والأحداث السابقة.

ولابد في هذا السياق أن نشير إلى نقطة مهمة في إجراء الحوارات والمقابلات الصحفية عموماً. ففي كثير من المرات يلاحظ القارئ والمختص على حد سواء مقدمة من الصحفي تسبق نص المقابلة. يعبر فيه الصحفي عن أجواء المقابلة ... وهناك من يشكر ويمدح الشخصية المحاورة وهو ما يعتبر توجيهاً من الصحفي نفسه، بل هناك من يستعمل تعابير أسلوبية رنانة. وهذا في نظرنا بعيد عن العلمية الحيادية، اللهم إذا كانت المؤسسات الإعلامية حزبية تستوجب استعمال أساليب الميل والتوجيه والتشويق لإغراء القارئ للمتابعة.

5) يصبح البروتري بعيداً عن خصائصه الفنية لما يرتبط بالحدث خاصة في الجرائد الخاصة فتعين رئيس الجمهورية لشخصية ما في رئاسة الوزراء يجعل المؤسسات الإعلامية تختلف في المعالجة الإعلامية، فالجرائد الخاصة أو التي تسمي نفسها مستقلة تميل إلى وضع سيرة ذاتية أو بورتري علمي فيما تتجه المؤسسات الإعلامية الأخرى المحسوبة على الرئيس ورئيس وزرائه إلى البورتري لتقدم هذه الشخصية كأنها نموذج في المجتمع.

6) التعليق الصحفي بقدر ما هو فكري ويرتبط بأنواع الرأي له علاقة وطيدة بالحدث، فهو يمثل رد فعل المؤسسة الإعلامية حول الأحداث وتطوراتها، بل يمثل كذلك موقف الصحفي من بعض الأحداث في غموضها، لذلك يسمي البعض هذا بالتعليق اليومي.



وانطلاقاً مما سبق يمكن أن نصنف الأنواع الصحفية إلى ما يلي:

1- **أنواع ترتبط بالحدث:** ونجد هنا كل الأنواع الصحفية التي يمكن للصحفي والمحرر استعمالها في تغطية وإبراز الحدث للجمهور، ونجد (الخبر، التقرير، الربورتاج الآني، البورتري العلمي (سيرة ذاتية) المقابلة الصحفية، الكاريكاتير نظراً لأنه أصبح يرتبط في جل المؤسسات الإعلامية بالحدث اليومي، وحتى العمود الصحفي، حيث وبالنظر إلى صغر مساحته وإصداره اليومي يلجأ الكتاب إلى استغلال مساحة العمود وربطها بالحدث مع المحافظة على الخصائص الفنية المعروفة ويسميه البعض مقالة اليوميات، وكذلك المقال الصحفي، حيث تستكتب بعض الجرائد شخصيات مهمة حول الأحداث الجارية: كمقال خالد مشعل في جريدة التايمز أثناء الحرب على غزة 2009 إلى جانب المقابلة الصحفية المرتبطة بالحدث أو كما نسميها "مقابلة الحدث".

2- **أنواع ترتبط بالموضوع:** حيث البعد الزمني في جانب الآنية غير مطروح، ويرجع تحديد الموضوع هنا إلى رئاسة التحرير أو الصحفي أو الكاتب بعينه أو الشخصية المعبر عن رأيها في موضوع ما. ونجد هنا مقابلة صحفية مفتوحة، ربورتاج موضوعاتي، عمود صحفي، كاريكاتير عام، تحقيق صحفي إيجابي أو سلبي بورتري (ترجمة سيرة)، المقال المتخصص.

وهناك أنواع أخرى ترتبط بأسلوب الصياغة ونجد هنا أربع أنواع:

1- أنواع الصياغة الخبرية: ونجد (الخبر، التقرير، الربورتاج الآني، البورتري العلمي (سيرة ذاتية) مقابلة الحدث.

2- أنواع الصياغة العلمية: القائمة على معالجة ودراسة مشكل أو قضية كالتحقيق الصحفي، المقال التاريخي.

3- أنواع الصياغة التعبيرية: حيث الربورتاج الموضوعاتي، والبورتري ترجمة سيرة ذاتية، والكاريكاتير.

4- أنواع صياغة الرأي: كالمقابلة الصحفية، المقال النقدي، المقال الإفتتاحي، العمود الصحفي، والتعليق.

تعريف التعليق لغة:

التعليق على الكلام هو إبداء ملاحظات حوله توضح مدلوله وعلى الأخبار، وهو تذليلها بآراء تكشف النقاب عن خفاياها أو أسباب وقائعها ونتائجها حسب مفاهيم المعلق[1].

ويقابله في الفرنسية Commentaire وبالإنجليزية Commentary.

وجاء في قاموس المبرق: التعليق هو النوع الذي يفسر الخبر ويعطيه اتجاهاً واضحاً (سياسياً وإيديولوجياً) يعكس بالضرورة موقف الجريدة[2].

ونقول علق يعلق تعليقاً: تعقبه بنقد أو تكميل أو تصحيح[3]، ومن معاني التعليق هي إيقاف الشئ، والتعليق جاء من "علق بمعنى هوى، يقال نظرة من ذي علق".

ويقول كُثَيِّر عَزَّة:

ولقد أردت الصبر عنك فعاقني ❊❊❊ علق بقلبي من هواك قديم»[4]

وقال اللحياني: العلق يكون للرجل في المرأة، وأنه لذو علق في فلانة.

وقالوا في المثل: نظرة من ذي علق أي من حب قد علق بمن هوى[5].

وتقول العرب: "الصائد في حبالته وعقله تعليقاً جعله معلقاً"[6]. أي علق بالشئ علقاً وعلقه: نشب فيه، قال جرير:

---

(1) القاموس الجديد، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1991، ص 695.

(2) ابراقن محمود، قاموس المبرق، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، كلمة: تعليق، ص 158.

(3) القاموس الجديد، مرجع سابق، ص 695.

(4) الجوهري، تاج اللغة والصحاح العربية، دار العلم للملايين بيروت. 1986، ج4، كلمة: علق، ص 1529.

(5) ابن منظور: لسان العرب، دار الحديث القاهرة، سنة 2002، المجلد السادس، كلمة: علق، ص 402.

(6) الفيروز أبادي محي الدين بن محمد، القاموس المحيط، دار الجبل، بيروت، 1988، ج3، كلمة: علق، ص 277.

إذا علقت مخالفـه بقـرن ❀❀❀ أصاب القلب أو هتك الحجابا

وفي الحديث: فعلقت الأعراب به أي نشبوا وتعلقوا، وقيل طفقوا.

قال أبو زيد:

إذا علقت قرنا خطاطيف كفه ❀❀❀ رأى الموت رأي العين أسود أحمر

ونقول علق الشئ علقاً وعلق وعلق به علاقة وعلوقا: لزمه.

قال الشاعر:

فقلت لها، والنفس مني علقة ❀❀❀ علاقية تهوى، هواها المضلل[1]

التعريف الاصطلاحي لفن[2] التعليق الصحفي:

1- "التعليق الصحفي هو أشبه ما يكون بالرأي المعبر عن حدث أو شئ ما وفي أكثر الأحيان يكون معارضاً".

(1) ابن منظور: مرجع سابق، ص 401.

(2) "يمكن اعتبار الفن الصحفي رؤية جديدة للعالم، تنطبق مع رؤية الشخص العادي: بمعنى أن الفنان الصحفي يترجم المصطلحات الجامدة المجردة المعقدة إلى مصطلحات الواقع العملي النابض بالحياة وهنا نجد أن الفن الصحفي فن ابتكاري بكل معنى الكلمة، فالسؤال الذي يطرحه الفنان الصحفي دائماً هو: كيف يمكن أن تصل هذه المعلومات إلى الجمهور بطريقة مفهومة مستساغة؟".
"ويفرق الخبراء بين الصحافة والفن الصحفي، فالصحافة هي النشر عن طريق الوسائل المطبوعة دورياً بصرف النظر عن استخدام الفن الصحفي، فهناك صحف لا يتوافر فيها الفن الصحفي".
"الفن الصحفي الإعلامي تعبير اجتماعي شامل، ولغته ظاهرة مركبة خاضعة لكل مظاهر النشاط الثقافي من علم وفن وموسيقى وفن تشكيلي ... الخ، هذا إلى جانب السياسة والتجارة والاقتصاد والموضوعات العامة ومن ذلك يبين أن الفن الصحفي والإعلامي بوجه عام فن تطبيقي يهدف إلى الاتصال بالناس ونقل المعاني والأفكار إليهم فهو أداة وظيفية، وليس فنا جمالياً يقصد لذاته، ذلك أن لوسائل الإعلام وظائف محدودة هي: الإعلام والتفسير والتوجيه والتسويق والإقناع والتنشئة الاجتماعية. ومع ذلك فلغة الإعلام تختلف عن كل هذه جميعاً لأنها تتضمنها كلها. ولا تقتصر على أي منها، لأن جمهور المستقبلين ليسوا قطاعاً واحداً من الناس ولكنهم في الغالب كل الناس، ولأن الإعلامي يرسل لكل الناس في كل الأوقات، فإنه يجب أن يجاهد لتحقيق هدفه بوجه عام وهو جعل رسالته مفهومة لدى الجميع". (انظر طلعت همام: مائة سؤال عن الصحافة، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان الأردن 1988 ـ ص 12، ط2).

2- "التعليق هو نوع صحفي بالغ الأهمية، يستخدم من أجل تقديم رأي واضح وصريح ومعلن إزاء حدث أو واقعة. ينطلق من الواقعة ليقدم الرأي، وهو نوع صحفي ذو طابع فكري. موجه أساساً إلى ذهن القارئ"[1].

3- "يقوم فن التعليق على الشرح والنقد والتحليل".

4- "التعليق هو الشرح والتفسير وإصباغ المعاني الكاملة على الأخبار في إطار وجهة نظر محددة ...."[2].

5- "يعطي التعليق الصحفي للأحداث التي تنشرها الجريدة مغزى ومعنى يكسبها رائحة وطعماً، وهو فوق هذا وذاك يتحكم في نظرة القراء إلى الأحداث، فمرة يحكم التعليق على بعض الأحداث بأنها نافعة، ويحكم على بعضها الآخر بأنها خطيرة. وتارة يصفها بأنها عابرة، وأخرى بأنها مقدمات لازمة لأزمة حادة، وهكذا ..."[3].

6- "التعليق هو أحد الفنون الصحفية التي تفسر الخبر من زاوية معينة، يمليها موقف سياسي، أخلاقي أو إنساني بهدف توضيح هذا الموقف أو ذاك أو إقناع الجمهور لاتخاذ موقف أو تغيير"[4].

7- هو الكتابة التي يتدخل فيها الصحفي بآرائه الشخصية التي تلتزم بها الجريدة".

8- "التعليق الصحفي هو مادة صحفية معبرة عن حكم الصحافي الشخصي وهذا عكس الخبر الذي يجب أن يكون مقيداً بالموضوعية بشكل حرفي".

9- مادة صحفية لا تقترح شرح الحدث فحسب، بل تسمح للجريدة أو للصحافي

(1) أديب خضور: أدبيات الصحافة، مطبعة الداودي، دمشق، 1986، ص 35.

(2) كرم شلبي: الخبر الإذاعي، فنونه، خصائصه في الراديو والتليفزيون، دار الشروق، 1985، ص 126.

(3) عبد العزيز الغنام: مدخل في علم الصحافة، مكتبة الأنجلو مصرية: القاهرة، الطبعة الثانية، 1977، ص 197.

(4) إبراهيم زيوش: فن كتابة الأخبار للإذاعة والتليفزيون، مطبعة جريدة الوحدة، بدون تاريخ، ص 101.

9- مادة صحفية لا تقترح شرح الحدث فحسب، بل تسمح للجريدة أو للصحافي بتأويله بطريقة تعكس التزام الجريدة الإيديولوجي".

10- "مادة صحفية تتضمن رأياً شخصياً يقدمه الصحافي، وهذا خلافاً للأخبار التي من المفروض أن تكون موضوعية".

11- "ما يفيض عن العرض البسيط للأحداث ويعبر عن حكم أو توقع أو يقارن بين الأحداث والأوضاع التي تقبل المقارنة"[1].

12- الرأي المبني على الخبر، فهو المراد بالتعليق الصحفي، وفي هذا يقول المستر ماركل رئيس المعهد الدولي للصحافة في ذلك.

وأما شرح أسباب "شن الكرملين لهذه الحملة في هذا الوقت بالذات فهو التفسير. والقول بأن كل حملة للسلام تصدر عنه يجب أن ترفض فهذا هو الرأي"[2].

وأما الشرح فهو جزء هام من أجزاء الخبر، وأما الرأي فلا مكان له غير أعمدة التعليقات[3].

13- "التعليق الصحفي هو "الكتابة التي يتدخل فيها الصحفي بآرائه الشخصية التي لا تلتزم بها الجريدة"[4].

"وقد يتناول خبراً آنياً أو قضية مطروحة أو حدثا طواه النسيان لكنه في معظم أحواله يأخذ بالقارئ إلى حيث وجهة النظر أو الموقف أو الملاحظة التي يريد الكاتب إبرازها.

---

(1) نصر الدين لعياضي: اقترابات نظرية، مرجع سابق، ص 22.

(2) عبد العزيز شرف: فن المقال الصحفي، دار قباء، القاهرة، 2000، ص 50

(3) عبد العزيز شرف: مرجع سابق، نفس الصحفة.

(4) محمد لعقاب: الصحفي الناجح، مرجع سابق، ط2، ص 99.

والتعليق ليس كما يريده كثير من الكتَّاب والصحفيين فهو لا يقدم دوماً صورة سلبية إنما بإمكانه أن يقدم موقفاً إيجابياً؛ فالتعليق قد ينتقد ويذم ويشيد، ولا يشترط في التعليق التعمق في البحث مثل المقال ولإبداء موقف واضح ومحدد مثل الافتتاحية بل يقوم على أسلوب الطرافة أحياناً، والسخرية أحياناً أخرى، وعلى القرصنة اللاذعة مرة أخرى وعلى الدعاية مرة أخرى"[1].

وجاء في القاموس الصغير للإعلام أن التعليق هو: "مقالة أساسية يتجاوز فيها عرض التأملات والأفكار من حيث الحجم وعرض الوقائع والأحداث.

وهناك التعليق على الفيلم وهو النص المصاحب لمعظم الأفلام التسجيلية والجريدة السينمائية[2].

والتعليق على الأخبار: شرح وتفسير وإبداء وجهة نظر تتعلق بخبر من الأخبار التي تكون وردت في النشرة أو موضوعاً يهم الناس[3].

وهي في نظر الآخرين: "نص الكلمات التي ترد على لسان المعلق وهي تقوم بمهمة الربط والتوضيح، أو الإبانة عما يكون قد استغرق على المشاهدة"[4].

والتعليق عملية معقدة مرتبطة بحياتنا اليومية، وتتجسد إعلامياً في عدد كبير من الأعمال ففي عالم الصحافة "يكون التعليق بأشكال مختلفة، فالرسم التعبيري أو الكاريكاتوري تعليق، والصورة كأساس للموضوع تعليق، واستخدام اللون في الإبراز تعليق، والعبارة الموجزة تعليق، والقفشات تعليق والرمزية تعليق، ونشر مادة صحفية في صحيفة معينة وبحجم معين إبرازاً أو تعتيماً تعليق وهلم جرا"[5].

(1) محمد لعقاب: مرجع سابق، ص 100.

(2) القاموس الصغير، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، 1976، ص 26.

(3) كرم شلبي، معجم المصطلحات الإعلامية، دار الشروق، بيروت، ط1، 1989، ص 117.

(4) بدوي أحمد زكي: معجم مصطلحات الإعلام، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1985، ص 111.

(5) مصطفى عمر السيد أحمد، الكتابة والتحرير الصحفي، دار القلم، دبي، 2005، ط1، ص 113.

وإن كان هناك من يرى بأن المقال هو فن التعليق على الأخبار سياسية كانت أو اجتماعية أو علمية أو أدبية[1]، بينما يرى البعض الآخر، بأن التعليق شكل من أشكال الكتابة الصحفية التحليلية التفسيرية[2].

ويعتبر آخرون "التعليق اليومي بمثابة الرأي السياسي المسؤول الصادر عن جهاز التحرير"[3]، ويعتقد البعض الآخر بأن "الزاوية أو العمود" تمثل تعليقاً مرحاً أو رصيناً"[4]، ويعرف "الزاوية بالتعليق السياسي الذي يتخذ من الخبر اليومي مادته الأولى"[5]، ويذهب البعض من الكتاب إلى القول: "من الخطأ الشائع لدى الكثير من صحفيينا اعتبارهم التعليق شيئاً والمقال الافتتاحي شيئاً آخر دون إعطاء السبب أو الفارق الجوهري بينهما، إن المقال الافتتاحي ما هو في الواقع إلا تعليق"[6]. وتطلق بعض الصحف ومنها الأهرام على التعليقات مسمى تحليل إخباري"[7] متحججة بأن "التعليق أو المقال الافتتاحي" يظهر عادة إما باسم كاتبه أو باسم هيئة التحرير"[8].

قراءة نقدية للتعاريف السابقة:

لقد تنوعت واختلفت التعاريف المقدمة للتعليق الصحفي، بين من يصفه في زاوية معينة، وبين من يحمله أكثر مما يطيق، وبين من لا يعتبره فناً صحفياً قائماً بذاته، بل يدرجه ضمن أنواع صحفية أخرى تتقارب معه في الشكل وفي المضمون كالافتتاحية

(1) حمزة عبد اللطيف، مستقبل الصحافة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط1، 2003، ص 24

(2) الدروبي محمد، الصحافة والصحفي المعاصر، دار الفارس للنشر والتوزيع، بيروت، 1996، ص 199.

(3) المرشد في علم الصحافة، مطبوعات منظمة الصحفيين العالميين، براغ، 1987، ص 219.

(4) كرم جان جبران، مدخل إلى لغة الإعلام، دار الجيل، بيروت، 1992، ص 53.

(5) العاني وائل، أراء في الكتابة والعمل الصحفي، دار الجاحظ، بغداد، 1980، ص 31.

(6) إبراهيم إسماعيل، الصحفي المتخصص، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص 43

(7) العاني وائل، مرجع سابق، ص 32.

(8) ذبيان سامي، الصحافة اليومية والإعلام، دار المسيرة، لبنان، 1987، ص 299.



والعمود الصحفي. مع أن هناك فارق يجب الإشارة إليه بين التعليق والافتتاحية إذ أن هذه الأخيرة هي تعبير عن الموقف الجماعي لكل المنتمين إلى المؤسسة الإعلامية، فهي بذلك تعبر عن الخط الافتتاحي والسياسي للجريدة.

بينما التعليق الصحفي يتوقف عند التعبير عن رأي الصحفي المباشر اتجاه حدث ما.

هذا الرأي قد تلتزم به المؤسسة الإعلامية في بعض الحالات، وفي البعض الآخر لا.

ثم إن التعليق في العادة قد يكتبه أي صحفي في الجريدة أما الافتتاحية فلا يكتبها إلا القائمين على الجريدة كمسؤول النشر أو رئيس التحرير أو أحد كبار الصحفيين ذوي التجربة والخبرة.

أما من حيث أسلوب الكتابة فإن الافتتاحية تتميز بقوة اللفظ ومتانة الأسلوب وبالرؤية الشمولية للأحداث والظواهر والقضايا والمواقف. عكس التعليق الصحفي الذي يمتاز بالأسلوب السهل ويركز على الأبعاد والمعاني لذلك قال أحدهم يقرأ الافتتاحية القراء النابهون.

ومرد الاختلاف الواقع بين النوعين يرجع في نظرنا إلى أن كلا النوعين يدرجان في أنواع الرأي، أو ما يسمى بالأنواع الفكرية ثم إن العادة في الإخراج الصحفي للجرائد ولدت نوعاً من الصفات المشتركة بينهما، من خلال استعمال طريقة النشر في الجريدة واختلاف الخط واللون وثبوت من يكتب هذين النوعين.

ونفس الأمر نجده في محاولة ربط البعض التعليق الصحفي بالعمود، رغم أن هذا الأخير يختلف اختلافاً تاماً عن التعليق، باعتبار أنه له تسمية ثابتة ومكان ثابت ومساحة ثابتة كذلك وإصداره منتظم وكاتبه ثابت إلا في بعض الحالات النادرة كأن يأتي تعقيب على مضمونه السابق أو يتنازل كاتبه لشخص آخر ليكتب عموده ليوم ما.



في حين أن التعليق الصحفي قد يكتبه اليوم صحفي وغداً آخر وله مكان ثابت نعم. أما التسمية ومساحة الصدور فإنها تختلف.

ومرد الخلط الواقع هو العادة المترتبة لدى بعض الجرائد في عدم الالتزام بالقواعد الفنية المتفق عليها، ثم لاعتبار الحدث حيث يكون المادة الخام لكلا النوعين.

ثم لتوافق المساحات المكانية في الجريدة في معالجتها للعمود والتعليق باعتبارهما من الأنواع التي تمثل الرأي.

وقد وردت كذلك في التعاريف ربط غير مبرر بين المقال والتعليق، فمن ناحية التسمية يمكن أن نقول مقال التعليق وكلاهما أكيد من الأنواع الفكرية إلا إنهما يختلفان شكلاً ومضموناً.

فمن الناحية الشكلية نجد أن المقال يختلف عن التعليق في حجم المساحة المكانية في الجريدة سواء من حيث الحجم أو من حيث مكان الإخراج.

ففي عادة كثير من الصحف نجد أن المقال يكون في صدر الصفحات الهامة (3. 5. 7 الخ والأخيرة) بينما التعليق يكون في الزوايا وأطراف الصفحات.

أما من ناحية المضمون وطريقة الصياغة فنجد أن المقال يقوم على الكتابة الرزينة وعلى المجادلة والمحاججة وطرح الأسئلة لتوجيه القارئ نحو قناعة معينة. وهذا يتطلب قوة في الطرح والمعالجة عكس التعليق الذي يلجأ في بعض الحالات إلى التهكم والسخرية، وفي بعض الحالات الأخرى إلى الإيجابية في المعالجة وأسلوبه في الغالب يكون مباشراً.

ثم إن المقال الصحفي في أغلب الحالات لا يرتبط بالحدث (المجاري) فقد يكتب عن حدث ماضي أو حاضر أو في مستقبل لكن التعليق في أغلب الحالات هو آني.

ونجد أن هناك من يرى أن التعليق الصحفي هو سمة من سمات الرأي المعارض (المعارضة)، وهذا في اعتقادنا ليس بضرورة، فقد يكون التعليق على حدث أو ظاهرة إيجابية في المجتمع، فلا يمكن للتعليق كفن صحفي معبر عن الرأي أن يرتبط.

بالسوداوية والسلبية دوماً في تعبير عن الماجري، ثم أن محاولة جعل هذا الفن الصحفي يمثل الرأي الصريح والمعلن، بجانب الحقيقة من حيث الواقع والممارسة الصحفية، فقد أثبتت التجربة أن الكثير من الآراء والمواقف في قطاع الصحافة تكون في أغلب الحالات مبطنة، أو كما يسميه رجال الإعلام لغة بين السطور، أو من خلال الاستفاهمات الاستنكارية والتعجبية. وقد حددت شروط لكتابة التعليق نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1- اختيار الجديد لما يستحق التعليق عليه وموضوعات وقضايا.

2- ألا يكون ترديداً لما سبق وأن كتب حول الخبر أو الموضوع أو القضية التي يتناولها.

3- أن يمزج بمهارة بين المعلومات والآراء والتفسيرات.

4- أن يكون إبداء لملاحظات أكثر من كونه تعبيراً عن موقف أو رأي محدد.

5- إذا فرض الموقف على صاحبه التعليق إبداء رأي محدد، فيجب ألا يعبر عن عزم واضح أو مباشر لإقناع القارئ بوجهة نظر معينة.

6- أن يبتعد عن تقديم التوجيهات أو الوعظ المباشر، إن كان من الممكن أن يتضمن غلطة مستترة.

7- أن يصاغ بأسلوب جذاب ولغة مبسطة بعيدة عن الرصانة، فلغته لغة الحياة اليومية، والمناقشات العفوية بين الناس.



8- تستخدم فيه التورية والرمزية ويكثر فيه التلاعب بألفاظ والصيغ الاستفهامية والاستنكارية والتعجبية.

9- الإيجاز في العبارة وعدم الجنوح إلى الإسهاب اللفظي واللغة الإنشائية.

10- ألا يلزم المؤسسة الصحفية بشئ في تعليقه، لأنه نابع من شخص يلاحظ ويلقي الضوء، لا شخص يصدر قرارات[1].



(1) المرشد في علم الصحافة، مرجع سابق، ص 219.

المبحث الثاني
أنواع التعليق الصحفي والأنواع الفنية الأخرى

1- التعليق اليومي:

وهو يمثل رد فعل المؤسسة الإعلامية حول حدث معين، وهو رد يعكس الخط السياسي للجريدة، وتوجهها وبمعنى آخر قراءتها، لهذا الحدث.

2- التعليق الأسبوعي:

هذا النوع يكون في الجرائد الأسبوعية، وقد يكون في اليومية كذلك. يأتي في البداية الأسبوع في أو نهايته، ففيه يتم تلخيص الأحداث وربطها ببعضها البعض وبعد شرحها تقدم الوسيلة الإعلامية موقفها إزاء تلك الأحداث مجتمعة.

التعليق الصحفي والأنواع الصحفية الأخرى:

- **مظاهر التقاطع والاختلاف:**
- **التعليق الصحفي والخبر والتقرير:**

يختلف التعليق الصحفي عن الخبر والتقرير اختلافاً جوهرياً من حيث إن الهدف الرئيسي للخبر والتقرير هو الإبلاغ وتقديم المعلومة للقارئ. في حين تأتي مهمة التعليق الصحفي كشف أبعاد الحدث أو القضية التي تناولها البر أو التقرير. ثم إن كتابة كلا النوعين الإخبارين يستلزم نوعاً من الحياد إن لم نقل الموضوعية في نقل الوحدات وتطوراتها. وهذا الأمر الذي يمكن أن نعتبره غائباً إلى درجة ما في التعليق الصحفي باعتباره يمثل رأي الصحيفة أو المؤسسة الإعلامية.



ويتقاطع التعليق مع الخبر والتقرير في الآنية أو الحداثة فغالباً ما يكون التعليق الصحفي موضوعه حدث آني.

• **التعليق الصحفي والمقالة الافتتاحية:**

تولدت في قاعات التحرير وفي المساحات المكانية للجرائد المطبوعة والالكترونية تشابهاً في حجم وإخراج التعليق الصحفي والافتتاحية لدرجة أن البعض يعتبرهما نوعاً صحفياً واحداً. إلا أنه هناك اختلافاً بينما رغم كونهما بدرجات يُدرجان في أنواع الرأي.

ويُعبّران في بعض الحالات عن موقف واحد داعم للخط السياسي للمؤسسة الإعلامية، إلا أن التعليق لا يعبر دوماً وبالضرورة عن الخط الافتتاحي في المؤسسة، حتى وإن كان لا يختلف معها في بعض النقاط الجوهرية.

في حين أن الافتتاحية دائماً وأبداً هي تعبير عن الموقف الجماعي لكلْ فرد في المؤسسة.

من جهة أخرى فالافتتاحية يكتبها متخصصون أو ما يسمى بكُتاب الافتتاحيات أو مدير النشر في العادة أو رئيس التحرير أو صحفي يكلف بها يكون ذا تجربة في حين أن التعليق الصحفي يمكن أن يكتبه أي صحفي عادي في المؤسسة الإعلامية. وما عُرف أن الافتتاحية لا تُمضي، أما التعليق فيعرف كاتبه إما من حيث أسلوب الكتابة فإن الافتتاحية تتميز بقوة اللفظ ومتانة الأسلوب وبالرؤية الشمولية للأحداث والظواهر والقضايا والمواقف عكس التعليق الصحفي الذي يمتاز بالأسلوب السهل ويركز على الأبعاد والمعاني. لذلك قال أحدهم "يقرأ الافتتاحية القراء النابهون".

• **التعليق الصحفي والعمود الصحفي:**

نفس الإشكال الذي يطرح في تشابه التعليق الصحفي مع الافتتاحية يطرح مع العمود الصحفي، خاصة في المساحة المكانية وتشابه الحجم والإخراج.

وفيما هو معروف في التراكم المعرفي أن العمود الصحفي يمتاز بخصائص معينة تختلف عن التعليق سواء في أسلوبه الذي يمتاز بالتهكم والسخرية، وتكون لفتة على شكل انطباعات شخصية يحدث بها الكاتب القراء. كأنه يبوح بأسرار معتمداً على الحكم والأمثال الشعبية للتدليل والتوجيه والتمويه. عكس التعليق الصحفي الذي تكون لغته سهلة وأسلوبه بسيط.

أما من حيث البنية فيرجع عدم إشارة بعض الكتب العربية إلى بنية للتعليق ربما لحداثة هذا النوع، وعدم اعتبار البعض الآخر نوعاً صحفياً قائم بحد ذاته.

ولكننا نميل إلى وجوب وجود بنية للتعليق الصحفي. وربما هذا جوهر الخلاف بينه وبين العمود الصحفي الذي يمتاز بتسمية ثابتة ومكان ثابت في مساحة ثابتة وإصدار منتظم ومن كاتب واحد لا يتغير إلا نادراً يتنازل من صاحبه أو يكون رداً من قارئ أو طلب منه.

أما التعليق فيمكن أن يكون له مكان ثابت وتسمية ثابتة. والإصدار المنتظم، إلا أن كاتبه يتغير فقد يكتبه كل يوم صحفي.

- **التعليق الصحفي والمقال الصحفي:**

يكتب التعليق الصحفي من حيث الإخراج في زوايا الصفحات وأطرافها ويكون في الغالب على شكل نهر في الجريدة مثله مثل العمود والافتتاحية.

أما المقال الصحفي فيكون في صدر الصفحات الرئيسية، ويختلف عن التعليق من حيث أسلوبه، حيث يمتاز المقال بأسلوب طرح الإشكالات والنقض والمجادلة، ولا يكتب في الغالب انطلاقاً من حدث آني. فقد يكتب على حدث سابق جداً. في حين نجد أن التعليق الصحفي يقوم على شرح الحدث والكشف عن أبعاده ودلالاته، والتعبير عن الرأي الموقف الصريح.

المبحث الثالث

مراحل كتابة التعليق الصحفي وإخراجه

وانطلاقاً من المفاهيم الصحفية العلمية للتعليق يمكن أن نحدد مراحل كتابة التعليق على النحو التالي:

1- البدء بتقديم الحدث الذي يثير الاهتمام، ويدور التعليق حوله (حادثة، تصريح قرار جديد ... الخ).

2- الانتقال إلى إيضاح معنى ومغزى هذا الحدث، بهدف إثارة القارئ وحثه على التفكير بالحدث، وتوجيه هذا التفكير وتشجيعه.

3- تقديم رأي صريح وواضح معلن ومباشرة إزاء هذا الحدث كيف ترى الصحيفة هذا الحدث من موقعها؟

4- الانتقال إلى إيراد الوقائع والشواهد والأدلة التي تدعم هذا الرأي، ويؤكد صحته وتقنع القارئ (أو المستمع أو المشاهد) به.

5- التوصل بعد ذلك إلى نتيجة عامة يسعى التعليق إلى ترسيخها في ذهن المتلقي.

عنـــوان التعليـق:

يفضل أن يكون مثيراً للانتباه، ملخصاً للفكرة، موجهاً للقارئ على أن يتسم بـ (الإيحائية)، ويبتعد عن المباشرة، قد يكون كلمة أو كلمتين (مسند ومسند إليه)، على أن يكون "عنوان رأي"، وليس عنواناً خبرياً (جملة اسمية خبرها جملة فعلية)، قد

يكون مثلاً: "القاتلة تسير الكلاب ...." أو اقتباساً أوسؤالاً. ولا نضع في نهايته وإنما نضع علامة استفهام أو تعجب أو لا نضعها، في الدفاع عن موقف معلن"[1].

المقدمـــة:

يتم فيها إعادة ذكر الحدث حيث يقوم الصحفي بإعادة تذكير الجمهور بالحدث الذي يريد التعليق عليها، وضروري عليه أن يكون متبعاً للحدث بكل تفاصيله. و"تسمى بداية، تمهيداً، استهلالاً، وتنعتبر أهم عنصر من عناصر التعليق، لأنها تختصر موضوع التعليق، بحياد وموضوعية حتى تسهل المهمة لجسم التعليق لتقديم الأدلة والشواهد والأسانيد، وأهميتها تكمن في أن لغتها غالباً ما تكون خبرية وكتابتها تتطلب الإلمام بالموضوع، ونقل الحقائق كما وردت في الخبر، دون تدخل شخصي"[2].

الجســـــم:

في هذه المرحلة يحاول الصحفي أن يبحث عن خلفيات الموضوع ودلالاته وأبعاده وارتباطاته بالأحداث الأخرى إن أمكن، فيجب على الصحفي أن تكون قراءاته عميقة لا سطحية، و"تسمى صدر التعليق أو التعليق وهو الذي يمكن الصحفي من شرح أو تفسير أو تحليل الحدث وتبيان أبعاده وخلفياته، بحيث يستطيع القارئ أن يكتشف الأسباب التي تقف وراء نشر هذا الخبر أو الترويج لهذا الموضوع أو ذاك، ويحتاج الصحفي إلى أن يقدم أدلته وشواهده من الآراء أو المعلومات أو الحدث ذات الصلة المباشرة بالموضوع على أن يقوم بإيقاع القارئ بمخاطبته عقلياً وعاطفياً، وهنا تكمن صعوبة المزج ما بين العاطفة والعقل"[3].

---

(1) عبد العالي رزاقي، مرجع سابق، ص 82.

(2) مرجع سابق، ص 83.

(3) مرجع سابق، ص 84.

الخاتمـــــة:

وفي الأخير حيث يقوم الصحفي خلال هذه المحطة بتقديم رأيه في الموضوع، بشكل مباشر أو إيحائي "يسميها البعض بالنتائج أو الاستنتاجات أو نهاية التعليق، وهي عادة ما تكون نتيجة طبيعية لمقدمة التعليق"[1].



(1) مرجع سابق، ص 84.



الفصـــل الثــــاني

علاقة التعليق الصحفي بالتطور التاريخي للصحافة الجزائرية

- المبحث الأول: الخلفية التاريخية
- المبحث الثاني: الخلفية الفكرية
- المبحث الثالث: الخلفية الفنية



مقدمة ترتبط علاقة فن التعليق الصحفي في الصحافة بشكل عام، بجملة من المتغيرات المتداخلة، يأتي في مقدمتها الصحفي من حيث تكوينه اللغوي والعلمي وتجربته المهنية ومرجعياته الفكرية والتاريخية، وإلى البيئة الثقافية التي يعيش فيها، وهذا كله مرتبط بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

وهناك عامل النظام السياسي الذي لا يقل أهمية عن دور الصحفي في تطور واستخدام التعليق الصحفي، وحين نتكلم عن النظام السياسي هنا فالأمر يتعلق بالقوانين والدساتير والأحكام التي تحكم الحريات الفردية والجماعية، من حيث حرية الرأي والتعبير والمعارضة والمشاركة السياسية والحرية النقابية.

وتجدر الإشارة إلى أن التعليق الصحفي لا يرتبط فقط بالمعارضة والرأي الآخر بقدر ما يعكس الوعي السياسي للمتلقي من خلال حاجته لفهم معنى ماذا حدث، "فتطور المستوى الثقافي وتزايد الاهتمام بكل ما هو سياسي، كان له الأثر الكبير في تطور استخدام الجوانب الفكرية والإملاءات العاطفية في مراحل الكفاح المسلح نتيجة اشتداد الكفاح لنيل الاستقلال.

حيث ما فتئت الأحزاب السياسية والجمعيات والهيئات المناهضة والمناضلة ضد الاستعمار إلى استعمال الأساليب الفكرية في الدفاع عن الحقوق المشروعة للشعوب المستضعفة، لأجل التوعية والاستنهاض ومجابهة مخططات الاحتلال، وذلك من خلال استخدام الخطب والنصائح والتوجيهات التي لا تخرج عن إطار المقالات والتعليقات الصحفية حتى وإن لم تكن على الشكل الفني الحالي المتعارف عليه، إلا أنه كان له تأثير في الشعوب وحتى على المستعمر نفسه، عكس ذلك التوقيفات والتعليقات التي ما فتئ الاستعمار الفرنسي يلجأ إليها كلما أحس بالخطر قادم من أسرة الإعلام المكتوب.

ومن جانب آخر كان لتفاقم الأزمات التي تهز الشعوب والأمم، "واحتدام الصراع الأيديولوجي دافعاً لجمهور وسائل الإعلام للتساؤل عن ما يجري حوله فحسب، بل راح يصبوا إلى معرفة معنى ما يجري وإلى الكشف عن دلالته"[1]، من خلال استعمال الأنواع الفكرية في الكتابة الصحفية وخاصة التعليق الصحفي.

(1) نصر الدين لعياضي، مرجع سابق، ص 24.

المبحث الأول
الخلفية التاريخية

من الناحية التاريخية نجد أن استعمال الأنواع الفنية التي ترتبط بالرأي في الكتابة الصحفية – على الخصوص – كان سبباً في توقيف الكثير من الصحف الجزائرية أثناء فترة الاحتلال، ويعود بطبيعة الحال إلى الآراء التي كانت تصدر في شكل مقالات صحفية ترفض الاندماج وسياسية الكولون في تلك المرحلة.

ورغم الإقصاء الفرنسي والتوقيفات المتكررة والمضايقات التي لا تتوقف، اهتم الإعلاميين الجزائريين بالأنواع الفكرية حيث الآراء، ونستشف هذا قبيل الحرب العالمية الثانية.

حيث ظهرت مناقشة حادة آنذاك بين الإعلاميين الجزائريين حول الأساليب التي ينبغي اتباعها في الكتابة والتبليغ، وقد نادى البعض إلى الالتزام ببعض الخطوات المتمثلة في:

- التحري عن الأخبار قبل نشرها.
- إبداء الشجاعة في التعبير والابتعاد عن أسلوب الأسماء المستعارة، كما طالب الإعلاميون بضرورة أن تكون الصحافة ممثلة للرأي العام المحلي لكي تنال الاحترام، ويمكنها من الدفاع عن القضايا الشائكة التي كانت تهم الجزائريين[1].

وعليه فإن الاتفاق الذي صدر عن أسرة الإعلام الجزائرية، يعتبر أول حراك، فعليه يمكن تسميته ببداية ميلاد الحركة النقابية في قطاع الصحافة المكتوبة في الجزائر.

(1) مجلة الجيش، مصدر سابق، عدد 427، (عدد خاص بتطور الصحافة الجزائر، ص 18/19).

ثم إن هذا البيان الذي صدر عنهم، يظهر قوة الطرح وعزيمة الموقف والرغبة مواصلة العمل رغم التحديات، فحين ينادي المجتمعون بضرورة التحري في كتابة الأخبار قبل نشرها، وفي عهد استدماري واحتلالي، فهذا قمة الموضوعية في التعاطي مع الأحداث والقضايا والظواهر".

ثم إن النقطة الثانية التي جاءت داعية إلى الشجاعة في التعبير وعدم استعمال الأسماء المستعارة، فهذه قمة المواجهة مع الاحتلال، خاصة ما جاء فيه دعوة إلى اعتبار الصحافة ممثلة للرأي العام المحلي ومسئولة عنه.

حيث تميزت الكتابات الصحفية يومها ببعدها التربوي والتوعوي والنضالي.

من خلال المقالات الصحفية التي كانت تصدر عن الفعاليات الحزبية والجمعوية في الحركات الوطنية، خاصة إذا اعتبرنا أن غالبية الأحزاب يومها أسست جرائد ونشريات تعتبر لساناً ناطقاً بإسمها بين من يركز على النضال السياسي من خلال المشاركة في المجالس الفرنسية الجزائرية، وبين من يركز على النضال الدعوي والتربوي.

وكانت جل الكتابات الصحفية في تلك المرحلة تميل وبشكل كبير وملفت إلى الأساليب الفكرية وأنواع الرأي المباشر والمبطن ويمكن أن نستشف هذا "من خلال تتبعنا لمقالات أبي اليقظان نقف على خصائص أسلوبه الفنية. فإذا كانت الكتابة الصحفية في زماننا هذا تجيء خلوا من البهرج والزينة وعطلا من التعبيرات الرائعة – بحكم التطور السريع الذي عرفته الكتابة الصحفية – فإن الأمر كان يختلف تماماً بالنسبة للكتابة الصحفية في العشرينات والثلاثينات، عندما كانت هذه الكتابة فنًا من الفنون الأدبية، لا تختلف في شيء عن النثر الفني يعتني بها أصحابها كلها ويولون للشكل من الجهد قدر ما يستحقه المضمون تماماً. من هنا نفهم هذه العناية الشديدة التي كان يوليها لمقالاته ولا سيما الافتتاحيات منها، مما أضفى عليها مسحة أدبية واضحة"[1]. خاصة وأن الكثير

---

(1) بن صالح ناصر محمد: أبو اليقظان وجهاد الكلمة، منشورات ألفا، قصر المعارض، الجزائر، 2006، ص 140، ط3.

من كتب في تلك المرحلة كان يأتي على شكل حلقات ومقالات طويلة يطغى عليها الأسلوب الخطابي بالخصوص.

"ونعني بالأسلوب الخطابي ما يغلب على طريقة التعبير عنده من توجه الكلام مباشرة إلى القارئ واستعمال لأدوات الخطاب كحروف النداء والاستفهام والتعجب والإنكار، وصب كل ذلك في صيغ بلاغية مثيرة يقصد بها غالباً إلى إثارة انتباه القراء والاستحواذ على عواطفهم، ومن ثم فإن أبرز الصيغ التي يقدم بها جمله تكون صيغاً استفهامية تعتمد طريقة التساؤل يستدرج بها القارئ غالباً إلى متابعته ومسايرته وضمان استيعاب ما يريد إيصاله إليه من أفكار[1].

وهو ما يعني بطريقة أو بأخرى مسعى لغرس القناعات والأفكار في ذهن القارئ (الشعب الجزائري) وتوجيهه لسلوك ما، وهذا هو إحدى أهم سمات التعليق في العصر الحالي.

ولجأ الصحفي أبو اليقظان إلى استعمال الأسلوب المباشر في كتابته ضد بني جلدته وضد المستعمر الفرنسي، حيث نقرأ أن أبو اليقظان كان في "جل مقالاته واضحاً في أفكاره قاصداً في فقراته، مباشراً في طعناته فهو لا يحسن المداورة والمناورة، ولا يطمئن للكنايات والإشارات إلا فيما قل وندر، وإن هذه الصراحة لتدفع به حيناً إلى نوع من التهور والجرأة وبعدها بعض أولئك الذين يتخذون من الصحافة سياسة من معايب الأسلوب الصحفي، ولكن قد يغفر لأبي اليقظان هذا السلوك أنه داعية قبل أن يكون صحفياً، ومصلحاً قبل أن يكون دبلوماسياً.

"ويبدو أن اختياره لهذا الأسلوب قد أثار ضده بعض المنتقدين الذين يرون في هذا الأسلوب إلقاء بالنفس إلى التهلكة، وأن الهمس ومعالجة المواضيع بالحسنى هو

(1) مرجع سابق، ص 142.

أليق بالصحفي الناجح، راح أبو اليقظان يهاجم هذه النظريات ويبين ما فيها من تخاذل وجبن، وأن المرحلة التي تمر بها الأمة تستدعي من المصلحين الصراحة لا الهمس، والمباشرة والقصد "لا التملق والنفاق والتدجيل والمداهنة"[1].

ولكن أبرز موافقة الصريحة في تلك المواقف التي تتعلق بما يمس المقومات الروحية للشخصية الجزائرية، نذكر من ذلك موقفه الصارم من المبشرين المسيحيين، والذي كان ينفرد فيه من بين الكتاب الصحفيين الجزائريين[2].

ولنأخذ مثالاً على صراحته الشديدة هذه الفقرات من مقالا كتبه بعد أن قامت السلطة العسكرية الحاكمة في غرداية بالهجوم على مجلس مجالس القرآن وقت المذاكرة فيه واقتياد رؤسائه إلى السجن وتغريم الآخرين بالمال، بدعوى أن الاجتماعات ممنوعة، وإزاء هذا الحادث كتب أبو اليقظان مقالاً نارياً نأخذ منه لموضوعنا بعض الفقرات استشهاداً بها على صراحته الشديدة.

"أتَبْلُغ الصفاقة والوقاحة بهؤلاء إلى حد ترويع المؤمنين المطمئنين في وقت التجائهم إلى الله وتضرعهم إليه أن يغيث غلقه بوابل فضله وواسع كرمه؟".

"أفي الوقت الذي تحتفل فيه مصر والعراق وسوريا بأعياد الحرية تمتهن كرامة الدين بميزاب إلى أقصى حدود الامتهان؟".

"فأبو اليقظان لا يكتب شأن بعض صحفيي اليوم ليملأ فراغاً تتطلبه منه أعمدة الجريدة أو تفرضه المهنة، ولا تشعر معه بهذا الفتور واللامبالاة التي تعترينا ونحن نتابع بعض هذا الكلام المفتعل التي تمجه الجرائد المأجورة. وهذا التحمس الشديد يعود فيما نحسب إلى سببين رئيسيين، عام وخاص، أما العام فمرجعه إلى أن أغلب الصحف



(1) مرجع سابق، ص 134.

(2) مرجع سابق، ص 136.

الإصلاحية في العشرينات والثلاثينات كانت صحف رأي ومبدأ قبل أن تكون صحف إعلام وخبر، وأنها كانت تتخذ من نفسها وسيلة تربية وتثقيف وتوعية، لا وسيلة تصفيق وتطبيل، وهنا يكمن السر بين الصدق والنفاق[1].

أما الخاص فيعود إلى طبيعة نفسية ركب بها أبو اليقظان فغدت خلقاً من أخلاقه وميزة من ميزاته، وهو هذه الحساسية التي تغلب على طبعه والعاطفية التي تغلب على بعض مواقفه، ولا سيما إذا كان الموضوع يمس المشاعر والأحاسيس أو يتعلق بالمقومات الروحية وهنا تتحول العبارات إلى شحنات من الثورة والغضب، تدل على انفعال حاد وتأثر بليغ[2].

وهذه سمة عرفت بها الصحافة الجزائرية أثناء الاحتلال تعكس مقت الاستعباد بكافة أشكاله من خلال تعبيرات صحفية قوية وعنيفة في أغلب الحالات فمثلاً في جريدة الحق[3]. والتي لها أهمية خاصة، "فهي أول جريدة تصدر بالقطر الجزائري لمسلمين جزائريين وهم سليمان بنقي، وعمر السمار، وخليل قائد العيون.

وراحت تكشف بأسلوب عنيف واضح دسائس اليهود المبيتة ضد المسلمين الجزائريين، فهي طالما نددت بالمرابين وكشفت حيلهم وطرقهم الملتوية التي يتخذونها أشراكاً لاصطياد ما يملكه الأهالي من أرض وعقار[4].

ولا أدل على صدق لهجتها من سعي اليهود المتكرر لكبت أنفاسها. فقد جاء

(1) مرجع سابق، ص 136.

(2) مرجع سابق، ص 137

(3) صدرت هذه الجريدة في عنابه في 30 جويلية 1894 باللغة الفرنسية أول الأمر وكانت تظهر في كل أسبوع مرة، حتى إذا بلغت عددها الخامس عشر توقفت عن الصدور بدسيسة من يهود الجزائر مدة ثمانية أشهر. ثم صدر العدد السادس عشر منها محررا باللغتين العربية والفرنسية، وذلك في 14 جانفي (1894) حاملا هذا التعريف «جريدة فرانسوية عربية، سياسة، أدبية، في شؤون العرب الجزائريين

(4) بن صالح ناصر محمد. الصحف العربية الجزائرية من 1947 إلى 1954، ألفا دابراين، الجزائر 2006، ص 25، ط2

في عددها الواحد والعشرين ما يلي: ... والذين يريدون إبطال جريدتنا هم جرائد (الكشير) أي محبو اليهود، حيث اكتشفنا دسائسهم السرية[1].

ونفس الأمر نجده في صحف العلامة الشيخ عبد الحميد بت باديس، حيث كانت جل الكتابات توجيهية، خطابية، انفعالية، وبمستوى فني عال فمثلاً جريدة المنتقد[2]. "دلت منذ البداية على خطتها الإصلاحية الجريئة بشعاراتها فهي" جريدة حرة وطنية تعمل لسعادة الأمة الجزائرية بمساعدة فرنسا الديمقراطية"، شعارها: "الحق فوق كل واحد، والوطن قبل كل شيء"[3].

"كما تعتبر المنتقد تحولاً مهما في تاريخ الحركة الفكرية والأدبية في الجزائر لأنها تختلف كل الإختلاف عن الصحف التي سبقتها، سلاسة أسلوب، ومتانة لغة، وعمق أفكار، إذ استطاع بن باديس أن يضم إليها خيرة الأقلام العربية آنئذ مثل مبارك ألميلي والطيب ألعقبي، والفرقد"[4] "وأبو اليقظان، ومن الشعراء محمد العيد آل خليفة ومحمد الهادي السنوسي "شاعر المنتقد" وكذلك كان يوقع قصائده بها.

ولكن لهجتها الحارة وحملتها الصادقة ضد الخرافات والبدع أثارت حفيظة بعض الطرقيين عليها وساندهم في ذلك بعض رجال الدين الرسميين فأخذوا يسعون بالوشاية لدى السلطات الفرنسية ضدها حتى عطلت بأمر حكومي بعد أن دامت أربعة أشهر (29- 10- 1925) أصدرت خلالها ثمانية عشر عدد وكانت في بنيان النهضة ثمانية عشر سنداً"[5].

---

(1) مرجع سابق، ص 25.

(2) المنتقد - قسنطينة - (1925) صدرت جريدة المنتقد الأسبوعية بمدينة قسنطينة في الثاني من جويلية 1925 وقد أسسها ورأس تحريرها زعيم الحركة الإصلاحية في الجزائر ابن باديس وأسند إدارتها للسيد بوشمال أحمد

(3) مرجع سابق، ص 58.

(4) مرجع سابق، ص 60.

(5) مرجع سابق، ص 60.

وفي هذا يقول ابن بأديس "... ولكن آثار الذين اعتادوا التملق صدقها، وكبر على الذين تعودوا النفاق صراحتها، وهال الذين اعتادوا الجبن من الرؤساء أو اعتادوا الجمود من الأتباع صرامتها، أجمعت هذه الطوائف أمرها فأخذوا يسعون في الوشاية ضدها وحمل الحطب للمراجع العليا لحرقها حتى عطلت"[1].

ودخلت الصحافة الجزائرية في مرحلة هامة بتأسيس ابن باديس للشهاب[2] التي تحولت إلى مجلة بعد أزمة مالية ألمت بها، بعدما كانت تصدر مرتين كل أسبوع. حيث تميزت بتنوع كتاباتها وتنويع مصادر محتوياتها، فقد نشر فيها لكتاب كبار في العالم العربي والإسلامي كشكيب أرسلان، ومحمد العربي الخطيب، والرافعي وهيكل.

وعرفت إلى جانب ذلك تميزها بالرأي الصريح والمعلن، وبذلك تحول الشهاب" إلى مجلة راقية تؤرخ للحركة الفكرية الجزائرية في مرحلة من أهم مراحلها التاريخية وقد تتابعت أبوابها كالآتي:

1- مجالس التذكير للتفسير والحديث، ويحرره ابن باديس دائماً يشرح فيه القرآن الكريم والأحاديث الشريفة على طريقة الشيخ رشيد رضا في المنار.

2- رسائل ومقالات ويحتوي على الرسائل والمقالات التي كانت ترد على المجلة من مختلف أنحاء القطر الجزائري في مختلف المواضيع.

3- مقتنيات من الكتب والصحف ... وفي هذا الركن يعرض ابن بأديس أهم ما يكتبه المفكرون المصلحون في البلاد العربية بصفة خاصة وأكثره مقالات منقولة عن الصحف الإصلاحية الكبرى مثل المنار لرشيد رضا، والأمة العربية للأمير شكيب أرسلان، والفتح لمحب الدين الخطيب وغيرها من الصحف المشرقية والمهجرية الأخرى.

(1) مرجع سابق، ص 61.

(2) برز العدد الأول من الشهاب في 12 نوفمبر 1925 مرة كل أسبوع ثم مرتين وتحول إلى مجله بسبب أزمة مالية (1925 1929).

وينشر أيضاً مقالات أكبر الكتاب والأدباء أمثال مصطفى صادق الرافعي، وأحمد حسين هيكل وزكي مبارك وغيرهم.

4- في المجتمع الجزائري، وأكثر ما نشر في هذا الباب بدون إمضاء هو من الشيخ ابن باديس ومن الإمضاءات المعروفة الشهيرة في هذا الباب كاتب كبير وهو الشيخ العاصمي، والفتى الزواوي وهو باعزيز بن عمر.

5- المباحثة والمناظرة وهو ركن يفسح فيه ابن باديس المجال لتبادل الآراء والأفكار والبحث والمناظرة ولاسيما حول بعض الأفكار الفقهية أو الحضارية أو اللغوية[1].

6- قصة الشهر، وهي بدون إمضاء دائماً، وهي ليست من القصص الفنية في شيء، لأنها تنقل عادة من الكتب القديمة تحكي سيرة بطل من أبطال التاريخ الإسلامي أو موقف من المواقف الإنسانية الخالدة.

7- نظرة عالمية وهو ركن سياسي محض، يجعل قراء الشهاب على اطلاع بمجريات الأحداث العالمية خلال شهر يحررها توفيق المدني، وقد انقسم هذا الركن فيما بعد إلى عنوانين في الشمال الإفريقي والشهر السياسي في عالمي الشرق والغرب.

8- أخبار وفوائد ... ويهتم بنشر بعض الأخبار المتنوعة في شتى مجالات الثقافة الإنسانية.

9- ثمار العقول والمطابع .. يعلن فيه عن أهم ما يستجد في ميدان الإنتاج الفكري كتباً وجرائد في جميع أنحاء العالم العربي.

10- الفتوى والمسائل، وهو ركن يجيب فيه الشيخ ابن باديس عادة على أسئلة القراء الفقهية ولم يكن دائم الانتظام[2].

(1) مرجع سابق، ص 64.

(2) نفس الصفحة، مرجع سابق

وكتب الشيخ البشير الإبراهيمي تعليقاً على المؤتمر الإسلامي الذي عقد بالعاصمة سنة 1936 في جريدة البصائر[1] بأسلوبه فني متميز وشخصي.

قائلاً: "... ولدت الغر الميامين، من آبائكم الأولين فأوسعوني تكرمه، وكافئوني وفاء وإحساناً، وفد على الإسلام فكنت له حصناً، وفدت معه اللغة العربية فقلت لها حسناً ثم اتخذتها مفخرة دهري، ووضعتها بين سحري ونحري، وأقسمت أن أتقلب بهما طوال عمري، إلا لستم لي حتى ترعوا عهدي برعاية عهدهما، وتحققوا وعدي بالاستماتة في سبيلهما.

أنا الأم، ومن حق الأم أن تسمي ولدها، وقد سميتكم "العرب المسلمين" وأشهدت التاريخ فسجل، فلستم مني إن عققتموني بتبديل الإسم أو تفريق المسمى، إنني قريرة العين بيومكم هذا إذا وسمتموه بوسمي، وسميتموه باسمي، وشرفتموه بالإسلام وزينتموه بالعروبة[2].

وقد اهتمت به البصائر اهتماماً كبيراً، وتابعت مجريات حوادثه بدقة، وعلقت على ما جرى فيه أو بعده، وما قد من تجمعاته من مطالب،مبينة وجهة نظر جمعية العلماء الذين شاركوا في إنجاح هذا المؤتمر مشاركة فعالة[3].

وخلاصة القول فإن الصحافة الجزائرية في عهد الاحتلال تميزت فنياً بأساليب ذات علاقة مهمة بالبحث محل الدراسة وهي:

(1) تعد البصائر الصحيفة الرابعة التي أصدرتها جمعية العلماء وهي من أهم صحف هذه الجمعية، ومن أكبر ومن أكبر الصحف العربية الجزائرية شهرة وانتشاراً، ومن أعظمها أهمية لما تركته من أثر عميق في مجرى الحياة الوطنية من جميع نواحيها:
ولابد من الإشارة هنا بأن اسم "البصائر" قد أطلق على هذه الصحيفة مرتين، أطلق على السلسة الأولى التي صدرت ما بين (1935 1939) وأطلق على السلسة الثانية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية ما بين (1947 1956).

(2) مرجع سابق، ص 218.

(3) مرجع سابق، ص 217.



1- الأساليب الفكرية وأنواع الرأي المباشر والمبطن.

2- الاهتمام الكبير بالمضمون، ومنه العناية الشديدة التي كان يوليها الكتاب للمقالات ولاسيما الافتتاحيات منها.

3- توجيه الكلام مباشرة إلى القارئ واستعمال لأدوات الخطاب كحروف النداء والاستفهام والتعجب والإنكار.

4- إثارة انتباه القراء والاستحواذ على عواطفهم.

5- الأسلوب المباشر، الصراحة والوضوح.

6- أن أغلب الصحف الإصلاحية في العشرينات والثلاثينات كانت صحف رأي ومبدأ.

7- وسيلة تربية وتثقيف وتوعية.

8- سلاسة أسلوب، ومتانة لغة، وعمق أفكار واللهجة الحارة.

ومع اندلاع الثورة التحريرية المباركة، أوقف المستعمر الفرنسي كل الجرائد الجزائرية فاتحاً المجال لمرحلة أخرى تميّزت بإعلام آخر.

وكانت البداية ببيان أول نوفمبر، الذي يعتبر أهم وثيقة إعلامية موجهة للجماهير الجزائرية لتقوم بدورها من خلال تفجير الثورة وطرد المستدمر. حيث أصدرت جبهة التحرير الوطني عبر مكاتبها في الجزائر وفي الخارج عدة نشريات كانت توزع على المواطنين ووسائل الإعلام على شكل تقارير.

وكانت أول صحيفة صدرت هي صحيفة الوطن ثم المقاومة وأخيراً المجاهد التي كانت تعبّر عن اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني.

وتعتبر نشرة "الوطني" patriote التي أصدرتها "اللجنة الثورية للوحدة والعمل"

C. R. U. A سنة 1954 آخر حلقة من حلقات البحث عن إعلام ثوري قبل اندلاع الثورة المسلحة، وهذه التجارب المتعددة أعطت أملاً حقيقياً في إمكانية تأسيس إعلام ثوري بالرغم من قلة الإمكانيات والإطارات المدربة على ذلك.

ولقد اندلعت ثورة أول نوفمبر 1954 في وقت بلغ فيه الإعلام الاستعماري ودعاياته المضلّلة ذروته القصوى ضد أي مظهر من مظاهر الوعي الثوري لجماهير الشعب الجزائري، لذلك وجدت الثورة نفسها خلال هذه الظروف، بحاجة ماسة إلى قيام إعلام ثوري[1].

أما بالنسبة لـ "صوت الجزائر" من القاهرة، فواقع الأمر أن هذه الفكرة الخاصة بالإذاعة الجزائرية، بدأت كفكرة في أفريل 1954، وقد أعطى عبد الناصر الضوء الأخضر لأجهزة المخابرات المصرية، لدعم "صوت العرب" للثورة الجزائرية والانخراط فيها واشتملت الفكرة على محورين رئيسيين:

المحور الأول: هو عدم وجود جهاز إعلامي للثوار، يتخطى الحدود والقيود في الوصول بأفكار الثورة ومتطلباتها من وعي واستمرارية.

والمحور الثاني: هو إشكالية الخصوصية المركزية في الجزائر التي تتطلب تصوير الشعب الجزائري ككل، باختلاف عناصره بين عرب وأمازيغ. وما حدث من تشويه للهوية واللغة، هذا ويذكر أحمد سعدات أنه لتحقيق مسعى هذه القناة اضطر إلى الاستعانة بجميع العلماء المصريين المتخصصين، سواء في الفن أو الأدب أو الفكر، وجاء على رأسهم الدكتور طه حسين، والدكتور العيادي والدكتور عزيز القوسي وهو عالم نفساني، والدكتور سعود إدريس من لبنان، والزعيم علال الفاسي من المغرب، وذكر منهم أيضاً في مرحلة تالية الأستاذ المرحوم أحمد توفيق المدني، والمفكر الجزائري مالك

(1) أحمد حمدي، بوادر الإعلام الثوري، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 05، شتاء 1990، ص 73.

بن نبي، وأسماء أخرى تم اللجوء إليها سواء كلجان عمل أو كأفراد، يطلب منهم العون فيما ما يمكن أن يدعم مخاطبتهم للشعوب العربية، في الجزائر وتونس والعراق وفي الجزيرة العربية ولبنان وهذه اللجان كانت تقدم النصيحة والأفكار الجيدة التي تمكن من الإلمام بخصائص هذه المنطقة العربية أو تلك بما يحقق الأهداف القومية المنشودة[1].

وأثناء الثورة التحريرية، أخذ الإعلام على عاتقه مهمة التجنيد والتعبئة والنضال بلغة القلم والصوت الإذاعي، وكانت مهمة الصحفي لا تكتفي بنقل أخبار المعارك، وإنما التعليق عليها وعلى بعض المواقف والتصريحات، والتي كانت سبباً في أول مضايقة بشكل رسمي تتعرض لها الأسرة الإعلامية بسبب احتجاج الفرنسيين على ألفاظ وردت في تعليقات الصحفيين في عهد تشكيل الدولة الجزائرية الحديثة زمن المفاوضات.

حيث يذكر نور الدين عبد القادر المدير الأسبق للقناة الأولى أنه: "كان ثمة تعليق لإبراهيم غافر أذاعه بصوته، وكانت المفاوضات جارية، فأوقف لويس جوكس الوزير الفرنسي المفاوضات، وتكلم مع الوفد الجزائري بنوع من العتاب قائلاً: "نحن نتفاوض فلماذا هذا الهجوم؟ فأنتقل عبد الحفيظ بصوف وجمع كل الصحفيين لبحث أسلوب التهجم على الحكومة الفرنسية في هذه المرحلة[2].

وكانت الانطلاقة الأولى لأجهزة إعلامية مسموعة، ناطقة باسم جبهة التحرير الوطني سنة 1956، وفي هذه السنة أنشأ قادة جبهة التحرير أركاناً إذاعية في معظم الأقطار العربية، وكانت يومها الإذاعة هي الوسيلة الوحيدة القوية والفعالة. وتزامن هذا مع توسيع شبكة البث الإذاعي والتلفزيوني بالجزائر، حيث سعت السلطات الفرنسية لأهمية الإذاعة في حربها ضد الجبهة وجيش التحرير الوطني.

---

(1) مسعود رمضاني: مقال بعنوان شهود على ميلاد صوت حر، مجلة أمواج تصدر عن مؤسسة الإذاعة والتلفزيون العدد الاول - ديسمبر 2007، الجزائر. (بتصرف)

(2) مجلة أمواج الإذاعي، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، العدد الأول 2007.

فراحت تنشئ عدة محطات للتشويش في كل من الجزائر وقالمة وسكيكدة وسطيف وتيزي وزو والمدية وسور الغزلان وتلمسان.

وكانت سنة 1956 شاهدة على انطلاق سبع إذاعات ناطقة بالعربية وواحدة بالفرنسية على مستوى الوطن العربي، وهي:

1- إذاعة جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني من غرب الجزائر بالحدود المغربية.

2- إذاعة تيطوان بالمغرب الأقصى.

3- صوت الجزائر من تونس الشقيقة.

4- صوت الجمهورية الجزائرية من صوت العرب بالقاهرة.

5- صوت الجزائر من الرباط.

6- صوت الجزائر من طنجة.

7- صوت الجزائر بالفرنسية من البرنامنج الدولي بإذاعة القاهرة.

أما سنة 1958 فقد شهدت انطلاق ثماني إذاعات هي:

8- صوت الجزائر من إذاعة طرابلس بليبيا.

9- صوت الجزائر من إذاعة بنغازي.

10-- صوت الجزائر من إذاعة سوريا.

11- صوت الجزائر من إذاعة الكويت.

12- صوت الجزائر من إذاعة العراق.



13 الجزائر اليوم: إذاعة خاصة موجهة إلى الجزائر باللهجة الجزائرية، تم إنشاؤها ما بين سنتي 1960 1961 بإذاعة القاهرة.

14- إذاعة الجزائر من الأردن، فيها الشاعر والأديب عبد الرحمن العقون.

15- في العربية السعودية، السيد عبد الرزاق بن يحيى زلاقي مكلف بالإعلام[1].

الإذاعة السرية:

أنشأت في 16 ديسمبر 1956 بالحدود الجزائرية المغربية بمدينة الناظور حيث بدأت المرحلة الأولى لهذه الإذاعة بجهاز إرسال محمول فوق شاحنة من نوع (ج.م.س) أخرجت من القنيطرة حيث القاعدة الأمريكية سنة 1956 وتكونت من أجهزة بسيطة وبتقنيات وإمكانيات جد محدودة، ومن بين الأجهزة المستعملة جهاز إرسال قوته 400 واط، كان يستعمله الجيش الأمريكي في الحرب العالمية الثانية، بعد ذلك استعمل جهاز آخر تم اقتناؤه من البحرية الأمريكية وهو من نوع (ت. أ. ب. مارين) وتبلغ قوته 15 كيلو واط هذا الجهاز كان معداً ليعمل بالمورس الموجات التي كانت تبث الإذاعة عليها هي: ثلاث موجات قصار 25 متراً، 31 متراً، 49 متراً.

مدة البث 6 ساعات يومياً: الساعة 5 - 7 صباحاً الساعة 12 - 14 زوالاً، السهرة 21 - 23 ليلاً، وأحياناً يطول البرنامج حسب المادة الإعلامية.

البرنامج يشتمل على:

ساعة كاملة باللغة العربية تحتوي على:

1- أخبار عسكرية.

2- أخبار سياسية.

3- تعليق بالفصحى.

4- تعليق بالدارجة.



(1) مسعود رمضاني: مرجع سابق.

أ- نصف ساعة بالقبائلية.

ب- نصف ساعة بالفرنسية.

ويتم الإعلان بالشكل الآتي:

"هنا صوت الجزائر الحرة المكافحة، صوت جبهة التحرير وجيش التحرير يخاطبكم من قلب الجزائر".

تولي التعليق والبث المباشر والجوانب التقنية بهذه الإذاعة الثلة الآتية أسماؤهم:

1- عبد المجيد مزيان كان يذيع بالفرنسية (رئيس المجلس الإسلامي الأعلى سابقاً).

2- عبد السلام بلعيد كان يذيع بالقبائلية (رئيس الحكومة سابقاً).

3- مدني حواس يعد تعليقاً يومياً بعنوان كلمة اليوم.

4- وبرنامج "الجزائر في أسبوع يقدمه" رشيد النجار.

5- وخلف الهاشمي التيجاني عبد المجيد مزيان.

6- عبد الرحمن لغواطي كان مكلفاً بالصيانة لأنه كان تابعاً لمركز التدريب للمواصلات السلكية واللاسلكية بضواحي الناظور إلى جانب وجوه أخرى.

7- موسى صدار.

8- عيسى قوار.

9- محمد القوردو "لوصيف بوغراره".

10- بوغرطا.

11 خالد التيجيني.



12- الشيخ رضا بن الشيخ الحسين المدعو ميمون[1].

وفي هذا كان صوت الإعلامي المتميز "عيسى مسعودي يملأ الأفق لدرجة أن الراحل الهواري بومدين قال، صوت عيسى مسعودي نصف الثورة[2].

وبعد أن نالت الجزائر استقلالها، كان عليها وقف الاتفاقيات المبرمة مع فرنسا. الالتزام باتفاقية إيفيان والتي تنص فيما تنص السماح لليوميات الفرنسية بالاحتفاظ بوضعها القانوني الذي كان موجود أثناء الفترة الاستعمارية، إلا أن هذه الوضعية لم تدم طويلاً حيث اجتمع المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني يوم 17 ديسمبر 1963 وأمم الجرائد التالية: /La depaeche / Alger republicain وبتاريخ 1962 رفع العلم الوطني فوق مبنى الإذاعة والتلفزيون بعد انسحاب الفرنسيين منها، حيث عمدت السلطات الفرنسية إلى سحب كل الموظفين من فنيين وتقنيين وإداريين ومهندسين من الإذاعة جملة واحدة ضناً منهما أن هذا الانسحاب سيوقف البث الإذاعي، بل ستنتهي الإذاعة بتاتاً.

إلا أن الجهات الرسمية في الدولة الجزائرية الفتية سارعت إلى الاتصال بثلة من الإعلاميين المتميزين الذين كانوا يسهرون على صوت الجزائر، وفي مطلعهم المرحوم عيسى مسعودي الذين عين كأول مدير للإذاعة في عهد الجزائر المستقلة، ولم يتوقف البث كما اعتقد الفرنسيون بل تواصل بكل قوة وإصرار وتحد.

وظلت الصحف الجزائرية منذ نشأتها في سنتي 1962 و 1963 بدون نص قانوني ينظم وجودها كمؤسسة إلى غاية 1967، وهي السنة التي شهدت صدور قانون المؤسسة الصحفية، الذي ينص في مادته الأولى على أن الصحف اليومية هي شركات وطنية ذات طابع اقتصادي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية، وبالاستقلال المالي، ولم

(1) حسن العيادي صفحات من كتب شاهد على ميلاد الجزائر للكاتب عبد القادر نور مجلة أمواج، العدد الأول، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الجزائري، مرجع سابق، ص 44 - 45

(2) ولد الإعلامي محمد عيسى مسعودي في 12 ماي 1931 في وهران من عائلة فلاحية فقيرة، تعلم اللغة العربية في المدارس من القرآن قبل أن يلتحق بالزيتونة حيث تحصل منها على شهادة الأهلية والتحصيل.

يغير القانون الصادر في 30 أفريل 1986 من وضع الصحف كثيراً، ولم يدخل تغيرات عميقة على المؤسسة الصحفية، رغم أنه ينص على أنها ذات طبيعة اجتماعية وثقافية، أي يختلف على النصوص السابقة التي كانت تؤكد على طابعها التجاري.

لم تمنح النصوص القانونية مجالاً واسعاً للمؤسسة الإعلامية لتبادر وتتحرك بحرية فالسلطة الوصية هي صاحبة الكلمة الأخيرة دائماً، تعين المدير العام وتجعله مسؤولاً أمامها عن تسيير المؤسسة وعن تطبيق التوجهات المتعلقة بمضمون الإنتاج الصحفي وليس أمام الصحافيين وجمهور الوسيلة الإعلامية، وهي التي ترقي الصحافيين، حتى أنها تفصل في بعض النزعات وتعاقب مرتكبي بعض المخالفات والأخطاء المهنية.

ثم جاء ميثاق طرابلس 1964 والذي لم يأت بجديد بل دعا إلى ضرورة الاهتمام بالجانب التكويني لرجال الإعلام ومواصلة دعم عمل التعبئة والتوعية السياسية.

وجعل رجل الإعلام ليس مجرد مواطن فحسب بل إعلامي مناضل، وكانت وظيفة الصحافة بشكل عام هي خدمة الحزب الواحد وأفكاره وتوجهاته، فالصحافي ناطق ومدافع ولسان الثورة حسب وزير الإعلام يومها بشير بومعزة سنة 1965.

وكانت المؤسسة الإعلامية يومها عبارة عن أداة تنفيذية للسياسة الإعلامية المركزية تنشط على ضوء التوجهات الرسمية بالمادة الخامسة من قانون الإعلام الصادر في فيفري 1982 تنص على ما يلي: (إن توجيه الصحف والوكالة والتلفزة هي من اختصاص القيادة السياسية للبلاد، تعبر عنها الهيئات المختصة لدى اللجنة المركزية للحزب بواسطة وزير الإعلام والثقافة والمسؤول المكلف بالإعلام في الحزب كل واحد في القطاع التابع له)[1]. وقد تم تنظيم العلاقات بين المؤسسة الإعلامية والمحيط الإداري والاقتصادي والسياسي على هذا الأساس، فبعد أقل من 15 يوماً من صدور القانون المذكور تم تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الإعلام وتم تكليف قسم الصحافة فيها بـ:

(1) قانون الإعلام فيفري 1982/ مرجع سابق.

(تجميع، واستغلال وتوزيع البلاغات والمعلومات والأخبار المتأتية من الحزب والدولة، وإقامة علاقات دائمة بهيئات الحزب والدولة لضمان تنسيق أفضل في مجال وجمع واستغلال وتوزيع الأخبار، هذا إضافة إلى الإعداد الدوري المنتظم أو بمناسبة الأحداث الهامة لتعليمات توجيهية للمؤسسات الإعلامية والصحفية التي هي تحت وصاية وزارة الإعلام) [1].

حيث كان التركيز على تكوين الصحافيين تكويناً سياسياً وأيديولوجياً مقصوداً، وهذا ما تجلى في طغيان المواد التي تستجيب لهذا الهاجس، مثل الاقتصاد الاشتراكي، المؤسسات الدستورية في الجزائر، النظام السياسي الجزائري، ملتقى الإمبريالية، وهو التكوين المتجاوب مع تصور جل النصوص السياسية والتشريعية للعمل الصحفي، حيث كانت تنظر للصحافي على أنه محرض أكثر منه محترف، ترى في الصحافة عملاً نضالياً، فالفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون الصحافيين الذي صدر في سنة 1968، تنص على ما يلي: (إن الصحافي المحترف كما هو معرف في هذا القانون، يجب أن يمارس وظائفه ضمن أفق نضالي).

فكانت المعالجة الإعلامية تقتصر على الجوانب الإيجابية وفقط فكانت تكشف بعداً واحداً وتخفي الأبعاد الأخرى كالصعوبات الموضوعية والعراقيل الفعلية والمفتعلة، وطالما أن قطاعاً واسعاً من المواطنين يدركها، رغم محاولات التستر عنها، فإنه ينتهي في أخر المطاف إلى شك في مصداقية الخبر الصحفي كنوع يحمل المعلومات والحقائق أكثر من أي نوع صحفي فكري كالمقال والتعليق الصحفي.

حيث نجد أن أغلبية الأخبار التي نشرتها جريدة الشعب سنوات 1970 – 1975 – 1980 – 1985. سياسية بنسبة 60.35%، 66.90%، 69.81%،

(1) المرسوم رقم 28/ 87 الصادر في 20/ 02/ 1982، والخاص بتنظيم الإدارة المركزية.

65.47% وكلها تتعلق بالنشاطات على الصعيد الإخباري من خلال التركيز على الشخص الذي ترأس أو أشرف أو ألقى كلمة الافتتاح بدون تقديم ماذا جرى بشكل تام أو الإشارة إلى الآراء المعارضة أو المختلفة[1].

إن عدد الأخبار الوطنية التي نشرتها الصحف الجزائرية بقي متواضعاً، فهو يتراوح ما بين 13 و23 خبراً في العدد الواحد من جريدة الشعب، ويصل في جريدة النصر إلى 25 خبراً في العدد الواحد، وينخفض في جريدة المساء ليصل إلى 9 أخبار في العدد الواحد، فهذه القلة في عدد الأخبار الوطنية تجد تفسيرها في جملة من العوامل، منها الظروف التاريخية التي تشكلت فيها الصحافة الجزائرية، والتي منحتها الطابع الإرشادي والأدبي والسياسي والنضالي، وهذا مما أدى بها إلى الاعتماد أكثر على الأنواع الصحفية الفكرية (التعليق، المقال) [2].

ونجد في هذا الإطار أن غالبية كتاب الأعمدة والتعليقات هم معلمون بالثانويات أو أنصاف متعلمين أو قيادات سياسية حزبية، مما أحال محتوى تلك الصحف إلى مقالات رأي وأيديولوجيا يتقاذف أصحابها التهم بدون التركيز على الوظيفة الأساسية للصحف اليومية وهي الأخبار والإعلام[3].

هذا الأمر ربطه البعض بعدة أسباب تحول دون إتمام الوظيفة المنوطة بالصحفي بشكل كامل، حيث يقول الدكتور محمد قيراط عن الصحفيين الجزائريين في تلك المرحلة:

يؤكد جل الصحافيون الجزائريون صعوبة وصولهم إلى مصدر الخبر.

- يتفق الصحافيون على وجود تدخل خارجي في عملهم وفي مضمون ما تنشره الجريدة.



(1) لعياضي نصر الدين: الخبر الصحفي، رسالة دكتوراه بقسم الإعلام سنة 1995 (غير منشورة)، ص 60.

(2) مرجع سابق، نفس الصفحة

(3) حمدي أحمد: دراسات في الصحافة الجزائرية، دار هومة 2000، ص 28.

- عدم جرأة الصحافة الجزائرية وإحجامها عن معالجة المواضيع الحساسة.
- نقص الصحافيين المتخصصين، وانعدام التكوين المستمر والتربصات.
- اعتماد الرقابة والرقابة الذاتية في الكتابة الصحفية[1].
- عدم وضوح السياسة الإعلامية، وقلة مصداقية الإعلام الجزائري[2].

وفيما نجد حوالي 66.25% من الصحافيين أن بعض ما كتبوه تعرض للحذف، أو منع من الصدور، وترتفع هذه النسبة في صفوف الصحافيين العاملين في الجرائد الصادرة باللغة العربية لتصل إلى 70% مقابل 62.5% في الصحف الصادرة باللغة الفرنسية، ولا يمكن الاعتقاد أن هذه الظاهرة تخص الصحف التابعة للقطاع العام فقط، فحوالي 60% من الصحافيين العاملين في الصحف التابعة للقطاع الخاص يؤكدون أنهم يعانون منها.

"الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة متعددة، منها ما هو متعلق بالصحافي: تقديم ما كتبه متأخراً عن الموعد المحدد الذي تسلم فيه المادة، أو لسبب تقني بحث: (نقص المساحة المخصصة له، ظهور أحداث طارئة..) وإن كان بعض الصحافيين يستبعدون هذا السبب ويرونه ذريعة لمنع ما يراد منعه من صدور، ويبقى العامل السياسي، هو السبب الأساسي في منع بعض الكتابات من النشر، وهذا المنع لا يمس الصحافيين الذين التحقوا حديثاً بالجرائد فقط، بل يشمل حتى ذوي الأقدمية.

ويقدم جل الصحافيون أمثلة من الماضي، قبل ظهور التعددية السياسية، التي تثبت تعرض ما كتبوه للمنع من النشر أو الحذف الجزئي «فقد كتبت مواد صحفية عن الرئيس الراحل هواري بومدين إبان حكم الشاذلي بن جديد لكنها منعت من النشر لأسباب مجهولة رغم عدم وجود نص قانوني يمنع الكتابة عن الرئيس الراحل).

و(كتب مرة عن إضراب عمال مصنع الورق بالحراش تحت عنوان كلمة حق لابد

(1) قيراط محمد: الأوضاع الاجتماعية والتوجهات المهنية وظروف عمل الصحافيين الجزائريين، المجلة الجزائرية للاتصال، جامعة الجزائر، عدد 8 سنة 1992.

(2) قيراط محمد: مرجع سابق، نفس الصفحة.

منها فمنع من النشر). و(وتمت تغطية صحفية لأحداث أكتوبر 1988 في العاصمة بحي باب الواد فمنعت من النشر))[1].

وحذفت الفقرة الأخيرة من أحد المواد الصحفية، لأنه تم انتقاد فيها وزارة الرياضة بشكل صريح)، والقليل منهم من ذكر أحداث 1991، أو أشار إلى الأخبار المتعلقة بالوضع الأمني منذ 1992».

«وإذا كان هناك من الصحافيين من يعتقد أن المواد الصحفية الفكرية (التي تحمل رأياً) هي التي تتعرض للمنع من النشر أكثر من المواد الصحفية الإخبارية، فهناك بعض المحررين، والمسؤولين عن التحرير: رؤساء أقسام تحرير، يرون أن منع بعض الكتابات من النشر لا يخضع دائماً لمبادئ مقننة، ولا توجد أسباب قوية وواضحة وموضوعية لذلك، سواء كانت تقنية أو سياسية، فهي تخضع لمزاج» المسؤول وتهاونه وكسله، أو لعدم كفاءته وخوفه على منصبه وترتبط في بعض الأحيان بأوضاع وظروف عابرة[2].

ولكن هذا لا يعني أنه لا توجد أراء معارضة حتى في مرحلة الحزب الواحد، فقد ذكرت الباحثة مهنه عمراني في بحثها حول تطور صحيفة جزائرية نموذج algérie actualite عن وجود توجه معارض للخطط التنموية في عهد الرئيس الشاذلي حيث توصلت الباحثة إلى بعض النتائج، نذكر منها ما يلي:

- تبنت الجريدة في سنة 1984 خطاً تحريرياً (سياسياً) معارضاً للسياسة التنموية المنتهجة في أواخر الستينات والسبعينات، ودعت إلى مزيد من الانفتاح على الصعيد الاقتصادي والسياسي والثقافي، وهذا ما يتجلى في بعض الكتابات الفكرية المطلوبة التي نشرتها والتي تتميز بالجرأة في طرح المواضيع والمواقف، إذ بدأت تتناول بعض المواضيع التي كانت شبه محرمة لعامل سياسي أو لوازع أخلاقي واجتماعي، مثل المخدرات والبكارة ...[3].

(1) لعياضي: مرجع سابق، ص 348.

(2) مرجع سابق، ص 384.

(3) Amarani Mehana: Evolution d'une publication Algérienne, le cas d'Algérie actualité (1981 – 1985) mémoire de magistrate, isic Université d'Alger; 1989.

- حاولت الجريدة أن تبتكر لغة جديدة متميزة بقاموس مخالف بألفاظه وعباراته.
- إن سعي هذه الجريدة لتغير خطها التحريري لقي اعتراضاً بعض الصحف الجزائرية، وبعض القراء.
- يفسر الباحث التغيير الذي حصل في خط الجريدة بتبديل إدارة الجريدة، وغياب القوانين التي تحمي الصحافيين، أو تضمن لهم حق المشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بالمضمون[1].

وأدت السياسة التي كانت سائدة قبل سنة 1988 إلى نوع من التهميش غير المعلن، الذي أدى إلى حرمان فئات واسعة من الشعب الجزائري من أبسط حقوقه، كحق المشاركة السياسية، وأبعاده عن رسم مشروع التنظيم الاجتماعي الذي ينبغي أن يسود، الشيء الذي أدى إلى فسح المجال على مصراعيه لفئة قليلة – استمدت شرعيتها من الماضي التاريخي – لتتموقع في مراتب جد حساسة في السلطة ممثلة في الهيئة التنفيذية والتشريعية من جهة، وسلطة الحزب الواحد من جهة أخرى.

هذه الوضعية ترتب عنها شحنات وشحنات من الكبت الذي لما بلغ ذروته لم تجد مختلف فئات المجتمع بديلاً من تعبر عن سخطها على تدهور الوضع في كل المستويات وخاصة بعدما وصل الأمر إلى حالة سيئة جداً من الانحطاط المعيشي بعد فترة الرخاء التي سادت في النصف الأول من عقد الثمانينات بسبب ما شهده العالم عموماً، والعالم الثالث على وجه الخصوص من أزمة زاد من حدتها انهيار أسعار النفط الذي يعتبر أحد أهم الموارد المالية للدول البترولية كالجزائر هذا السخط تمثل في انتفاضة 05 أكتوبر



(1) Amarani Mehana: Evolution d'une publication Algérienne, le cas d'Algérie actualité (1981 - 1985) mémoire de magistrate, isic Université d'Alger; 1989.

1988 حين خرج الشعب الجزائري في أغلب مدن البلاد مطالباً بالتغيير، إلا أن هذا المطلب استطاعت السلطة أن تختصره فيما أسمته بالإصلاحات وهو حل ترقيعي ولم يكن أبداً حلاً جذرياً.

ومع كل هذا يبقي الشيء الذي جاء بالجديد هو الإعلان عن تعديل الدستور الذي أقر التعددية بمختلف أشكالها السياسية الإعلامية، وعليه يعتبر هذا الدستور نقطة تحول هامة في حياة الجزائر المستقلة، وبداية لمرحلة جديدة ميزتها الأساسية، حرية إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي وفق ما جاء في المادة (40) من الدستور الجديد، وبذلك دخلت الجزائر التجربة الديمقراطية حيث التعددية ونشأة الصحافة المستقلة.

- الإطار التطبيقي لقانون الإعلام لسنة 1990:

- إنه لمن الصعب تشكيل قانون بديل للإعلام من دون الأخذ بعين الاعتبار التجربة التي عايشها الصحفيون منذ الإعلان عن قانون الإعلام لسنة 1990.

- إن الصعوبات التي عبر عنها الصحفيون بعد قانون 1990 تمثلت خاصة في تلك الإجراءات الأمنية الاستثنائية المرتبطة بإقامة حالة الطوارئ (l'état d'urgence) في فيفري 1992.

- فالأمر كان يتعلق آنذاك بالمراقبة والحد من تجاوزات السلطة التنفيذية والقضائية، دون أن ننسى تجاوزات بعض الصحف التي لم تحترم الحياة الخاصة للمواطنين، فقد قاموا بنشر وإفشاء معلومات وأخبار دون التأكد من مصادرها الحقيقية.

- وفي الفترة ما بين 1990 و1991، كان التشهير، والقذف اتجاه الهيئات المنظمة عبارة عن عملة متداولة لدى العديد من الصحف.

- ولكن الصحفيون الجزائريون لا ينكرون الجوانب الإيجابية التي جاء بها قانون

الإعلام لسنة 1990 بالمقارنة مع قانون 1982، خاصة أنهم ساهموا مع اللجنة التقنية التي قامت بصياغة مشروع قانون الإعلام الأول في فيفري 1989، إلا أنهم لم يتقبلوا الرقابة التي طبقت على مستوى النيابة العامة لرئاسة الجمهورية، مجلس الوزراء والجمعية العامة التي كانت مشكلة من موظفين في الحزب الواحد.

- وبالفعل فإن مشروع قانون الإعلام تمت صياغته من طرف رجال السلطة.

- ومن بين المواد التي تمّ حذفها في مشروع قانون 1990 نذكر ما يلي:

(المشروع الأول)

1- الباب الخاص بإعانات الدولة (المواد 95 إلى 103).

2- المادة (94) المتعلقة بحقوق المؤلف بالنسبة لصحفيين.

3- المادة (27) التي تحدّ من عدد النشريات.

4- المادة (63) التي تحمي الصحفي من كل الضغوطات التي تفرض عليه تبين آراء مخالفة لقناعاته السياسية، الأخلاقية أو الدينية.

1- المادة (68) الخاصة بأخلاقيات المهنة الصحفية.

2- المادة (130) التي تنص على تشكيل مجلس أعلى للاتصال يهتم بدعم نشاطات المجالس الثلاثة (السمعي البصري، النشر والبث ووكالة الأنباء).

- كان هدف هذه اللجنة التقنية هو تحقيق الشفافية في ميدان الإعلانات المباشرة (الضرائب، النقل، الاتصالات الهاتفية وشراء ورق الصحف).



- ومن أهم أسباب فشل هذه اللجنة التقنية وغيابها عن السأحة الإعلامية هو عدم وجود نقابات للصحفيين.

- وبرغم النعوت التي أطلقت على قانون الإعلام لسنة 1990 بأنه «قانون عقوبات» «code penal bis»، إلا أنه توفر على العديد من النقاط الايجابية، خاصة منها المادة (14) التي تمثل نقله ثورية في تاريخ الصحافة الجزائرية: «إصدار نشرية دورية حرة» حيث يكفي فقط تسليم تصريح على مستوى المحكمة من أجل إصدار جريدة.

وبالنسبة للصحف الصادرة باللغة الأجنبية، يجب الحصول على موافقة المجلس الأعلى للإعلام.

- ولكن بعد حلّ المجلس في 16 أكتوبر 1993، نجد أن اليوميات الصادرة باللغة الفرنسية (حالة يومية la tribune) لم تحصل بسهولة على الضوء الأخضر من طرف الإدارة (وزارة الإعلام ثم منذ 1997 وزارة العدل).

- كما أنه جاء بالمادة (11)، والتي لم تطبق أبداً، وهي تسمح لصحفي القطاع العام الحصول على (3/1) ثلث رأسمال الجريدة.

- والمادة (56) من قانون 1990 تبين بوضوح أنه لا يمكن إنشاء محطة إذاعية أو تلفزية دون الحصول على تصريح السلطة، هذه الأخيرة لم تسمح أبداً بإنشاء الإذاعات أو المحطات التلفزيونية الخاصة لاعتبارات معينة وخاصة منها نقص الإمكانيات المادية والتقنية إضافة إلى نقص البرامج.

- كما أنه يمكننا أن نضيف إلى ما سبق ذكره، أن غموض المفاهيم الواردة في قانون 1990 استعملت من طرف السلطات العامة لتحقيق أغراض تعسّفية، أدى على اعتقال العديد من الصحفيين واتهامهم بالقذف والتشهير وغيرها من الاتهامات الأخرى، وذلك خاصة في فترة التسعينات.

- ومن إيجابياته أيضاً المادة (34) الخاصة ببند الضمير «La Clause De Conscience»

التي تسمح للصحفي الحصول على تعويض في حالة تغيير المؤسسة الإعلامية التي يعمل بها لسياستها التحريري كشكل من أشكال الطرد.

- وقد وُصف هذا القانون بأن قانون عقوبات، بسبب احتوائه على المواد (86) و(87) التي تصرح بتطبيق عقوبة من 05 إلى 10 سنوات لكل من يتعدى على أمن الدولة، ولكن الواقع الميداني، أي العقوبات التي طُبقت على الصحافة (40 عقوبة بالنسبة لمدير جريدة el watan) تبين أن سلطة اتخاذ القرار ليست من صلاحيات القاضي ولا من صلاحيات وزير الإعلام ولكنها في يد وزير الداخلية وأحياناً أخرى في يد قوى خفية (Des forces occultes) والتي تأمر القضاة بتنفيذ العقوبات على الصحفيين[1].

- وتجدر الإشارة إلى وجود نظرة متقاربة لدى أغلبية الصحفيين الجزائريين حول قانون الإعلام لسنة 1990، إذ يرون أن تعديلات التي جاء بها لم تخدم كثيرًا قطاع الصحافة فيما يخص التعددية الإعلامية، ويتفق الصحفيون في أن قانون الإعلام لا يجسد حرية الإعلام، فحق الوصول إلى مصادر الخبر غير مضمون في القانون مما يصعب على الصحفي الإتيان بالخبر من مصادره، ويرون أن هذا القانون صيغ دون مشاركة الصحافة.

- وعلى العموم فإن قانون الإعلام لسنة 1990 جاء لتنظيم التعددية الإعلامية لكن في نفس الوقت يعزز احتكار السلطة لوسائل الإعلام، ومن أهم الأسباب التي مازالت تحدّ من حرية الصحافة العراقيل السياسية، وبدرجة أقل العراقيل المهنية.

- وحسب رأي الصحفيين دائمًا، فإن الصحافة لم ترق إلى الموضوعية لارتباطها بالخط



(1) Brahim Brahimi. Le droit de l'information a l prevue du parti unique et de l'etat d'urgence. Ed. SAEC liberte. ALGER. 2002, p. 189..

السياسي والربح السهل، كما أن الصحفي لم يحض بالمكانة اللائقة به في قانون الإعلام لسنة 1990 ولهذا أصبح مجرد موظف لا رجل إعلام .

- كما أن امتثال رجال الإعلام أمام القضاء راجع للوضعية الأمنية وحالة الطوارئ التي عاشتها البلاد وإلى الفراغ الذي يعاني منه قانون 1990 الذي لم يتكيف مع تلك الوضعية الصعبة في سنوات 1990 في ضوء تطورات الأزمة الأمنية .

- وبالتالي فإن الأزمة السياسية الأمنية أثرت على مدى تطبيق قانون الإعلام لسنة 1990، ولهذا فإن مستقبل الصحافة الجزائرية مرهون بمستقبل الجزائر المتمثل في انفراج الوضع السياسي الأمني وإرساء قواعد الديمقراطية التي تؤدي إلى تعددية سياسية وإعلامية حقيقية .

- ولهذا فإن صدور قانون إعلام جديد ينظم قطاع الصحافة طلب ملحّ، كون القانون الحالي الصادر في 03 أفريل 1990 لا يضمن حرية العمل الصحفي نظرًا للنقائص والفراغات الموجودة فيه وأكثر من ذلك كونه لا يستجيب للأوضاع والظروف الحالية للبلاد .

- وانطلاقًا من دستور 1989 وقانون الإعلام لعام 1990 اللذان يشكلان الأرضية التشريعية والقانونية للتعددية الإعلامية في الجزائر بدأت ملامح تجسيد الممارسة التعددية للإعلام تبرز من خلال ظهور قوانين ونصوص تنظيمية جديدة تفسر الأحكام العامة وتحدد الضوابط التي تسير عليها الصحافة[1].

لقد أدى قانون 1990 للإعلام بمادته (14) التي نصت على أن "إصدار الصحف أو أية نشرية دورية حرة" إلى ظهور العديد من العناوين الصحفية، منها العناوين الحزبية والمستقلة

(1) BRAHIM Brahimi . Le droit de l'information a l prevue du parti unique et de l'etat d'urgence. Ed. SAEC – liberte. ALGER. 2002. p. 159.

والأخبار العامة والنشريات المتخصصة، بعد أن حددت المادة (18) من نفس القانون الجهات التي لا يجب على الصحف المستقلة أن تتلقي منها أية مساعدات مالية مباشرة وغير مباشرة وهي الجهات التي وصفت بالأجنبية شخصًا طبيعيًا كان أو معنوي .

ومن هنا بدأت تظهر النشريات المستقلة حيث كانت أول نشرية ظهرت بعد المصادقة على مشروع حمروش هي يومية مساء الجزائر في سبتمبر 1990 ثم تلتها اليومية الرياضية ماتش، ثم يومية إخبارية أخرى تسمى الوطن شعارها إعلام عصري وشامل وبعد ذلك يومية الجزائر الجمهورية التي انفصل عنها بعض صحفييها وأسسوا يومية الصباح في سبتمبر 1991 وهي كلها ناطقة بالفرنسية .

بعد كل هذا جاءت يومية الخبر الناطقة بالعربية في شهر نوفمبر 1990، وبذلك بدأت الصحافة المستقلة تشق طريقها[1].

وقد كانت هذه المرحلة حافلة بالأحداث وشهدت تغيرات كبيرة وفوضى على الصعيد السياسي والحكومي في الجزائر، بداية باستقالة مولود حمروش في 03 جوان 1991 .

وتولي السيد أحمد غزالي رئاسة الحكومة عقب استقالة مولود حمروش بالتاريخ المذكور آنفًا .

وبالمقابل عاشت الصحافة الوطنية الويلات حيث أصدرت محكمة الجزائر المختصة بالنظر في جنح الصحافة أربعة أحكام سجن في حق صحافيين من "الخبر" و "الوطن" وصاحب مقال في جريدة "البديل" .

تعود قضية الخبر إلى يوم اثنين 18 نوفمبر 1991 حين نشرت مقالاً للسيد عيساوي

---

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الثقافة والاتصال، موجز حول قطاع الإعلام للدورة الوطنية الأولى للاتصال، الجزائر، جانفي 1992، صفحة 05.

أحمد في صفحة الرأي تحت عنوان "الاختراق اليهودي للدولة والمجتمع الجزائري". وتحركت القضية بعد رفع مجهول (س) بأشهر من نشره ، وبعد سنة إلا يوم واحد من تاريخ النشر نطقت المحكمة بشهرين حبس مع وقف التنفيذ لكاتب الموضوع والمدير العام السابق السيد "محمد سلامي" .

والقضية الثانية صدر الحكم نفسه في حق صحفيين من جريدة الوطن ومديرها السيد "بلهوشات عمر" بتهمة القذف .

أما الحكم النافذ فكان ضد السيد نقاش محمد الصغير الذي نشر على صفحات جريدة البديل التابعة للحركة من أجل الديموقراطية في الجزائر MDA موضوعًا بعنوان "ونام المسؤول عل الطاولة" خلال مؤتمر في بنك فرنسي (القرض الليوني) ، وكان يقصد به المدير السابق لـ: ENAPAL، السيد "حسين زموري" الموجود بسجن الحراش بتهمة تحويل أموال الدولة، وجاء الحكم غيابيًا في صاحب المقال بـ4 أشهر نافذة.

كما هو الأمر بالنسبة لتوقيف الصحافيين، تكون أسباب مقدمة لتعلق الصحف أو حجز أو رقابة الصحف تتعلق في الوهلة الأولى بأمن الدولة، المصلحة الوطنية، النظام العام والسلم المدني. وبالفعل، عاقبت حكومة غزالي الصحافية التي أعطت معلومات عن التيار الإسلامي أو التي قانت باستجواب قادة الأحزاب الإسلامية، خاصة قادة "الفيس"، ومع اعتيال بوضياف وقعت على بعض الصحف المعربة عقوبات بسبب نشر معلومات لها علاقة بالتيار الإسلامي .

لقد قامت أجهزة السلطة في بعض الأحيان ، بحجز التصاميم لعدد من الصحف بالمطبعة حيث، تعرضت أسبوعية "لاناسيون" (La nation) لإجراءات منع طبع إعدادها ، رقم 117 بتاريخ 16 إلى 22 أكتوبر، ورقم 120 بتاريخ 7 إلى 134 نوفمبر ورقم 121 بتاريخ 14 إلى 19 نوفمبر 1995، فخلال فترة حكومة السيد بلعيد عبد السلام، كان

تعليق هذه الجريدة بسبب نشرها معلومات حول العنف، وكذلك حول تجميد القروض الايطالية المقرر تقديمها للجزائر ، والتي يكون قد نفذها أعوان السلطة العمومية دون الإشعار بقرار إداري ولقد كان الانشغال كبير بخصوص إجراء منع الطبع الذي يتمثل بالنسبة للسلطة الإدارية في حجز تصميم إحدى العناوين بمقر المطبعة، وهذا غير منصوص عليه لا في القانون الجزائي، ولا في الإجراءات الجزائية لقانون 3 أفريل 1990 المتعلق بالإعلام .

وبدأ مسلسل توقيف واعتقال الصحافيين في 21 جانفي 1992، بعد ايام قليلة من توقيف المسار الانتخابي ، خلال الفترة القصيرة لحكم الرئيس بوضياف ، مست الاعتقالات خاصة الصحافة المعربة التي فتحت حسب ما يذهب إليه البعض صفحاتها لمترشحي الجبهة الإسلامية للإنقاذ خلال الحملة الانتخابية التي ابتدأت من 5 إلى 23 ديسمبر 1991 وكذلك تأييد الصحافيين المعربين للجبهة وللأحزاب الإسلامية الأخرى ، وحرصهم للحفاظ على الثوابت : العروبة والإسلام .

وكان نشر اللوحة الإشهارية المتضمنة بيان الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى "العصيان المدني" سببًا من الأسباب التي أدت إلى حل هذا الحزب بقرار صار عن الغرفة الإدارية للمجلس القضائي للجزائر العاصمة في 4 مارس 1992، وداهمت قوات الأمن مقر صحافة الجبهة وألقى القبض على الصحافيين، ليفرج عنهم بعد أيام .

ثم اعتقال السيد محمودي عبد الرحمان مدير Hebdo - Libéré كان بسبب نشر الجريدة لتحقيق حول "القضاة المزيفين" (les magistrates faussaires) الذين زيفوا وثائق تتعلق باعتقالهم إبان حرب التحرير الوطني ومشاركتهم فيها، وهذا من أجل تحسين أوضاعهم الإدارية والحصول على أحسن المرتبات.

وفي 21 جوان 1992، اعتقل مدير جريدة الشروق العربي فوضيل على واحد من مساعديه.

سعد بوعقبة، وأفرجا عنهما في 15 جويلية بعدما كان قد حكما عليهما بأربعة أشهر نافذة. وسبب الاعتقال هو مقالة كتبها الصحافي سعد بوعقبة، انتقد فيها توقيف المسار الانتخابي ، كما انتقد في المقال وزراء تعيش عائلاتهم في الخارج بعيدًا عن الوطن الذي يعاني فيه أبناءه الأمرين نتيجة الأوضاع الصعبة .

في هذا الصدد ، يمكن ذكر عددًا حالات أخرى، فهناك الاجراء التي اتخذ بحق أسبوعية "الحرية" بسبب مقالات نشرت يوم 13 نوفمبر 1994 من إمضاء هشام عبودي يحتوي على أخبار اعتبرت مغرضة، والإجراء التي اتخذته وزارة الصحة ضد يومية "الوطن" التي نشرت بتاريخ 24 ابريل 1994 مقالاً يكشف عن العمليات التي اعتبرت بأنها غير شرعية في القضية المسماة باستيراد أجهزة "السكانير" ، وإجراء تعليق نشر يومية "ليبرتي" لمدة 15 يومًا وأمر بالسجن في حق مدير النشر وصحافي لنشرهما يوم 10 ديسمبر 1995 - خبر اعتبر بأنه قادح ضد الوزير المستشار برئاسة الجمهورية . ومن ضمن إجراءات المراقبة القضائية المطبقة على بعض الصحافيين المتابعين بتهمة القدح، هو القرار بالمنع من الكتابة الذي أثار استياء كبير في وسط الإعلاميين بصفة عامة والصحافيين على الخصوص .

وأخطر قضايا متابعة الصحافيين هو متابعة المحاكم العسكرية قضية ضد أحد الصحافيين والأمر يتعلق بـ: حاج بن نعمان عبد القادر مراسل وكالة الأنباء الجزائرية بتمنراست الذي حكم عليه بثلاث سنوات سجن نافذة من طرف محكمة تمنراست بسبب الكشف عن خبر اعتبر بأنه سرى ويتعلق بمكان اعتقال على بلحاج نائب رئيس سابق لحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

وتجدر الإشارة هنا أنه تم سجن عدد من الصحافيين ، وقد أطلق سراح الصحافيين المسجونين (باستثناء مراسل وكالة الأنباء الجزائرية في تمنراست : الحاج بن نعمان الذي حكم عليه بثلاث سنوات سجن نافذة في جويلية 1995 من قبل المحكمة العسكرية، المشار إليه في الفترة السابقة بعد عدة أيام أو على أكثر تقدير بضعة اسابيع، لكن الصحافة المسماة بالصحافة

المستقلة نددت بالخصوص في 1994 - 1995 بـ "المضايقات القضائية" الممارسة من قبل القضاة على مستوى محاكم جنح الصحافة (sections de presse) ، المنشاة ابتداء من عام 1991، على مستوى بعض المحاكم.

وتمت معاقبة بعض الصحفيين بالمنع من الكتابة، حيث اعتبرته جمعية الناشرين بالأمر الخطير. وهذا الإجراء اتخذ في حق جريدتي Hebdo - Libere و El- Watan في أفريل 1993، وذلك بسبب مقالتين حول "القضاة المزيفين" ، وذلك ما حدث لجريدتي الجزائر اليوم و La TRIBUNE . فالأولى اختفت تمامًا إلى حد الآن والثانية عادت للصدور، إلى جانب صحف أخرى كثيرة تم توقيفها.

ويتمسك عادة القضاة عند الاعتقال أو المنع من الكتابة إذا تعلق الأمر بالمواضيع الساخنة التالية :

- نشر لوحات لأحزاب إسلامية ممنوعة ، إعطاء معلومات حول اعتقال مسؤول من مسؤولي الجبهة.
- الارهاب: أخبار تعتبر سابقة لأوانها .
- الصراعات على مستوى السلطة : معلومات حول تغييرات على مستوى المناصب الرئيسية: الدفاع ، الداخلية .
- انتقاد القضاء والقضاة .
- انتقاد شخصيات في السلطة لها نفوذ أو شخصيات منخرطة في أحزاب قريبة من السلطة.



"إن اتساع مجال حرية التعبير في الجزائر لم يرفع من قيمة الخبر والأنواع الصحفية المرتبطة بالميدان وأرض الواقع: الربورتاج، التحقيق الصحفي، بل ثمن الأنواع الصحفية

الفكرية، ولم يغير النظرة لمحرر الأخبار الصحفية، إذ بقي يعتبره صحافيًا من الدرجة الثانية مقارنة بكاتب الافتتاحية والتعاليق الصحفية .

ويمكن القول إن التجربة الديمقراطية في الجزائر لاتزال فنية بحكم التجربة القصيرة ولم تصبح كثقافة في المجتمع وهو الذي سهل بطريقة أو باخرى وقوع تجاوزات في مجال حرية التعبير وبالخصوص في مجال الكتابة الصحفية وبالأخص في الأنواع الفكرية حيث المقال والتعليق والافتتاحيات"[1].

حيث نجد في الفترة الممتدة ما بين 1992 إلى 1997 توقيف عدد هائل من الجرائد اليومية والأسبوعية، وكلها كانت تعتمد أنواع الرأي فنيًا في الكتابة الصحفية خاصة التعاليق الصحفية، ونذكر من بين الجرائد (الشروق العربي، الشروق الثقافي. الصح آفة الرأي، الجزائر اليوم، المنقذ، البلاغ، الحوار، السبيل، بريد الشرق، الحقيقة، السلام الحياة، الحياة العربية، الإرشاد النبأ ، الحرية، الحدث، البيان، المستقبل، الهلال، السمرة السياسية، نبراس الحق، العقيدة، الغياب ، الأوراس.

وبالفرنسية نجد :

Le nouvel hebdo. l'hebdo libre. le quotidian d'Algérie. le jeune independent; Alger républicain. Alger républicain, L'Algérie actualité, El Manchar, la nation. El Hay – El Manar – El Forkane. L'Eveil[2].

ورغم هذا العدد الهائل من التوقيفات والتعليقات للجرائد إلا أن الصحافة المكتوبة الجزائرية أبت الصمت وواصلت مسيرتها، مع طغيان فاضح لأنواع الرأي وخاصة التعليق الصحفي، "إذ بلغت نسبة التعاليق الصحفية في جانفي 1996 ما نسبته 83.33 بالمائة

(1) لعياضي ، مرجع سابق، ص388 .
(2) فضيل دليو، الصحافة المكتوبة بالجزائر، مرجع سابق، ص58 .

في جريدة الخبر حول ملف الخوصصة، و50 بالمائة من التعاليق كذلك في جريدة" ليبرتي (Liberté) ، في حين تأتي الافتتاحية والتحقيق الصحفي في المرتبة الثانية .

أما من حيث استعمال المساحة المكانية في الجريدة فنجد طغيان التعليق الصحفي في أغلب صفحات الجرائد وخاصة (الخبر – ليبرتي – الوطن – لوماتان).

فنجد في هذا الإطار أكثر من 50 بالمائة من التعاليق الصحفية في صفحات جريدة الخبر، حازت التحقيقات والأحاديث الصحفية والأعمدة التابعة النسبة المتبقية، ونفس الأمر نجده عند جريدة ليبرتي، حيث نجد اهتمام كبير في صفحات الجريدة بالتعليق الصحفي وبنسبة (50 بالمائة) في حين يقل استعمال هذا النوع الفني قليلاً من جريدة الوطن ولوماتان ويصل إلى 20 بالمائة[1].

وقد اعتبرنا هذا الاستعمال المفرط لهذا النوع الصحفي لرغبة رجال الإعلام للتعبير عن آرائهم بشكل مباشر وصريح من ملف الخوصصة نظر لأثاره المترتبة على الفئات العريضة للمجتمع .

وفي فيفري 1997 أعيد فتح ملف الخوصصة فكانت بالتقريب نفس النتائج في استعمال الأنواع الفنية، حيث نجد ما نسبته 40 بالمائة من المادة المعالجة عولجت بفن التعليق الصحفي – سواء المنادين بالتعديل أو الرافضين لسياسة الخوصصة .

نفس الأمر نجده في جريدة الوطن وليبرتي وبأكثر حدة في يومية لوماتان حيث وصلت نسبة التعاليق الصحفية 80 بالمائة من المادة المعالجة التي اهتمت بملف الخوصصة .

وهذا ما يعني أن الصحافة المكتوبة في تلك المرحلة، لم تعد تكتفي بالطابع الإخباري والإعلامي فقط، بل أنها أصبحت تعبر عن واقع المواطنين من خلال تبني قضاياهم وهذا باستعمال الصحافة للتعبير عن معارضة التوجهات الكبرى التي كانت قد باشرتها السلطة



(1) سعيدات حاج عيسى : العلاقة بين السلطة السياسية والإعلاميين في الجزائر، مذكرة ماجستير ، بقسم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر ، سنة 2001 ، ص146.

يومها، وهو ما نستخلصه كذلك لما طرح النقاش لصاغة قانون الإعلام سنة 1998، حيث نلاحظ أنه في شهر مارس من نفس السنة بلغت نسبته التعاليق الصحفية المطالبة بالغاء المشروع بـ 79.16 بالمائة في حين نجد 4.16 بالمائة في فن العمود الصحفي و 5.12 بالمائة أحاديث صحفية، وهذا ما يعني أن البناء العام للجريدة اهتم بالخط الافتتاحي (Ligne éditorial) كأولوية .

ونفس ما يلاحظ على جريدة الوطن (El Watan) حيث بلغت التعاليق الصحفية التي تناولت موضوع قانون الإعلام بـ 86.36 بالمائة، كلها تدعوا إلى ضرورة تأجيل تطبيق هذا القانون حتى تسمح الظروف السياسية بذلك، بعدما شككوا في مصداقية مؤسسات الدولة. أما جريدة لوماتان فقد عبرت عن رفضها لهذا القانون باستعمال أنواع صحيفة كثيرة غلب عليها التعليق الصحفي بنسبة 58.33 بالمائة، من مجموع القوالب الصحفية المستعملة و70 بالمائة نجدها عند جريدة لبيرتي مستغلة هذا النوع الصحفي ، حيث كان يتولى كتابة التعليق أبرز وأقدم الصحفيين بالجريدة((1)).

ولم تتغير نمطية المعالجة الإعلامية في الجرائد الأربعة المذكورة مع قرار الوئام المدني واستعادة السلم خلال شهر سبتمبر 1999، حيث بقي التعليق الصحفي النوع الفني الطاغي وصاحب الحصة الأكبر من مجموع الأنواع الفنية الأخرى، وهذا في اعتقادنا يعود إلى رغبة وسائل الإعلام المكتوبة التعبير عن آرائها اتجاه أهم القضايا التي تشغل بال الرأي العام، ومن ثم تبرز الخط الافتتاحي للجريدة، وهو الذي كان في غالب الأحيان يعبر عن معارضة شرسة للتوجهات الكبرى التي كانت قد باشرتها السلطة في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الذي بدأ معركته مع الصحفيين منذ تشبيههم "بطيبات الحمام" وردود فعل الصحفيين اتجاه كل المشاريع التي كان يقوم بها، خاصة وأن وزارة الإعلام لم تتوقف في عهد الرئيس بوتفليقة على اسم واحد ، فقد تداول عليها أكثر من شخصية وزارية .

وتوازيًا مع التحضيرات للعهدة الثانية لرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة سنة 2003 تباينت مواقف الجرائد المكتوبة من هذا الأمر، بين مؤيد ومحايد ورافض، حيث يلاحظ أن

(1) مرجع سبق ذكره، ص137

جريدة الشروق اليومي كانت من الجرائد التي وقفت في وصف الرئيس مدعمة إياه بأعمدة صحفية وتعاليق، حيث كانت تلك السمة الفنية التي ميزت الجريدة في تلك المرحلة، حيث كانت الصفحة الثانية والثالثة وصفحة المجتمع والصحفة 23 و24 كلها تحوي أنواع الرأي من أعمدة وتعليق وقفت كلها بجانب مشروع العهدة الثانية للرئيس، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل تم اعتماد سبر أراء خاص بالمواطنين، فاز فيه بوتفليقة رئيسًا.

وعلى النقيض وفقت مجموعة من الجرائد (ليبراتي ولوماتان) والواطن وكذا الخبر التي أعلنت بشكل مباشر وصريح وقوفها ضد بقاء بوتفليقة في السلطة، وكانت بجنب رئيس الحكومة الأسبق علي بن فليس المرشح كذلك للرئاسيات ، حيث تم التركيز على المقالات الصحفية والتعاليق في تقيم العهدة السابقة، وفتح ملفات ساخنة على شكل تحقيقات صحفية تتواصل بتعاليق صحفية لا تتوقف لمدة أسبوع كملف بيع سكنات وزارة الخارجية بالدينار الرمزي، وملف الاختلاسات المالية والتي اتهم فيها والي ولاية البليدة المحسوب على الرئيس، وملفات أموال الخزينة... وغيرها، حيث كان التعليق دائمًا وأبدًا سيد الموقف فنيًا واستعمالاتيًا يعبر عن الآراء بشكل مباشرة وصريح ومعلن.



المبحث الثاني
الخلفية الفكرية

لقد جاءت أحداث الخامس من أكتوبر 1988 كمنعرج حاسم في تطور البلاد حيث فتح المجال للتعددية السياسية والإعلامية التي كان لها دور في تطور المستوى الثقافي ووعي الجماهير من خلال الاحتكاك بالآراء والمواقف اتجاه القضية الواحدة ، وكانت وسائل الإعلام بخاصة المكتوبة النقطة الفصل ومنبر لإبراز هذه المواقف ، وفي المساهمة في هذا الوعي الجماهيري ، والأمر الذي جعل الصحافة المكتوبة تسعى جاهدة لإرضاء قراءها من خلال البحث عن خلفيات القضايا والأحداث والظواهر التي يعيشها في يومه وتفرزها التطورات الحاصلة، فأصبحت معالجتها الإعلامية تركز على معنى ماذا حدث، وذلك من خلال الشرح والتفصيل وكشف الخلفيات انطلاقاً من قول بعض الأكاديميين في مجال الإعلام "إن الصحيفة هي قبل كل شئ إنتاج للمعنى"(1).

- تساهم وكالة الأنباء في العادة بعدد هائل من الأخبار والتغطيات الصحفية اليومية ، إلا أن هذا الكم الهائل أسقط وسائل الإعلام المكتوبة في الجزائر في فخ التشابه لدرجة أن الكثير من المواضيع المنشورة في الجرائد لا تختلف تماما عن بعضها البعض حتى في العناوين ، والأمر الذي جعل القائمين على وسائل الإعلام المكتوبة يسعون إلى التمايز والتباين وتجسيد خصوصية الجريدة وذلك من خلال استعمال أنواع فنية أخرى غير الإخبارية كالأنواع ذات الطابع الفكري وخاصة التعليق الصحفي باعتباره "مادة صحفية لا تقترح شرح الحدث

(1) Serge Guerin existe – Il un modele européen de presse quotidienne un état des médias ed la découverte France 1991, p. 85:

فحسب بل تسمح للجريدة أو للصحافي بتأويله بطريقة تعكس التزام الجريدة أو للصحافي بتأويله بطريقة تعكس التزام الجريدة الإيديولوجي"[1].

– تلعب البيئة الثقافية والجوانب التكوينية وعمر الصحفي المهني دور في استعمال الأنواع الفنية في الكتاب الصحفية فإذا كان إبداء المواقف والآراء اتجاه الأحداث والقضايا طبيعة إنسانية فإن الصحفي يسعى دائمًا لإبراز رأيه لأن التغطيات الإخبارية تلزمه بإبعاد ذاتيته على الموضوع على حد قول أحدهم "الخبر مقدس والتعليق حر" فيلجأ إلى التعليق الصحفي باعتباره "مادة صحفية معبرة عن حكم الصحافي الشخصي، وهذا عكس الخبر الذي يجب أن يكون مقيدًا بالموضوعية بشكل حرفي"، أو هو الكتابة يتدخل فيها الصحفي بآرائه الشخصية التي تلتزم بها الجريدة "[2].

– لقد انتقلت الصحافة المكتوبة في الجزائر من البعد التربوي والنضالي والتثقيفي الذي ميزها أثناء الحركة الوطنية إلى مرحلة التعبئة والتجنيد أثناء الثورة وإلى تمجيدها بعد الاستقلال وخدمة السلطة والحزب إلى مرحلة صناعة الأفكار والمواقف ومحاولة التحكم في الرأي العام من خلال توجيه أو "غرس مجموعة من القناعات والأفكار في ذهنه عن طريق أنواع صحفية معينة كالمقال والتعليق"[3]، خاصة التعليق الصحفي الذي يعطي "للأحداث التي تنشرها الجريدة مغزى ومعنى ويكسبها رائحة وطعمًا وهو فوق هذا وذاك يتحكم في نظرة القراء إلى الأحداث فمرة يحكم التعليق على بعض الأحداث بأنها نافعة ويحكم على بعضها الآخر بأنها خطيرة وتارة يصفها بأنها أحداث عابرة وأخرى بأنها مقدمات لأزمة حادة وهكذا"[4].

– جمهور وسائل الإعلام في الجزائر مثله مثل باقي الشعوب في العالم يتأثر بالتطورات المتسارعة التي يشهدها العالم في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكل ما يتعلق بالمجتمع الحديث خاصة ما يسمى بعصر السرعة، فلم يعد بمقدور المواطن الجزائري متابعة

---

(1) Christaine Leteintu télévision publicité ed eryles – paris 1991. p.21.

(2) لعياضي نصر الدين . اقترابات نظرية من الأنواع الصحفية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، سنة 1999 الجزائر ، ص10 .

(3) مرجع سابق ، نفس الصفحة.

(4) الغنام عبد العزيز : مدخل إلى علم الصحافة ، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، سنة 1977، ص197، ط2.

كل الأخبار وقراءاتها ثم البحث عن خلفياتها ودلالاتها وما تخفيه السطور ، فكان "بحاجة إلى هذا النوع الصحفي الذي يريحه من مشقة البحث الفردي ليفهمه هذه الأحداث ويفسرها"[1].

– أصبحت وسائل الإعلام المكتوبة في الجزائر تفرز كمًا هائلاً من الأخبار والتقارير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والرياضية وفي كل المجلات وطنيًا ودوليًا وتتوجه بطبيعة الحال إلى جمهور عام غير متخصص، جمهور لا يملك أية خلفية عن أمور السياسة والاقتصاد والعلوم والثقافة فيأتي التعليق ليزوده بها أو ليساعده في فهم هذه الأمور غير أنه يمكن الإشارة على أن "تكاثر الأحداث التي تصل إلى قاعات التحرير يرغم هيئة التحرير إلى انتقاء بعضها للتعليق عليها، فتختار تلك التي تعتقد أنها هامة وتشغل بال الجمهور والتي تتعلق بالقضايا السياسية والاقتصادية والحيوية والأخبار العلمية"[2].

(1) لعياضي ، مرجع سابق ، ص23.

(2) مرجع سابق ، ص24.

المبحث الثالث

الخلفية الفنية

يعتقد البعض المنتمين إلى أسرة قطاع الصحافة أن هذا الميدان الدخول إليه لا يمر بالضرورة عبر أقسام الإعلام، بل هو قائم على ميول ورغبة فقط، وقدرة على التعاطي مع الأحداث ثم صياغتها بأي طريقة المهم فيها أن تصل إلى الجمهور ويفهم معناها وانتهى الحال. "والحقيقة فقد ولي ذاك الزمان الذي كان الاعتقاد فيه سائدًا بأن العمل الصحفي هو وليد إلهام وموهبة، وفطرة وليس حصيلة دراسة وتعليم، وقد تبدد هذا الاعتقاد أمام كثرة مدارس الصحافة وتزايد عدد المعاهد الجامعية التي تسابقت في إعطاء تكوين أكاديمي لرجال الإعلام والاتصال"[1].

ولم تصل التجربة الديمقراطية في الجزائر بعد مخاضها العسير إلى دفع وسائل الاتصال الجماهيرية إلى تقديم منتوج إعلامي متميز، فبغض النظر عن تشدد بعض الصحف في لهجتها التقدية، لم تتمكن بعد من تحقيق الإنتاج المأمول، إنتاج تزدهر فيه الأنواع الصحفية ويفجر طاقاتها الإخبارية والتبليغية ويشتغل إمكاناتها التحقيقية الاستقصائية، ويستفيد من محتواها الفكري التأملي ويوظف شفافيتها التعبيرية.

فانصرفت وسائل الإعلام وخاصة الصحافة المكتوبة إلى الإدمان على التعليق الصحفي الذي يتقد النوايا أكثر من الأفعال ويعجز هذا الانصراف إخفاء الكسل المهني الواضح الذي يهمش مع الأسف البعد الإخباري والإعلامي في المادة الصحفية[2].



مع أن هناك وللأسف "من يعتقد أن التعليق الصحفي ليس نوعًا صحفيًا، حيث عبارة

(1) العياضي، مرجع سابق، ص3.

(2) مرجع سابق ذكره، ص4

عن تعقيب يحمل شرح وتوجيه للخبر أو التقرير، يوضع في نهاية أو خاتمة هذين النوعين قد يجد هذا الاعتقاد ما يبرره في بعض الممارسات الصحفية التي لم تفصل فصلاً واضحًا بين الأنواع الإخبارية والأنواع الفكرية... كما أن هناك من يعتقد أن التعليق هو المادة المنطوقة التي تصاحب لقطات الفيلم، وتكون مع الصورة معنى متكاملاً تستهدف إيصاله إلى الجمهورية[1].

ومن بين من يعتقد أنه مقال صحفي أو عمود أو افتتاحية " مع أن الأساس في المقال هو تقديم الأفكار أما المحور الأساسي في العمود فهو الرواية الشخصية للأحداث ، وفي الافتتاحية رأي الصحيفة كمؤسسة، وفي الخبر تقديم الوقائع ، أما المحور الأساسي الذي يقوم عليه التعليق فهو تقديم الرأي بشكل مباشرة وصريح"[2].

ومرد هذا الخلط في الصحافة الجزائرية والعربية منها على الخصوص هو أن هذا "الوع الصحفي (التعليق) لا يوجد له أثر في المكتبات العربية ولا حتى استخدامه ، قصير في عمر الصحافة العربية، وميولها لاستخدام المقال الصحفي من جهة أخرى، وربما يعود إلى ظهور الصحافة التعبوية التي رافقت حركة استقلال الشعوب العربية، واعتمادها على المادة الصحفية الهجينة التي يمتزج فيها الخبر بالمقال"[3].

مع أن المقال يعالج القضايا المركزية العامة التي تشغل بال المجتمع برمته ويصبوا المقال إلى ما هو أعمق وأشمل باستعمال مخطط المحاجحة والأدلة، وإلى التنظيم، عكس التعليق الذي يعقب على الأحداث الراهنة وعلى توضيح حدث معين للجمهور وكشفه وإبراز وجهة النظر اتجاهه .



وتتوقف أسباب هذا الخلط الفني ما يلي :

(1) مرجع سابق ذكره، ص5

(2) أديب خضور الإعلام الرياضي، المكتبة الإعلامية ، دمشق، الطبعة الأولى، ص336.

(3) العياضي ، مرجع سابق.

1- غياب تراكم معرفي يستند عليه في الثقافة الإعلامية العربية يشير إلى التعليق الصحفي كنوع فني مستقل، وذلك لارتباطه بالأنواع الفكرية تارة وبالأنواع الإخبارية تارة في جوانب الآنية وردود الفعل حول الأحداث اليومية .

2- تولدت عادة في قاعات التحرير في عدم الفصل بين الأنواع الفنية لغياب التكوين المتخصص أو المستمر ولغياب خريجي قسم الإعلام في هيئات إدارة التحرر في المراحل السابقة، بحكم أن معيار التوظيف لا يقوم على الكفاءة بل على المحاباة والجهوية والتوجه السياسي ورضا أهل الحل والعقد.

3- عدم إشارة الأدبيات الفنية في مجال الكتابة الصحفية على الأقل في العالم العربي لهذا النوع الصحفي بصيغة مستقلة ، رغم أن هذا النوع الصحفي كفن نجده في الصحافة الأنجلوسكسونية والفرنسية في الصنف الأول من القرن التاسع عشر، خاصة بسنوات 1870 انطلاقًا من القاعدة المشهورة التي تقول "إننا نريد تقديم الأحداث ... التي تعرفونها من زاوية أخرى" وهذا في عدة جرائد نذكر منها (فرانكفورت زابنيغ الألمانية)، و RAPPEL الفرنسية ودي أربيت السويسرية".

4- الخلط في المفاهيم وتوظيف المصطلحات بين الأنواع الصحفية نفسها، خاصة بين المواد الصحفية (Article) والموضوع (Sujet) . فإذا كان ما يكتبه الصحفي سعد بوعقبة في عموده اليومي (نقطة نظام) ظاهر فنيًا وضمنيًا بأنه عمود صحفي لاحتوائه على الشروط المطلوبة (المكان والتسمية الثابتة والإمضاء الشخصي والمحتوى الفني السخري الناقد في أغلب الحالات) فإن ما يكتب في يومية الخبر في الصفحة الأخيرة (مجرد رأي) يطرح أكثر من تساؤل من الناحية الفنية هل هو افتتاحية باعتبار أن إمضائه يتنوع ويتعدد بين الصحفيين ورؤساء التحرير ورؤساء الأقسام أو أن من مشتقات التعليق كما عبر على



ذلك الأستاذ عبد العالي رزاقي[1] فإن كان كذلك فإن جل الأدبيات الفنية في مجال الكتابة الصحفية في العالم العربي على الأقل لم تشر إلى أن الافتتاحية تعنون باسم ثابت.

وإذا كان يعتبره البعض عمودًا صحفيًا فإن هذا الأخير أجمعت عليه كل الدراسات العملية التي قام بها المختصون أنه يرتبط بشخص كاتبه (ذاتي) ويكون في غالب الأحيان تهكمي وساخر وناقد وتكون لغته قوية ورزينة وهو ما لا يتوفر في نهر (مجرد رأي) في يومية الخبر، إذ يتداول عليه يوميًا كتاب صحفيون، ثم إن لغته لغة بسيطة (الأسلوب السهل الممتنع) فإذن يا ترى ما هذا الذي يكتب؟

ونفس الأمر نجده كذلك في يومية الشروق حيث من سنة 2001 الصفحات الثانية والثالثة وصفحة المجتمع والصفحة 23 و24 كلها عبارة عن أنواع فنية من أنواع الرأي أو كما يسميه البعض الأنواع الفكرية، حيث كان يكتب محمد يعقوبي.

(على الرصيف) ونصر الدين قاسم (بعبارة أخرى) وعشراتي الشيخ (حجرة في الصباط) وليلى مصلوب (بلا رقيب) وأدينة حسين (مساحة حرة) ورضا بن عاشور (أقولها وأمشي). إضافة إلى مقال الصفحة الأخيرة (وجهة نظر) والافتتاحية في الصفحة الأولى، وكانت كلها وفي أغلب الأحيان تكون ردود فعل حول أحداث وقضايا وظواهر يومية فهل يا ترى ما كتب هؤلاء هو صحيح في الأنواع الفنية المتعارف عليها في الكتابة الصحفية وهل هم مؤهلين لكتابة تلك الأعمدة أو التعاليق أو أن الأمر يتعلق يخالف تعرف في الكتابة الصحفية والقفز على البديهيات والمسلمات والكتابة من أجل الكتابة، أم نحن أمام مدرسة فنية جديدة بانواع صحفية جديدة كذلك على غير ما تعارف عليه السابقون والحاليون من الإعلاميين عربيًا وغربيًا ؟؟

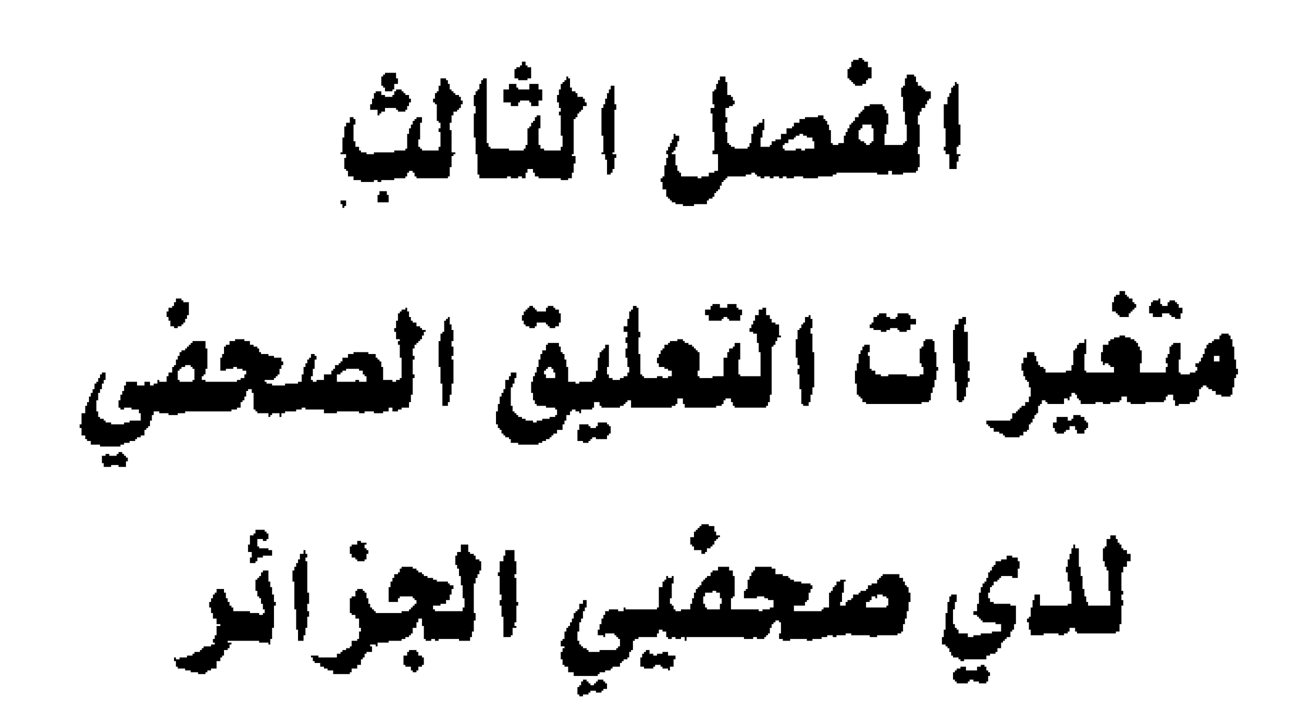
(1) مقابلة مع الأستاذ عبد العالي رزاقي بقسم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر بتاريخ 15 أفريل 2006 الساعة 11.30 صباحًا.

هذا دون الحديث على الأنواع الصحفية الأخرى وعلى كيفية كتابة العناوين والأهرام الفنية في صياغة الأخبار والتقارير والتحقيقات، التعاليق والأعمدة الصحفية .

إن الصحافة الجزائرية قد تخطت مراحل كثيرة ووقفت أمامها صعوبات كبيرة، فأصبح يحسب لها ألف حساب إن على المستوى الداخلي أو الخارجي ولكن هذه الخطوات الايجابية تقف بجانبها تحديات أخرى تتعلق بالجوانب الفنية والعلمية لأن الحرية والتقنية وحدهما لا يكفيان لخلق صحافة قوية ومتميزة وحرة، بل يجب العودة إلى التخصص واعتماد الجوانب الفنية والعلمية المتعارف عليها في مجال الكتابة الصحفية حتى لا تصدق فنيًا حقًا مقولة رئيس تحرير الأهرام المصرية لما زار الجزائر والتقى الكثير من رجال الإعلام وجرائدهم فقال في مذكراته (الجزائر تمتلك حرية ولا تمتلك صحافة) .

لأن الصحافة ليست مقرات وأجهزة وأوراق وأقلام وكتل من البشر وهامش من الحرية أنها تخصص وفن ورسالة وإبداع وأدبيات علمية .





الفصل الثالث
متغيرات التعليق الصحفي
لدي صحفيي الجزائر





مقدمة تكتسي دراسة التعليق الصحفي أهمية بالغة لأنه على الصعيد الكمي يعتبر من المواد الصحفية التي يكثر استعمالها بعد الخبر الصحفي لأنه من الأنواع الصحفية التي تعبر عن وجهة نظر الصحفي والخط السياسي للجريدة .

هذه الدراسة سوف لن تعالج التعليق الصحفي بشكل تجريدي فق، بل تسعى إلى معرفة العوامل والأسباب المؤثرة في كتابته سواء تعلق بالمؤسسة أو الصحفي والوسط الثقافي .

وقد عمد الباحث إلى دمج أسئلة الاستبيان مفتوحة مع الأسئلة المغلقة وهذا كي نعطي فرصة للمستجوب أن يدلي برأيه في الموضع وجوانبه ، وحتى لا نقع في طائلة الإجابات الفضفاضة والطويلة والتي يصبح من الصعب تحليلها، عمدنا إلى ترك سطر أو سطرين كهامش للتعبير الإضافي فقط.

وجاء الاستبيان على الشكل التالي حيث قسمناه إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي بدورها تنقسم إلى أسئلة أخرى .

ففي البداية ركّزنا حول المعلومات التي تخص العاملين في قطاع الإعلام (جريدتي الشروق اليومي والخبر)، من سن وجنس وتخصص دراسي وبداية العمل الصحفي، وكان هدفنا من وضع هذه المتغيرات معرفة إلى جانب سن وجنس الصحفي تخصصه الدراسي لأهميته في موضوع الدراسة، وبداية العمل الصحفي باعتبار أن عمر الصحفي المهني وتجربته في الميدان الإعلامي تحدد رؤيته للأشياء وتعطيها أبعادًا أخرى .

وفي الفرع الثاني من الأسئلة ركّزنا حول المعلومات التي تخص العمل في الجريدة حول بداية الانضمام لهذه المؤسسة الإعلامية، والأسباب التي جعلت الصحفي يختار هذه الجريدة دون غيرها من الجرائد الأخرى، وكان هدفنا من خلال هذه الأسئلة محاولة للبحث عن التوجه الفكري والسياسي للصحفي من خلال مؤسسته الإعلامية ، هذا إلى جانب معلومات تخصّ

القسم الذي يشتغل فيه، وطبيعة المواضيع التي تستهويه لأن المختصين يتكلمون بأن طبيعة الموضوع المعالج في الصحافة يلعب دورًا في جعل الكاتب يعبر عن رأيه بطريقة أو بأخرى.

وفي الفرع الثالث من الاستبيان ركزنا على معرفة مفهوم التعليق الصحفي لدي رجال الإعلام، وقد توقفنا انطلاقًا من التراكم المعرفي الموجود حول التعليق الصحفي في ثلاث اختيارات تتعلق بمفهوم التعليق كرأي للصحفي، أو رأي للمؤسسة الإعلامية ، أو رأي للمؤسسة والصحفي معًا، وتركنا هامشًا مفتوحًا لاختيار آخر يراه الصحفي نفسه.

وفي الفرع الرابع من الاستبيان ركزنا حول العوامل المؤثرة في استعمال التعليق الصحفي، وتوظيفه واقترحنا جملة من الإجابات على شكل افتراضات ، وهي تتعلق بتأثير الخط السياسي للجريدة أو عمر الصحفي المهني وتجربته في الميدان، أو طبيعة الموضوع المعالج، أو أثر التخصص الدراسي ، أو أنه محاولة منه لإبراز رأيه أو عامل الانتماء السياسي والبيئة الثقافية لها دور كذلك، دون أن ننسى جهده وسعيه لمعرفة خلفيات الأحداث والقضايا والظواهر المحيطة به، وقد كانت هذه الإجابات المقترحة (المغلقة) افتراضات قدمها الطالب في الدراسة انطلاقًا من التراكم المعرفي الخاص بدراسة التعليق الصحفي.

وفي الفرع الخامس من الأسئلة أردنا أن نستفز الصحفي من خلال بعض الأسئلة حتى نتأكد من الإجابات السابقة، وعدم تناقضها وكان سؤالنا المحوري هو من هو الأولى بكتابة التعليق في المؤسسة الإعلامية هل هو المدير ، مدير التحرير، مسؤول النشر أو رئيس التحرير أو رئيس القسم أو أي صحفي ...، أو أي اقتراح آخر يقدمه الصحفي كهامش حرية له.

وتوخينا في الاستبيان الذهاب إلى الأسئلة المباشرة وذات الإجابات المتعددة وعدم طولها كي تسهل العملية البحثية على المستجوب خاصة في جانب الوقت، لأن توزيع الاستبيانات كان في قاعات التحرير، بينما كان الصحفيون يشتغلون ، ويكتبون في مواضيعهم .

وسعينا إلى عقد عدة مقابلات مع أساتذة متخصصين وصحفيين وكتّاب تعليقات معروفين، وللأسف الشديد فقد كان ضبط بعض المقابلات يأخذ قسطًا كبيرًا من الوقت

في البرمجة، وعدم فهم البعض الآخر لمفهوم التعليق الصحفي كنوع صحفي مستقل بين من يعتبره نوع أخباري يفسر الخبر، ويأتي جزء منه وبين من ينظر إليه إلى أنه مثل الافتتاحية، بل هو الافتتاحية نفسها...، وبين من لا يفرق بينه وبين العمود الصحفي، وهذا الأمر شكل لنا صعوبة في التعاطي الجيد مع الموضوع فلا يمكن أن تتعمق في الدراسة بشكل وافي، والمستجوب لايدرك ماهية التعليق وخصائصه الفنية والشكلية والبنيوية، والفرق بينه وبين أنواع صحفية أخري تتقارب معه في خصائص وتختلف في أخرى .

وفي اعتقادنا مرد هذا الأمر إلى وجود رجال إعلام في قطاع الصحافة ليسوا من خريجي قسم الإعلام والاتصال، أما الذين تخرجوا من القسم فإنهم يعانون من عدم الاستمرارية في التكوين والتدريب العملي التطبيقي ، وبين الأمرين يغيب التكوين المتخصص في مجال الصحافة ، و "إعادة الرسكلة" التي أصبحت خاصية حضارية وفنية لكل رجال الإعلام، وفي كبريات المؤسسات الإعلامية الكبرى كقناة الجزيرة القطرية التي تمتلك مركزًا متخصصًا في هذا الإطار ، وقناة BBC البريطانية عميدة التكوين وإعادة التكوين في أوروبا وافريقيا ودول العالم العربي

حيث استفادنا من خلال زيارتنا المتكررة ليوميتي الشروق اليومي والخبر في قاعات التحرير، وخارجه وفي جلساته مع الصحفيين ورؤساء التحرير، وفي نقاش عام ومتخصص، وكنا في كل مرة نسجل النقاط المهمة في البحث خاصة ما تعلق بالضغوط المباشرة وغير المباشرة التي يتلقاه الصحفي من مسؤولية في التحرير أو الضغوط المتوقع حدوثها في حالة وجود كتابات (يعتقد أنها تسئ لرموز الدولة أو البرامج السياسية للحكومة)، أو ما تعلق بملفات الفساد والرشوة والاختلاسات فقد سجلنا أن بعض رجال الإعلام في الجرائد يمتلكون ملفات معينة، تعلق بما ذكرنا آنفا ولكنهم لا يجرؤون على الحديث فيها أو التطرق إليه لسببين، فالأول لخوفهم على أنفسهم من مضايقات لا تتوقف في غياب قانون حقيقي يحمي عمل الصحفي، أو من المحتمل أن ترفض هيئة التحرير الموضوع تجنبًا لتوقيف الإشهار ، وعدم السماح لهم بالطباعة كما قال أحدهم وقد مكنتنا الملاحظة البسيطة من التعمق أكثر فأكثر في خصوصيات

العنل الصحفي وأوضاع الصحفيين في الجزائر ، والعوامل المؤثرة في كتاباتهم بطريقة مباشرة وغير مباشرة... بل أكثر من ذلك إلي معرفة توجهاتهم السياسية ودعمهم لأشخاص معينين في السياسة والاقتصاد والرياضة والثقافة، ويظهر كل هذا جليًا من خلال النقاشات الهامشية في الكواليس وقاعات التحرير والنادي...، ويترجم هذا عمليًا من خلال الكتابات في الجريدة وفي اشارات متقطعة، وتأتي ردود الأفعال لتؤكد ذلك واقعيًا من خلال الاهتمامات الموجهة لبعض الصحفيين بالانتماء للحزب الفلاني والتنظيم الفلاني .

أما الملاحظة بالمشاركة فقد ما كنت تجربة الباحث البسيطة كصحفي في قطاع المكتوبة بداية من سنة 1996 من التعرف الجيد علي مجتمع البحث، واعتبارًا من سنة 2004 بداية التحضر لرسالة الماجستير دخلنا في الملاحظة بالمشاركة بطريقة واعية منظمة حسب ما تسمح به الظروف، وقد حاولنا الاندماج أكثر فأكثر وبفعالية، ومع زملاء نعرفهم في القطاع الإعلامي، وقد مكنتنا هذه التجربة من "اكتشافنا لسلوك الجماعة بشكل تلقائي بعيدًا عن التصنع والرياء" لأن الملاحظة بالمشاركة تتلخص في أن يعيش القائم بالملاحظة مع الأشخاص المطلوب ملاحظتهم لفترة زمنية طويلة نسبيًا، قد تمتد إلى ما يقرب سنة، وذلك للتعمق في فهم خصائصهم الاجتماعية والثقافية والسلوكية والاقتصادية، لأن الاحتكاك والتفاعل مع الأعضاء بغية فهم مشاكلهم وملابساتهم اليومية ... تمكن من مشاهدة معالم البيئة الاجتماعية والطبيعية للجماعة ، ويطّلع على عادات وتقاليد وقيم أبنائها كما تمكن من إجراء مقابلات رسمية وغير رسمية مع أهلها، فيطرح عليهم الأسئلة المتعلقة بحياتهم الدينية والعقائدية والفكرية، وهذا ما كان اهتمامنا ونصب أعيننا.

إلى جانب الاستبيان والمقابلة والملاحظة بأنواعها استعمل الباحث في الأدوات الأكاديمية والمتعلقة بالمراجع والكتب والدراسات والدوريات والإحصائيات المنشورة وبعض مواقع الإنترنت .



مفهوم التعليق الصحفي لدي الصحفيين

متغير المفهوم : ماذا يعني التعليق الصحفي ؟

إن التعليق الصحفي كمفهوم لدي الصحفيين يتوقف عند نقاط ثلاث فهو من جهة رأي يختص به الصحفي من خلال التعليق على الأخبار والأحداث والقضايا. خاصة وأن الصحفي من الناحية المهنية تختفي شخصيته في كتابة الخبر .

والتعليق من جهة ثانية هو توضيح للخبر الصحفي على ضوء المقولة التي تقول (الخبر مقدس والتعليق حر) .

وهو كذلك انعكاس للخط السياسي الذي التزمت به الجريدة الشئ الذي يجعلها تعبر عن اهتماماتها ومواقفها في القضايا الكبرى من خلال استعمال التعليق الصحفي كنوع فني لأن الجريدة هي قبل كل شئ إنتاج للمعنى كما قال أحدهم .

متغير النوع الفني :

هناك خلط واضح وأكيد في تحديد مفهوم التعليق الصحفي وأي نوع هو، بين من يري أنه مقال وافتتاحية أو عمود صحفي. ويظهر هذا الخلط في الكتابة على أرض الواقع .

من خلال تسمية التعليق فمثلاً في جريدة الخبر اليومي في الصفحة الأخيرة نجد ما يسمونه هم "عمود صحفي... والبعض الآخر يسميه افتتاحية" فرغم أنه من الناحية الشكلية يظهر أنه عمود صحفي لاحتوائه على التسمية "مجرد رأي" إلى جانب أن مكانه ثابت دائمًا في الصفحة الأخيرة ويكون بنفس الحجم قصيرًا وموجز إلا أن محتواه تعليق يومي ليس إلا ،



لأن من خصائص العمود أن تكون "ماهيته ساخرة وناقدة في أغلب الحالات إلى جانب أن مكانه ثابت دومًا ويكون بنفس الحجم قصيرًا وموجز ومادته الخام قائم على الحكم والأمثال الشعبية والنكت والاقتباسات والأقوال ويكتبه صاحب قلم متمرس ومعروف((1)) ونفس الأمر نجده عند الشروق اليومي، فيما يسمى في "حجرة في السباط" وقد ناقشني أحد الزملاء من الأساتذة والصحفيين بقوله أن ما كتب هو افتتاحية لأن ما جاء في محتوى النص في كلا الجريدتين تعبير عن الخط الافتتاحي ومن كتبها معروف بتجربته، فنبهت زميلي إلى الافتتاحية التي كانت تكتب في الشروق اليومي وكان يمضيها مدير الجريدة على فضيل أو الزملاء نسيم لكحل أو عثمان لحياني أو عبد الوهاب بوكروح رغم وجود نص حجرة في السباط ونص على الرصيف الزميل لمحمد يعقوبي .

هذا من جهة من جهة ثانية ذكرت نفسي وزميلي بخصائص المقالة الافتتاحية : وهي :

1- إنها تعبر عن الخط السياسي للمؤسسة الإعلامية، وهي في العادة تكتب دون إمضاء بمعنى أنها تعبر عن الموقف الجماعي لهيئة التحرير. وقلما يتوقف أن يحتج الصحفيون عن الخط الافتتاحي للجريدة... ولكن على المؤسسة الإعلامية المحترفة أن يكون موقفها ثابتًا من القضايا .

ولا يتغير بسرعة ... وفي هذا الصدد استقال صحفي من يومية "لكسير بسون" الجزائرية بعدما غير مديرها العام محمد فتاني الخط السياسي للجريدة سنة 2001.

2- تقوم الافتتاحية على الشرح والتفسير والإيضاح وتطعم بالأدلة والشواهد والاقتباسات.

3- تقوية المقالة الصحفية مباشرة إلى الهدف المراد منها لذلك يشير الأكاديميون إلى توخي الحذر في كتابة المقال الافتتاحي بمعنى يجب أن يوضع في الحسبان اهتمامات القراء وسياسة الجريدة. والجانب الفني في الكتابة. وتعتبر الافتتاحية ذات حساسية لأنها

---

(1) ساعد ساعد · فنيات التحرير الصحفي ، دار الخلدونية الجزائر ، ص76، ط1 .

تهدف إلى غرس مجموعة من القناعات والأفكار في ذهن القارئ. لذلك تتوقف عدة جرائد في العالم بسبب خطها الافتتاحي الذي لا يتلاءم مع توجهات السلطة .

4- مع أن الافتتاحية هي نوع فكري وتذهب إلى الهدف مباشرة ويتابعهتا القراء النابهون إلا أن أسلوبها يمتاز بالوضوح والسهولة والبساطة .

5- تنشر في العادة في الصفحات الأولى (الأولى ، الثانية، الثالثة) وفي السمعي البصري في مقدمات الأخبار والأحداث .

6- لها مكان ثابت وعنوان ثابت يكون في العادة "اسم الافتتاحية"[1].

ويربط "إدجا رديل" الافتتاحيات بالمواصفات التالية :

1 - يجب أن يكون المقال الافتتاحي مثيرًا للرغبة في القراءة. وكثيرًا ما يكون المقال غير مثير. والسبب في ذلك أن محررها لا يضرب الأمثلة ، ولا يقدم الشواهد ، ولا يضفي عليها خيالاً، بل يحاول تلخيص مجموعة من الأفكار المختلفة في افتتاحية واحدة .

2- يحرر المقال الافتتاحي خبير في موضوع المقال، ومن حق القارئ ألا يحصل على أفكار الكاتب فحسب ، بل يحصل على تعليقات ومعلومات مستقاة من أوثق المصادر ، ويستطيع الكاتب الاستعانة بالوثائق والكتب المحفوظة في قسم المعلومات بالصحيفة .

3- يجب أن يساعد المقال الافتتاحي قراء الصحيفة على حل المشكلات الوطنية والعقلية. ومن واجب محرر الافتتاحية أن يعالج مشكلات المجتمع الكبرى مثلاً رعاية الطفولة والتأمين الاجتماعي والإسكان الخ ...

4- الافتتاحية القوية تساعد القراء على فهم حقيقة الأخبار ودلالتها ... وليس كل افتتاحية تعزز رأيًا أو تخالفه فالبعض منها يتضمن اقتراحات وجهات تساعدنا على تفسير الأحداث .



(1) ساعد ساعد : مرجع سابق ، ص95 ، 96.

أما عن كاتبها فيجب أن تتصف فيه المواصفات التالية حسب .

ما جاء في المؤتمر الوطني لكتاب الافتتاحيات في الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من القواعد والمبادئ ، تم توسيمها كقانون ونظرًا لأهميتها ندرجه للاستفادة وهي :

1- ينبغي على كاتب المقال الافتتاحي أن يعرض الحقائق بأمانة واكتمال .

2- ينبغي عليه أن يخلص من الحقائق التي يوردها إلى نتائج موضوعية وأن يدعمها بالبيانات وأن يقيمها على مفهوم الخير الأعم .

3- ينبغي عليه أن لا يكون مدفوعًا أبدًا بمصلحة شخصية .

4- ينبغي عليه أن يدرك بأنه ليس معصومًا من الخطأ، وأن يفسح مجال القول لمن يخالف رأيه في عمود رسائل القراء وغير ذلك من الوسائل الملائمة .

5- ينبغي عليه أن يعيد النظر في استنتاجاته الخاصة وأن يصحح ما انتهى إليه منها إذا وجدها مرتكزة على مفاهيم خاطئة سابقة .

6- ينبغي أن يكون من الشجاعة بحيث يصمد لما يقتنع به على أسس متينة، وألا يكتب ضد ضميره . وعندما تكون صفحات الافتتاحيات نتاج أكثر من ذهن واحد فإن الوصول إلى رأي جماعي سديد لا يتم إلا عن طريق الآراء الفردية السديدة، لذلك ينبغي احترام الآراء الفردية الصادرة عن تفكير .

7- ينبغي عليه أن يؤازر زملاءه في تمسكهم بأعلى مستويات الاستقامة المهنية(1).

8- المعرفة تعتبر معرفة المواضيع وأبعادها وخلفياتها جزءًا لا يتجزأ من الحياة المعرفية لكاتب الافتتاحية ، خاصة الجوانب التاريخية منها.

---

(1) عبد العزيز شرف : «فن المقال الصحفي»، مرجع سابق ، ص50.

9- الثبات على الخط السياسي للمؤسسة الإعلامية هو جزء من ثبات القراء على المداومة لأن الثبات هو الاحترام والاحترافية[1].

ومرد هذا الخلط في اعتقادنا ربما يعود إلى ضعف التكوين في الإعلام والاتصال وبالأخص في فنيات التحرير الصحفي في أقسام الإعلام والاتصال بالجزائر وغياب التكوين التدريبي الميداني. ثم لغياب ثقافة (الرسيكلاج) وإعادة التكوين وحضور الدوريات التدريبية المختصة في مجال التحرير الصحفي والكتابة المتخصصة.

متغير المكان :

تختلف الجرائد في المساحة المكانية وترتيبها في كتابة التعليق ويعكس هذا الاختلاف في ضبط المساحة المكانية لكتابة التعليق في الجريدة ربما لكسر التتابع الإخباري في الجريدة على شكل فسحة فكرية يرتاح بها القارئ من ضغط الأخبار. ولو أن الصحافة الجزائرية مثلها مثل الصحافة العربية وحتى الغربية تتنوع في تنويع المساحة المكانية في الجريدة لصالح أنواع فنية صحفية مختلفة من الخبر الصحفي إلى التقرير إلى العمود والمقال والربورتاج والتحقيق.

وهناك جرائد تضع صفحات متخصصة لصالح صحفيين وكتاب ليعبروا عن أرائهم. ومواقفهم من الأحداث والقضايا. قد تكون الأقلام من المؤسسة نفسها وقد تكون خارج المؤسسة الإعلامية على شكل استكتاب بمقابل أو بدون. وفي كثير من الحالات تكتب هذه الجملة (إن الآراء الواردة في هذه الصفحة لا تعبر بالضرورة عن رأي الجريدة) .

متغير البنية : مقدمة عرض وخاتمة :



اختلفت أراء الصحفيين حول وجود بنية أو عدمها في التعليق الصحفي، يعكس هذا الخلط غياب مرجعية إعلامية موحدة في الجزائر ونقص في التكوين وإعادة التكوين وغياب التخصص . وعدم وضوح فن التعليق الصحفي كفن صحفي قائم بذاته .

(1) للمزيد انظر عبد العزيز شرف: «فن المقال الصحفي»، مرجع سابق ، ص79- 80.

متغير أهلية كتابة :

رغم إجابات الفئة المستجوبة ألا أننا يجب نشير ألا أن السلم التنظيمي للصحفي الجزائري يبقى غير واضح اطلاقًا فالمهام تكاد تكون مختلطة بسبب غياب قانون الإعلام يساير المرحلة وقانون خاص بالصحفي وأخلاقيات المهنة. إلى غاية صدور قانون 1968 الذي صدر بموجب المرسوم رقم 535 – 1968 المؤرخ في 09 سبتمبر 1968، هذا المرسوم اتخذ بشأن الصحافي المحترف والذي يحدد وضعية الصحافيين داخل المؤسسات الإعلامية وحقوقهم وواجباتهم، وقد سد هذا القانون فراغًا كان موجودًا قبيل 1968 ونلخص مضمونه في النقاط الخمس التالية[1]:

1- يعرف الصحفي المحترف بأنه من يعمل بصفة دائمة ومنتظمة ومأجورة في صحيفة يومية أو دورية تملكها الدولة في جميع أطوار التحرير ويلحق بالصحافيين المحترفين، المصورين بجميع أنواعهم وكذلك المتعاونون مع الإدارة ، المصححون ، المترجمون، الضاربون على الآلة ، المذيعون، الموثقون بالمصلحة وكذا المراسلون داخل وخارج الوطن.

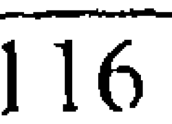
2- الصحافيون المحترفون تعطي لهم بطاقة خاصة من طرف لجنة خاصة ولا يوظف الصحافي إلا إذا حصل على هذه البطاقة .

3- يخول لمدير المؤسسة صلاحيات تكاد تكون مطلقة ومدير المؤسسة هو الذي يتولى توظيف الصحافيين المحترفين يعينهم ويرقيهم بمشاركة لجنة مختلطة داخل المؤسسة.

4- ينشئ لجنة مركزية للتحكيم والتأديب يرأسها ممثل وزير الإعلام وتنظر في جميع النزاعات والخلافات التي سوف تظهر بين إدارة المؤسسة والصحفيين.

5- يحدد عمل الصحفي فهو يقوم بعمل نضالي وملزم بحفظ السر المهني ، والامتناع عن استعمال الصحيفة لأغراض خاصة.

(1) زهير احدادان ، مرجع سابق، ص29.



بنية التعليق الصحفي لدي الصحفيين :

متغير التسمية :

تسمية التعليق تثير جدلاً كبيرًا بين الصحفيين خاصة وأن جل الكتب في مجال الإعلام لم يشر لوجود تسمية للتعليق والصحافة الجزائرية انفردت بهذا تأثر بالمدرسة الفرنسية على ما اعتقد، والتسمية ليس هي العنوان ، لأن العنوان هو هو الكلمة أو مجموعة الكلمات التي تمثل عبارة واحدة أو أكثر من عبارة مقسمة على أكثر من سطر، يتناسب طولها مع طول المادة التحريرية التي ترتفع فوقها. أو توجد داخل المساحة المخصصة لها. وتكون شديدة الصلة بمضمونها قوية الدلالة عليه، مختصرة له ومبرزة لبعض جوانب الأهمية فيه... ممثلة وحدة تحريرية بذاتها ... ذات نسيج قوي ومركز وواضح ، تجمع ويكتبها الخطاط بحروف أكبر من حروف الخبر نفسه"[1] "لتسبيق الموضوع الصحفي وتشير إليه ، وبعد العنوان من الإجراءات الرئيسية الهامة للخبر أو الموضوع الصحفي. ومن ثم ينبغي أن يكون جذابًا ومعبرًا وملفتًا لنظر القارئ"[2].

أما التسمية فهي الاسم الثابت الذي يعطي للتعليق ويوضع في أعلاه.

متغير الهرم الفني :

الهرم الفني أنواع منها :

1 – طريقة الهرم المقلوب :

وفي هذا النوع لا يعيد الصحفي إنتاج الواقعة أو الحدث كما وقع فعلاً وإنما يتدخل فنيا في كيفية صياغته وذلك بالاعتماد على ترتيب قائم على الأهمية. فالعناصر المهمة تمثل مقدمته ثم يكمل تنازليًا من الأهم إلى المهم في جسم الخبر وهذا الشكل الفني من الأشكال المنتشرة بقوة حاليًا انعكاسًا لرغبة القراء في معرفة الحدث بأسرع طريقة .

(1) أدهم محمود: دراسات في فن التحرير الأخبار ، مصر ، دار الثقافة 1982 ، ص9.

(2) شلبي كرم: معجم المصطلحات الإعلامية، دار الشروق ، بيروت ، ط1، 1989.



وهي طريقة فنية قائمة على خاصية السرد معتمدة التسلسل الزمني في كتابة الحدث وكأنك تقرأ قصة ، لذلك سمي لدي البعض بالقصة الإخبارية.

2- طريقة الهرم المقلوب المتدرج :

وهذا القالب الفني يربطه بعض الأكاديميين بالصحف الرسمية أو الناطقة باسم الهيئات والتنظيمات وفي الحقيقة الهرم المقلوب المتدرج يرتبط بالتصريحات والبلاغات والخطب والبيانات أو كل ما تعلق بفعل الكلام .

3- طريقة الهرم المعتدل :

وهي طريقة فنية قائمة على خاصية السرد معتمدة التسلسل الزمني في كتابة الحدث وكأنك تقر قصة، لذلك سمي لدي البعض بالقصة الإخبارية((1)).

اهتمام الصحفيين الجزائريين بالهرم المقلوب يدل على مواكبة التطورات الحاصلة في المجتمع. خاصة وأننا نعيش على عصر السرعة. فاهتمام الصحفي الجزائري مثله مثل أي صحفي في العالم يركز على تقديم المعلومة بأسرع طريقة حتى في التحرير الصحفي من خلال استعمال الهرم المقلوب حيث تأتي المقدمة بما هو مهم ومثير ورئيسي.

متغير الأهمية :

تعكس اهتمام الصحافة الجزائرية بما يجري على الساحة السياسية من متغيرات عجزا ونقصًا فيها. لأن الاهتمام بالشق السياسي على حساب مواضيع أخرى كالشباب والطفولة والمرأة. لا يعتبر مرآة عاكسة لحقيقة المجتمع .

ويرجع هذا الاهتمام الزائد بهذه المواضيع إلى طبيعة الأزمة التي مرت بها الجزائر أمنيا وسياسيًا. فأضحت اهتمامات الإعلاميون سياسية بحتة.

(1) ساعد ساعد ، مرجع سابق ، ص45/44.

متغير الحضور :

بجانب الحقيقة لو اعتقدنا أن التعليق الصحفي مكانته في صحافة الرأي وفقط أو الصحافة الخاصة وليس في الصحافة العمومية. وكأننا بذلك نريد القول أن التعليق الصحفي هو الانتقاد والمعارضة وهذا في رأيينا خطأ. فلا يمكن للتعليق أن يرتبط بالسوداوية والسلبية دومًا. بل هناك ظواهر ايجابية يجب التعليق عليها. وفي هذا يقول بولتيز صاحب أحسن جائزة صحفية في أمريكا : "إن جمهوريتنا وصحافييها سوف تنهض وتنهار في نفس الوقت، فالصحافة القديرة النزيهة المتجردة التي تهتم بالصالح العام والمتمتعة بعقول ذكية لمعرفة ما هو صائب، والتي تملك الشجاعة لتحقيقه بإمكانها المحافظة على تلك الفضائل العامة التي بدونها تكون الحكومة الشعبية التمثيلية صورية، ومدعاة للسخرية، فالصحافة التهكمية التي تشكك بالفضائل البشرية سوف تنتج مع الوقت شعبًا خسيسًا مثلها، فسلطة صياغة مستقبل المجتمع الحر ستكون في أيدي صحفيي الأجيال القادمة".

متغير المحتوى :

يعكس التنوع في ضبط محتوى التعليق الصحفي لدي الصحفيين أهم الصفات الرئيسية التي يقوم عليها التعليق الصحفي وهي النقد والشرح والتحليل والتفسير ولو أن هذا الأخير يعتبره البعض من خصائص المقال الصحفي وليس التعليق.

متغير الموضوع :

ويعود في اعتقادنا طغيان المواضيع السياسية إلى عدة اعتبارات يأتي في مقدمتها حداثة التجربة الديمقراطية في الجزائر التي أبرزت نوعًا من التعددية السياسية والإعلامية. ثم أن المورد البشري في الجرائد الجزائرية يرتفع في الأقسام الوطنية أو ما يسميه البعض الأخرى بالقسم السياسي في الجريدة.

ومن جانب أخرى تعكس هذه النتائج طغيان الثقافة السياسية لدي القائمين على الجرائد الخاصة .

أما ما تعلق بالاهتمام بالمواضيع الاقتصادية ووالاجتماعية فهي انعكاس طبيعي للتطورات الحاصلة في البلاد مع تدهور القدرة الشرائية للمواطن واعتماد الخوصصة المجحفة وتسريح العمال وارتفاع البطالة وتزايد الفقر والتشرد في المجتمع .



أهداف استخدام التعليق الصحفي

متغير الموضوعية :

إجماع الصحفيين على أن الموضوعية هي جزء من عملهم اليومي يبدوا الأمر بعيدًا عن الحقيقة. لأننا حين نتكلم عن الموضوعية يجب أن نضع في الحسبان جملة من المتغيرات ذات الصلة منها الخط الافتتاحي للجريدة ... توجهات الممول وراعي الاشهار . وتكوين الصحفي واهتماماته الخاصة اجتماعيًا وثقافيًا وسياسيًا .

متغير التعددية :

حيث نلاحظ إجماعًا تامًا على أنه نعم يكرس التعددية ويحترمها من خلال استعمال هذا النوع الفني .

لقد كان لميلاد التعددية والسياسية والإعلامية أن فتحت المجال على مصراعيه لازدهار الأنواع الفنية الفكرية في الكتابة الصحفية كالمقال والعمود الانتقادي الساخر والتعليق الصحفي .

متغير الانتقاد :



ليس بعيد عن هذا المتغير . ولكن هذا لا يعني غياب هذا النوع في مرحلة الحزب الواحد. بل كانت ولكنها لا تتعدى انتقاد ظواهر من صلب المجتمع ليس إلا .

ليس بالضرورة أن يكون التعليق الصحفي ناقدًا في كل الحالات فيمكن أن يكون ايجابيًا ويعلق عن ظاهرة مشرفة وطيبة في المجتمع .

متغير الخط الافتتاحي :

إن الإلتزام بالخط الافتتاحي للمؤسسة الإعلامية أصبح أمر لابد منه ويكاد لا يناقش في قاعات التحرير أو مع الصحفيين أثناء توظيفهم. ومرد ذلك هو وجود تنوع ما في الأفكار والمعالجة في الساحة الإعلامية الجزائرية ... هذا التنوع ساعد الصحفيين في اختيار الجريدة التي يكتبون وفق القناعات . وبالتالي أصبح الإلتزام بالخط الافتتاحي مفروغ منه تمامًا .

متغير المبيعات :

إن استخدام الأنواع الفكرية في الكتابة الصحفية، وخاصة التعليق الصحفي يساهم في رفع مبيعات الجرائد، لأن القارئ دائماً يتطلع إلى معرفة المزيد من المعلومات وإلى كشف أبعادها ودلالاتها وخلفياتها، وهذه المعاني يوفرها له التعليق الصحفي، وبالتالي يصبح إقباله على الجريدة نضير أفكارها المتنوعة وذات الخلفية في المواضيع.



خلفية وأثر استخدام التعليق

متغير الاستخدام:

يعتبر استخدام التعليق بشكل يومي رد فعل من المؤسسة الإعلامية حول التطورات الجارية في الساحة العامة، كما يمكن أن يكون غموض الحدث سبباً في استخدام التعليق الصحفي ليكشف عن خلفيات الموضوع وأبعاده ودلالاته.

متغير خلفية الاستخدام:

استخدام التعليق الصحفي في الإعلام المكتوب يتوقف في عدة أسباب يأتي في مقدمتها.

محاولة الصحفي لإبداء رأيه في الموضوع محل التغطية لعدة أسباب قد يكون لغموضه أو أن الموضوع يتطلب شرحاً للقارئ أوان الأمر يتطلب اتخاذ موقف الجريدة حيث ينعكس الخط الافتتاحي للمؤسسة الإعلامية من خلال إبداء الرأي في كتابة التعليق ومعالجة الموضوع.

متغير المتابعات القضائية :

في الحقيقة ليست كل المتابعات القضائية تعد حد من حرية التعبير. بل هناك من الصحفيين من يتجاوز الحدود بالإساءة للمقدسات الدينية والذات الإلهية وحتى التدخل في خصوصيات الأشخاص والهيئات والطعن فيها لأهداف مشبوهة .

متغير رد الفعل على المتابعات القضائية :



تنوعت تبريرات الصحفيين حول خليفة المتابعات القضائية التي تعرضوا لها إلا أن الشئ المهم في البحث هو أن أغلبية هذه المتابعات القضائية كانت بسبب استعمال أنواع الرأي في

الكتابة الصحفية كالتعليق الصحفي مثلاً حيث يتقدم الرأي عن تقديم المعلومة وهو الذي يزعج بطبيعة الحال بعض الدوائر .

متغير رد الفعل في الأنواع الفنية (في الاستخدام) :

تولدت في قاعات التحرير قضية تعقيبات الصحفيين على ردود الفعل في كتابتهم والأصل على الصحفي أن لا يعلق على ردود الفعل حينما يكتب أنواع الرأي فللطرف الآخر رأي كذلك. أما وأن كان الموضوع غير ذلك فإننا نرى أن الرد الحقيقي للصحفي هو التغطية الموضوعية المتعددة الآراء والتي تكرس فيها التعددية في الموضوع الواحد .



العوامل المؤثرة في استخدام التعليق الصحفي

متغير تعليمات هيئة التحرير :

تلقي التعليمات من طرف إدارة التحرير يعتبر أمر طبيعي في أداء مهنة الصحافة لأن هيئة التحرير في الأخير هي المسئولة على كل صغيرة وكبيرة في العمل. يبقى أن البعض من الصحفيين لا ينتظرون تعليمات إدارة التحرير تعكس طموح الاستقلالية في اتخاذ القرار وفهم لطبيعة الخط السياسي للجريدة وبالتالي فهم المطلوب وكيفية معالجة المواضيع .

متغير عصر السرعة:

عصر السرعة كما يسميه البعض كان له تأثير على مناحي الحياة للمواطن. فأضحى تلقيه للمعلومة يندرج في هذا الإطار. فما بالك بسعيه لمعرفة خلفيات الأحداث والقضايا والظواهر التي لا تكاد تتوقف على مر الساعة وفي بعض الحالات تكون غامضة .

متغير المعنى (ما معنى ماذا حدث ؟) :

ومن الطبيعي أن يسعى القارئ إلى معرفة خلفيات الأحداث والقضايا والظواهر في ما يجري حوله . والتعليق يركز على هذا الأمر حيث لا يكتفي بتقديم ماذا حدث بل ما معنى ماذا حدث ؟

متغير الدعاية :

الحديث عن الدعاية في الجرائد يعكس بشكل يومي من خلال طرق المعالجة وتفضيل أخبار دون أخرى. فكل مؤسسة إعلامية تدافع عن أفكار وتوجهات ومشاريع معينة مثلها مثل الصحافة العمومية التي تدافع عن مشاريع الدولة وتوجهاتها الكبرى .

متغير الميول :

يلاحظ اهتمام كبير من طرف الصحفيين الجزائريين بالأنواع الفكرية حيث المقال الصحفي والافتتاحي والتعليق والعمود الصحفي على حساب أنواع فنية أخرى كالخبر والربورتاج والبورتري والتحقيق الصحفي .

وإن اعتبر البعض ميل الصحفي إلى هذه الأنواع مرتبط بالمتغيرات التي عرفتها البلاد بعد إقرار التعددية السياسية والإعلامية ومحاولة إضفاء حرية التعبير والتدليل على الآراء، ورغبة الجمهور في معرفة الخلفيات وأبعاد القضايا .

إلا أننا نتوقف عند علمية هذا الجهد الإعلامي، فأين هي الأخبار والمعلومات ؟ هل يحتاج دائمًا القارئ إلى الخلفيات ؟ أليست المعلومة دائمًا تكون مقدسة ؟ وأين هو رأي القارئ في هذه المتغيرات ؟ أليس من حقه أن يأخذ بالمؤسسات الإعلامية . وهذا يمكن اعتباره من جهة أنه وعي سياسي لدي النخبة المعلومة .

ثم يتخذ القرار لوحده ؟

إن الصحافة الجزائرية لم تحترم المقولة المشهورة "الخبر مقدس والتعليق حر" .

العوامل المؤثرة في تطور استخدام التعليق الصحفي :

متغير الحزب الواحد والتعددية :

إن محاولة ربط ازدهار التعليق الصحفي بميلاد التعددية السياسية والإعلامية بعيد نوع عن الحقيقة. فلقد كانت في عهد الحزب الواحد كتابات صحفية فكرية متنوعة كالمقال والتعليق. وقد ذكر ذلك أحمد حمدي في كتابه دراسات إعلامية وخص بذكره مرحلة الحزب الواحد.



متغير الانتماء السياسي :

اهتمام الصحفي الجزائري بالكتابات التي لها علاقة بالجمهور تعتبر حالة صحية وربما

تدل ارتباط الصحافة وتغلغلها في أوساط المجتمع وهو ما ذهبت إليه الدراسة الأخيرة لمعهد ايمار الفرنسي والتي أشارت إلى تغلل الصحافة الجزائرية في عمق المجتمع الجزائري (الدراسة أجريت سنة 2006 بالجزائر وشملت أغلبية الصحف العمومية والخاصة).

متغير الفاعلين:

التعليق الصحفي حين يعبر عن رأي الصحفي فهو انعكاس طبيعي لموقف الجريدة ونادرًا ما يحصل تناقض في المواقف في المعالجة . .

متغير الرأي (المؤسسة الإعلامية والصحفي) :

إن الاستخدام المستمر للتعليق الصحفي في العادة يغرس مجموعة من القناعات والأفكار في ذهن القارئ وبالتالي يجعله سهل للتوجيه نحو موقف ما .

متغير التوجيه :

في كثير من الحالات يضطر الصحفي وهو يتابع الحدث إلى التعليق عليه لعدة اعتبارات.

سواء كان الأمر يتعلق بغموضه أو لأهميته أو لأنه يحمل خفايا تحتاج الإظهار والتوصيف.

متغير الجمهور (المعرفة) :

إنن الانتصار لرضا الجمهور هو المقياس لنجاح المؤسسات الإعلامية . ولكم من الصعب الحكم والقياس في هذا المقام حول هذه المعطيات المقدمة هل حقًا تنتصر المؤسسات الإعلامية لجمهورها أم لا .

متغير الحدث والبيئة الثقافية :

كتابة التعليق الصحفي لا تتوقف على جرة قلم في ورقة بل هناك عوامل ومؤثرات يجب الإشارة إليها سواء تعلق الأمر بالخط الافتتاحي وعلاقة الصحفي بجمهوره أو بطبيعة الموضوع وتجربة الصحفي والبيئة التي يعيش فيها. كل تلك العوامل وغيرها ترتبك بما تجود به قريحة قلم الصحفي والتي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار .

متغير ردود الفعل حول الأنواع الفنية :

يبدوا الأمر طبيعيًا حول ردود الفعل حول الأنواع الفنية في الكتابة الصحفية خاصة الأنواع الفكرية لأن هذه الأخيرة تعكس القناعات والمواقف والآراء والتوجهات وتكشف لا عن الوجه الحقيقي للصحفي. وبالتالي تأتي ردود الفعل لتعكس من جهتها آراء ومواقف أخرىى حتى في نفس الموضوع الواحد .

متغير السن والجنس :

بهذا نجد أن جيل الصحافة يغلب عليه طابع الشباب وهذه في اعتقادنا حالة صحية ومؤشر ايجابي على اهتمام قطاع الشباب من خريجي الجامعات بقطاع الصحافة، ومن جهة أخرى أن هذا القطاع أصبح يدر بوظائف تناسب إلى حد ما الشباب، توازنًا مع التعددية الإعلامية والسياسية المتبناة منذ قانون الإعلام 1990 ودستور 1989. حتى وأن كانت شكلية كما يعتبرها البعض إلا أنها امتصت يد عاملة محترمة في مجال الإعلام والاتصال .

ويظهر من خلال هذه النتائج انخفاض في نسبة الالتحاق بعالم الصحافة في الفترة الأولى، ومرد ذلك في اعتقادنا إلى تردي الوضع الأمني في الوقت الذي أصبح فيه الصحفي مهدد بالاغتيال مثله مثل رجل أمن، ثم إلى المضايقات التي كانت تتعرض لها الأسرة الإعلامية يومها .

أما خلفية الارتفاع في الفترة الثانية فمرده في اعتقادنا إلى حالة الاستقرار السياسي والإعلامي ، وظهور مؤسسات إعلامية جديدة وشراء الجرائد كالخبر لمطبعة ، واستفادة كلاً لمؤسستي (الخبر – الشروق) من عائدات أموال الإشهار ، وفتحهما ورفع عدد صفحات الجرائد يومها إلى 32 صفحة لكل منهما إلى جانب ذلك هناك عوامل أخرى تتعلق بمواعيد سياسية وثقافية، يأتي في مقدمتها الانتخابات الرئاسية والاستشارة الشعبية حول الوئام المدني والمصالحة الوطنية والانتخابات التشريعية وأزمة منطقة القبائل، فكانت وسائل الإعلام المذكورة بحاجة إلى أقلام صحفية .



متغير سبب الانضمام :

إن ما يلاحظ اهتمام بالغ من الصحفيين الجزائريين بالجوانب السياسية في التحاقهم بالمؤسسات الإعلامية . وهذا يمكن اعتباره من جهة أنه وعي سياسي لدي النخبة .

ومن جهة أخرى يعكس تنوع الطيف السياسي في المجتمع الواحد وهو الذي يجعل عملية الاختيار في التوظيف تبنى على أساس سياسي وليس مهني. مع ذلك يعتبر هذا في اعتقدنا حالة غير صحية إلى درجة معينة. لأن الكثير من القنوات العالمية في المؤسسات الكبرى تتسابق على اختيار الصحفيين النجوم وفق معايير مادية في كثير من الحالات. وهو نفس الاهتمام والمسعى لدي انضمام البعض من الإعلاميين لتلك القنوات الإعلامية .

على انه يمكن تفسير هذا الأمر من جانب أخرى وهو تقارب التحفيزات المهنية في كل المؤسسات الإعلامية هو الذي أجبر الصحفيين الجزائريين على تفضيل الخط السياسي في الانضمام إليهم .

متغير العمل في أقسام التحرير :

يعكس الحضور القوي للصحفيين في القسم الوطني اهتمام المؤسسات الإعلامية بالنشاط الوطني على الخصوص حيث يشمل كل الأنشطة والفعاليات الرسمية والمدنية. بل هناك من الصحف من يدرج الأنشطة المحلية بالعاصمة ضمن الأنشطة الوطنية .

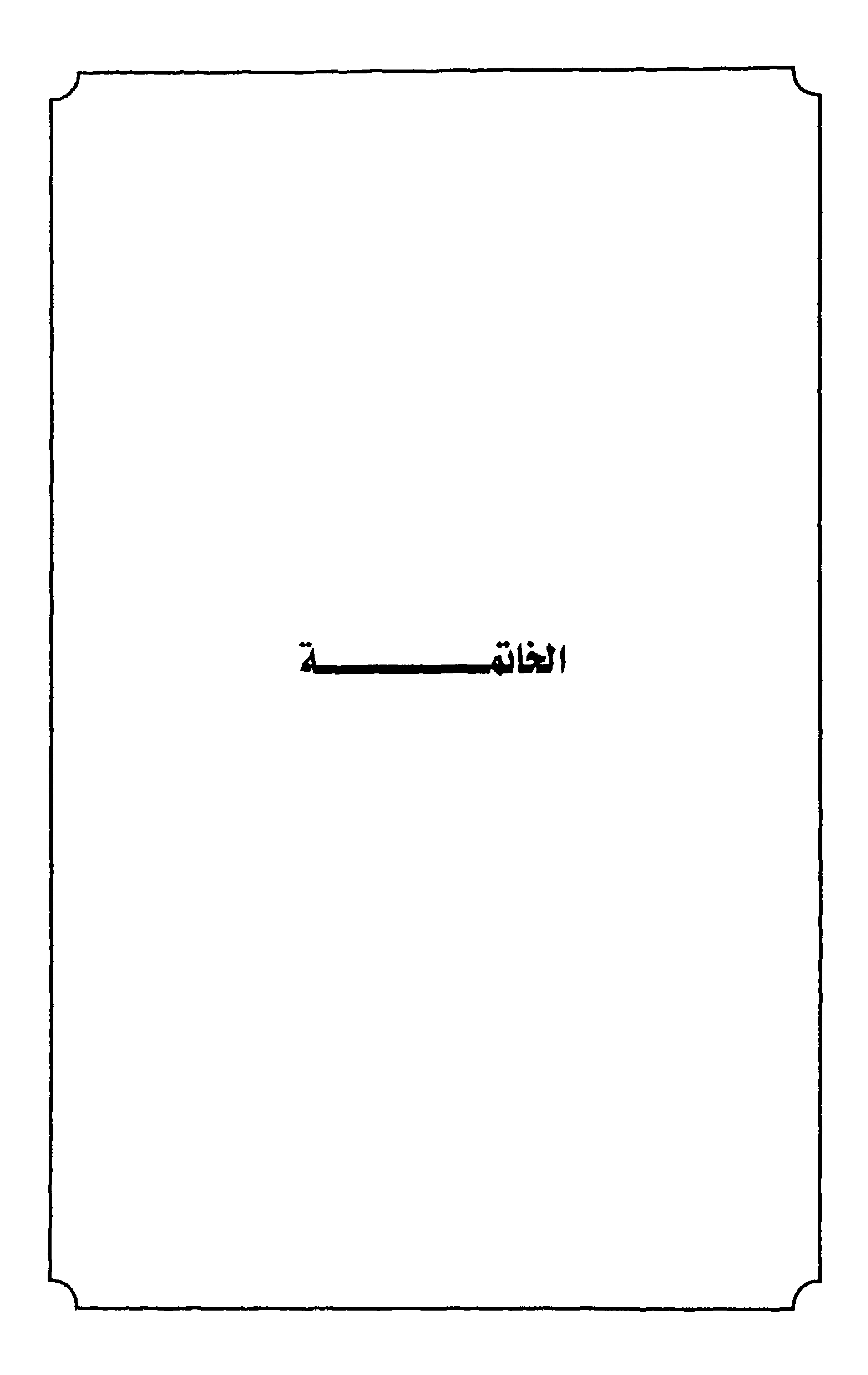
وتأتي الرياضة والثقافة بنسب متقاربة في تغطية الأنشطة وهذا لا يعني ألبته أنا الثقافة في الجزائر بخير بل مرد ذلك الخلط الواضح في أقسام التحرير بين القسم الاجتماعي والثقافي والفني. فالصحافة الجزائرية لا تمتلك وللأسف إعلام ثقافي حتى والجزائر عاصمة للثقافة العربية .



في حين نجد عدم الاهتمام بقضايا الطفولة والشباب وقضايا المرأة ما تعلق بالطبخ والزينة.

ويلاحظ غياب القسم الاقتصادي بأتم المعنى في أغلب الجرائد ماعدا المتخصصة.





الخاتمـــــــة

لقد مرت الصحافة الجزائرية بمراحل مهمة وأساسية، وتركت بصماتها شاهدة على مر التاريخ وهذا سواء في عهد الاحتلال الفرنسي أو أثناء الثورة التحريرية المباركة أو بعد الاستقلال ، ثم عهد التعددية السياسية والإعلامية .

وكان من أبرز الشواهد الحية التي يمكن أن نذكرها على سبيل المثال لا الحصر، هو الحضور المتميز للوجوه الإعلامية الجزائرية خريجي أقسام الإعلامية عبر كبريات القنوات الفضائية الإعلامية العالمية.

فلقد كانت للقفزة النوعية التي خطتها الصحافة الجزائرية بعد اقرار التعددية السياسية والإعلامية، بأن أصبحت مضرب المثال والقدوة والنموذج العربي للتطور لولا بعض الهزات التي عرفتها الجزائر في السنوات الماضية .

فالتطور النوعي والكمي الذي عرفه قطاع الإعلام بعد نهاية الثمانيات لم يأت هكذا وفقط خبط عشواء إنما كان تحصيل حاصل لتجربة رائدة منذ عهد الاحتلال إلى نضالات الحركة الوطنية والثورة التحريرية وجهود الرجال في عهد الحزب الواحد .

وما كانت تقدمه الجامعات وأقسام الإعلام بالجزائر .

فبنظرة فاحصة لتاريخ البارزين إعلاميًا من الجزائريين في القنوات الخارجية نجد أنهم مروا عبر بوابة التلفزيون الجزائري ومقاعد قسم الإعلام بجامعة الجزائر .

هؤلاء صنعوا المجد لأنفسهم وللجزائر ولقطاع السمعي البصري، في الوقت الذي توصف مؤسسة التلفزيون (باليتيمة) جراء الانغلاق والرأي الواحد الذي تخاطب به جمهورها .

فما بالكم بالصحافة المكتوبة الجزائرية المفتوحة على الرأي الحر والمتعدد والنقد والمعارضة في أغلب الحالات ، أليست هي كذلك في مصاف البروز الإعلامي المتميز على الأقل مقارنة ببعض الدول العربية والافريقية .

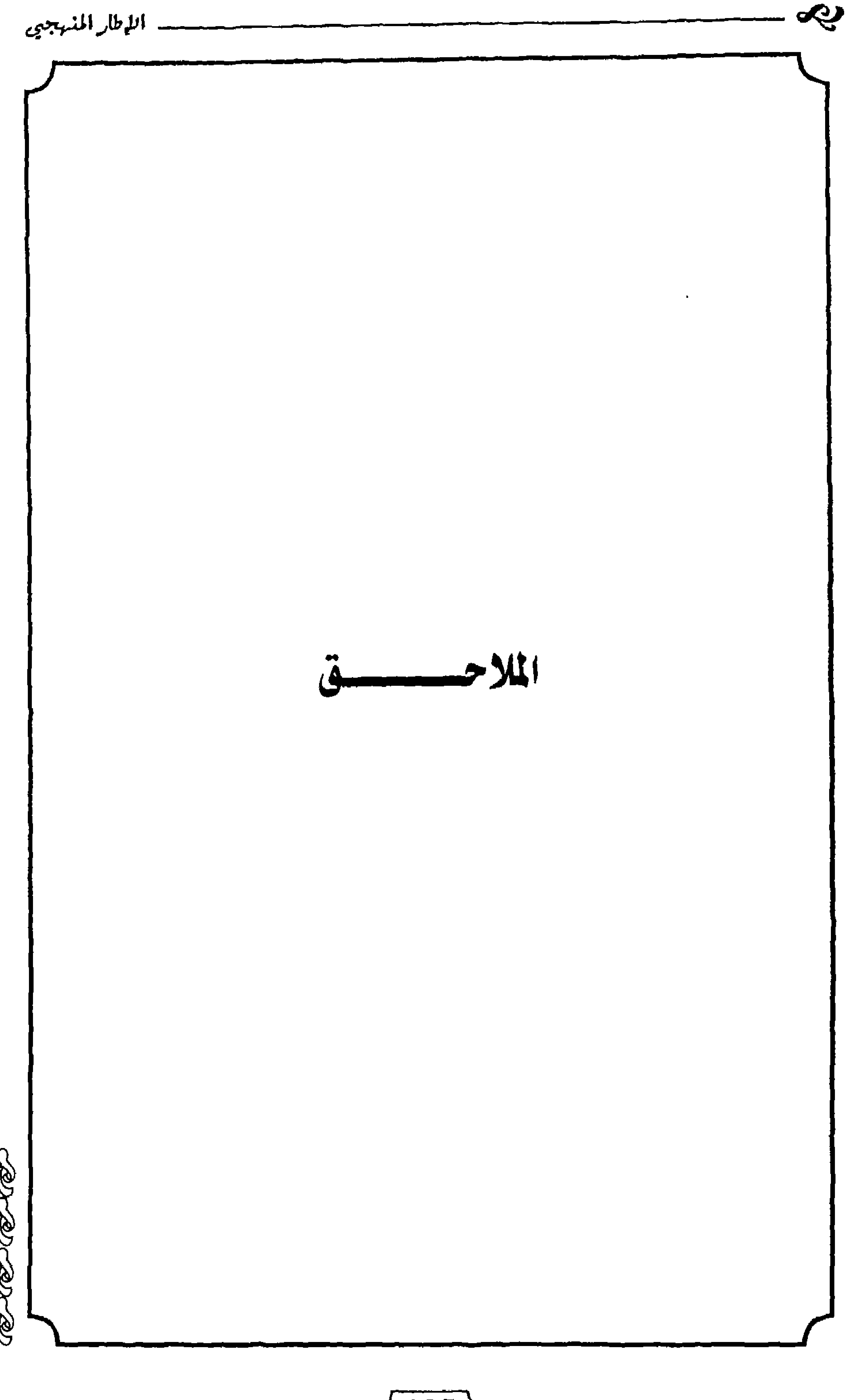
فرغم كل المضايقات والتحديات واصلت الصحافة المكتوبة الجزائرية تحدياتها في مجال وحرية التعبير والرأي الأخر، وكان لها ذلك طبعًا بتكاليف ولابد منها.

فإن كانت لهذه التضحية ثمن، فإن الواجب اليوم هو أنها مدعوة للاحتراف ليس في الجوانب التقنية والتعبيرية والمطلبية، وإنما في الجوانب الفنية ومراعاة خصوصية هذا القطاع الحساس بكل جوانبه، هذا على مستوى القواعد الفنية الصحيحة في مجال الكتابة الصحفية من حسن اختيار وصحة العناوين والطرق الفنية في الكتابة واحترام الأسس المتعارف عليها في هذا الاطار، أو من جانب الإخراج واحترام الذوق العام واهتمامات جمهور وسائل الإعلام بكل أطيافه وتنوعاته واختلافاته، فلا تطغى السياسة على اهتمام الشباب والطفولة والمرأة والثقافة ... إلخ.

فكل طيف يجب أن يبحث عن حضوره في المساحات المكانية في الجريدة باعتباره جزءًا لا يتجزأ من كينونة المجتمع وبذلك ولابد أن تخرج الصحافة من صحافة الجماعة أو الجهة أو الحزب إلى صحافة مجتمع تعكس اهتماماته وتطلعاته وتكون صحافة مؤسساتية واحترافية وهذا لا يكون إلا باحترام القارئ من خلال تقديم المعلومة تقديمًا معلوماتيًا خبريًا وفقط.

ثم إن كان ولابد أن تتجه نحو التعليق وتقديم الرأي فلا يكون عبر بوابة الخبر وإنما عبر أركان أخرى حسب النوع الفني والمساحة المكانية والزمانية .





الملاحـــــق

ملحق رقم:01

نسبة المقروئية للعناوين الرئيسية من الصحافة الوطنية

نسبة القراءة

0
10
20
30
40
50
60

الخبر
ليبرتي
الهد ـ
الوطن
لوسوار دالجيري
بانوراما
كوتيديان دوروان
الشروق اليومي
النصر
الكرة
لوبيتور
كومبتوسيون
ليكسبريسيون
أوريزون
المجاهد
اليوم
الشاشة الصغيرة
لاديباش دو كابيلي
فوتبول
لاتريبيون
لاكتواليتي
الجميلة

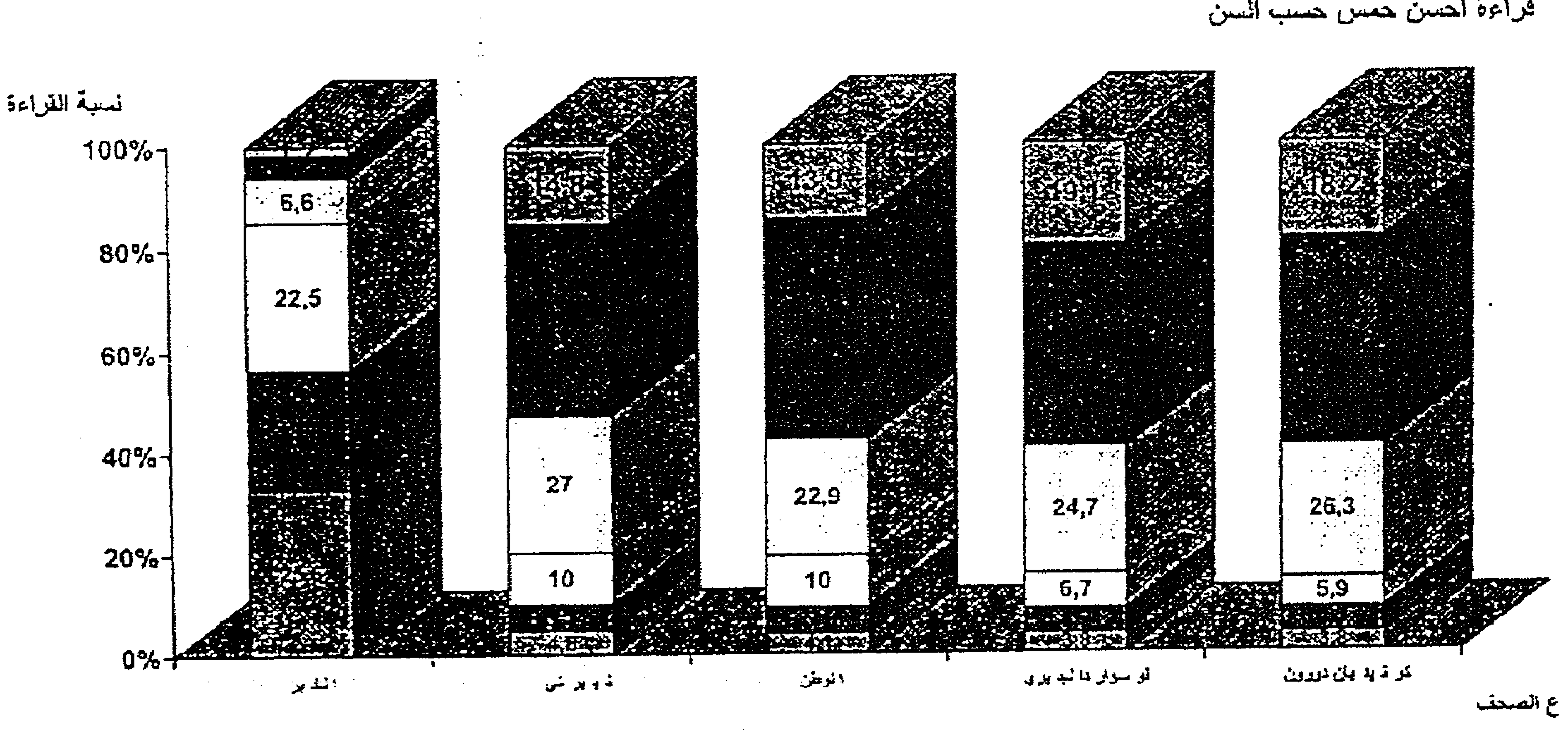
نوع الصحف

نسبة المقروئية



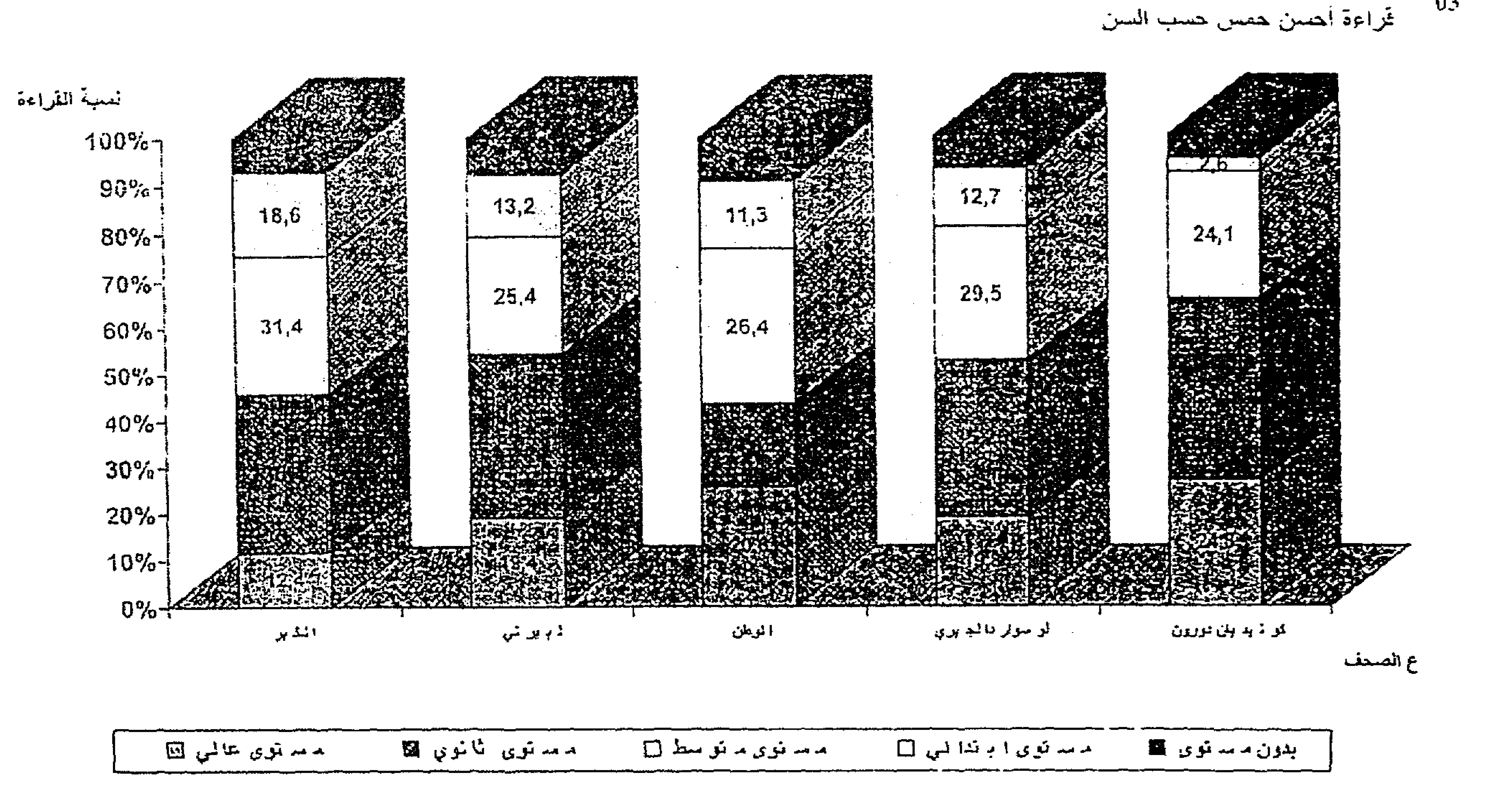


ملحق رقم 2



الرسم يظهر الفئات العمرية المشكلة لقراءة مختلف اليوميات، حيث إن 6.3 بالمائة من قراءة "الخبر: يقل عمرهم عن ثلاثين سنة

ملحق رقم
03



الرسم يظهر المستوى الدراسي للقراءة، حيث يمثل الثانوية والجامعيون 42.8 بالمائة من قراء

ملحق رقم :04

قراءة أحسن حصص حسب الجنس

نسبة القراءة

100%
90%
80%
70%
60%
50%
40%
30%
20%
10%
0%

39,6 — 18,2 — 16,8 — 45 — 35,8

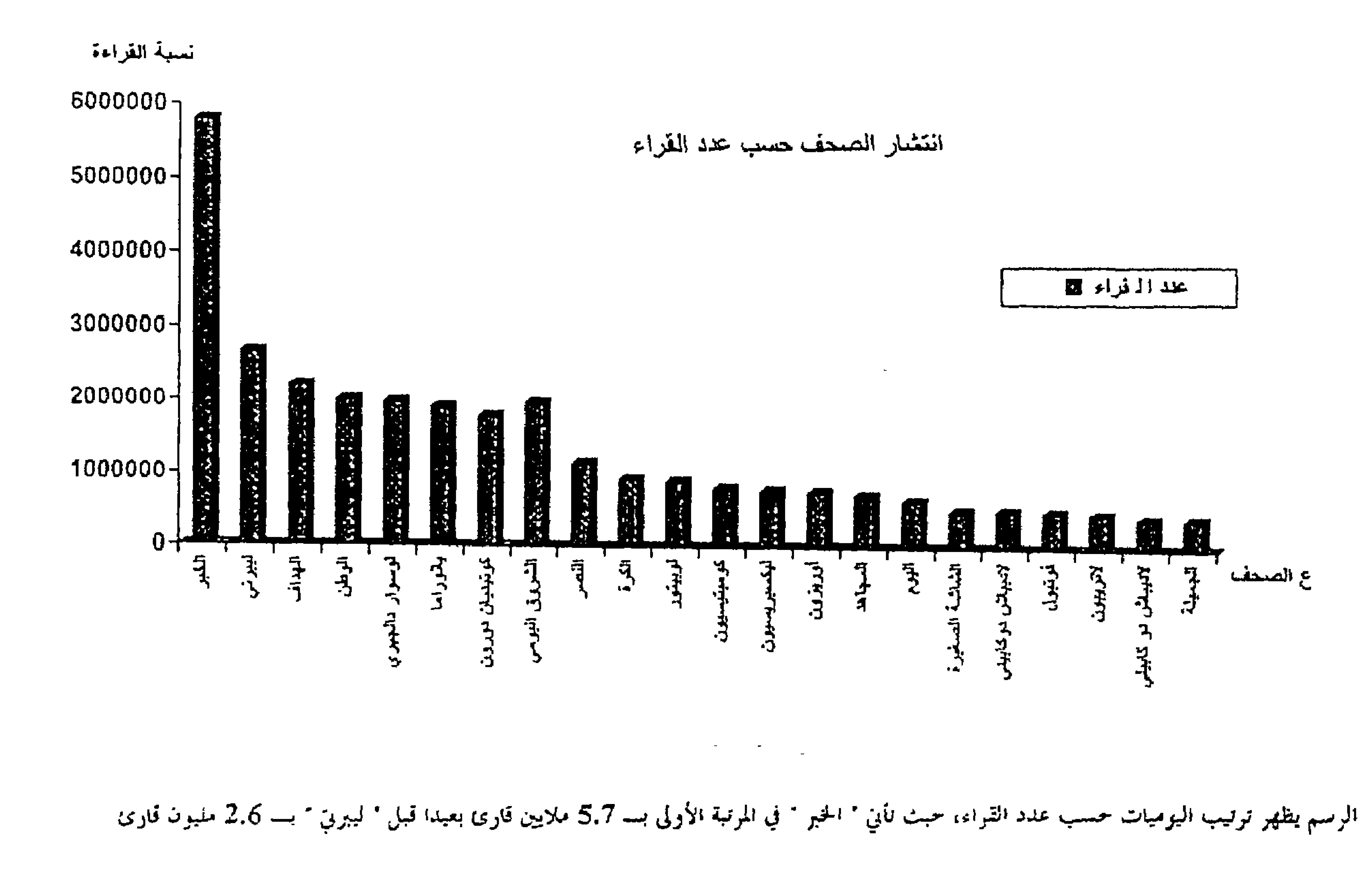
الخبر — ليبرتي — الوطن — لو سوار دالجيري — كوتيديان دوران

ع الصحف

رجال — نساء

الرسم يظهر المقرائية بين الرجال والنساء، حيث يمثل الرجال 60 بالمائة من قراءة " الخبر" ويمثل الرجال أغلبية قراء الجريد الخمس.

ملحق رقم 05



الرسم يظهر ترتيب اليوميات حسب عدد القراء، حيث تأتي " الخبر " في المرتبة الأولى بـ 5.7 ملايين قارئ بعيدا قبل " ليبرتي " بـ 2.6 مليون قارئ

مقروئية الصحف حسب التوزيع الجغرافي

منحنى رقم: (16

مدى مقروئية كل جريدة على مستوى الصحف [illegible] حيث [illegible] المنطقة الوسطى [illegible] في المرتبة الأولى في الشرق بنسبة 47.8 بالمائة في الغرب بنسبة 36.2 بالمائة وفي الجنوب 35 بالمائة

قائمة المراجع



قائمة المراجع

الكتب :

- أبو زيد (فاروق) : "النظم الصحفية في الوطن" القاهرة ، عالم الكتب، سنة 1986.
- أبو زيد (فاروق) : "مدخل إلى علم الصحافة"، عالم الكتب القاهرة، ط2، سنة 1998.
- أديب (خضور) : "أدبيات الصحافة"، مطبعة الدوادي، دمشق ، سنة 1986.
- أديب مروة : "الصحافة العربية ... وتطورها" منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت ، ط1، سنة 1961 .
- أديب (خضور) : "الإعلام الرياضي ، المكتبة الإعلامية ، دمشق، ط1، 1994.
- إبراهيم (اسماعيل) : "الصحفي المتخصص"، دار الفجر للنشر، القاهرة، 2001 .
- أحمد (حمدي) ، "دراسات الصحافة الجزائرية"، دار هومة ، 2000.
- موحوش (عمار)، "ود/ محمد محمود الدنيات"، مهاج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث" ، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر.
- جون هونبرنرج : "الصحفي المحترف" المؤسسة الأصلية للطباعة والنشر ، بيروت ، بدون تاريخ ولا سنة النشر.
- الجوهري (اسماعيل جماد) : "تاج اللغة العربية والصحاح" الجزء الرابع، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1986.
- حمزة (عبد اللطيف): "مستقبل الصحافة" ، القاهرة ، سنة 1989.
- خليفة (اجلال) : "اتجاهات الحديثة في فن التحرير الصحفي"، القاهرة ، سنة 1992.

- دليو (فضيل) : "مدخل إلى الإتصال الجماهيري" ، علم الاجتماع قسنطينة – الجزائر، سنة 2003 .
- ديبان (سامي) : :"الصحافة اليومية والإعلام" ، القاهرة ، سنة 1989 .
- دروبي (محمد): "الصحافة والصحفي المعاصر"، القاهرة ، سنة 1995 .
- رزاقي (عبد العالي) : "المقال والمقالي في الصحافة والإذاعة والتلفزيون والانترنت"، دار هومة الجزائر ، 2006 .
- زيوش (إبراهيم) : "فن كتابة الأخبار للإذاعة والتلفزيون"، مطبعة جريدة الوحدة، بدون تاريخ النشر .
- زيدان (محمود) : "الإستقراء والمنهج العلمي"، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، القاهرة، سنة 1980 .
- زيان عمر (محمد): "البحث العلمي منهاجه وتقنياته"، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط4 ، الجزائر ، سنة 1983 .
- ساعد (ساعد): "فنيات التحرير الصحفي" ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006. ط1 .
- سمير (محمد حسين): "دراسات في مناهج البحث العلمي"، بحوث الإعلام، عالم الكتب، ط2، القاهرة ، 1995 .
- شتا (السيد علي): "المنهج العلمي والعلوم الاجتماعية"، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية ، ط1 ، القاهرة، سنة 1997 .
- شرف (عبد العزيز): "فن المقال الصحفي"، دار قباء ، القاهرة، سنة 2000.
- صابات (خليل) : "الصحافة رسالة واستعداد وعلم وفن"، دار المعارف، القاهرة، ط2، سنة 1983.



- العياضي (نصر الدين): "اقترابات نظرية من الأنواع الصحفية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1999 .
- العاني (وائل) : "آراء في الكتابة والعمل الصحفي"، دار الحافظ بغداد ، 1980.
- الغنام (عبد العزيز): "المدخل إلى مناهج البحث العلمي"، دار النهضة العربية ، ط1، بيروت، 1999.
- كرم (شلبي): "الخبر الإذاعي: فنونه ، خصائصه في الراديو والتليفزيون ، دار الشروق، 1985.
- كرم (جان جبران) : "مدخل إلى لغة الإعلام"، دار الجبل، بيروت، 1992.
- مصطفى عمر السيد أحمد : "الكتابة والتحرير الصحفي، دار القلم، دبي 2005.
- محمد حسن (إحسان): "الأسس العلمية لمناهج البحث العلمي"، دار الطليعة للنشر. سنة 1982 .
- محمد علي (محمد) : علم الاجتماع والمنهج العلمي"، دراسة في طرائق وأساليبه". الاسكندرية ، دار الجامعية ، سنة 1983 .
- لعقاب (محمد): "الصحفي الناجح، دليل عملي للطلبة والصحفيين، دار هومة، الجزائر. ط1 - ط2، سنة 2001 .
- محمد ناصر بن صالح : "أبو اليقضان وجهاد والكلمة" ألفا، الجزائر، 2006، ط3.
- محمد ناصر بن صالح: "الصحف العربية الجزائرية (1947، 1954) الفا، الجزائر، 2006، ط2.

الرسائل :

- اسماعيل مرزاقة : "الإتصال السياسي في ظل التعددية السياسية والإعلامية" ، رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال ، 1990.



- امال معيزي : "رسالة ماجستير في علوم الاعلام والاتصال" ، الجزائر سنة 2006.
- جميلة غانم: "الصحافة المستقلة بين السلطة والإرهاب" --1990 2001، رسالة ماجستير، علوم الإعلام، الجزائر 2003.
- نصيرة صبيات: "رسالة ماجستير في علوم الإعلام والإتصال"، الجزائر ، سنة 2004
- نصر الدين لعياضي: "الخبر الصحفي في الجرائد اليومية الجزائرية الصادرة باللغة العربية من 1965 - 1991 " رسالة دكتوراه في قسم الإعلام والاتصال - الجزائر 1995.

المجلات :

- أحمد بن مرسلي: "أساليب تحليل الخطاب في أبحاث الإعلام والإتصال" المجلة الجزائرية للإتصال، العدد 15 جانفي - جوان 1997 .
- أحمد بن مرسلي : "استخدامات تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية" التطور التاريخي وبعض الجوانب التطبيقية، المجلة الجزائرية للاتصال العدد 14 جويلية ديسمبر 1996
- الطاهر بن خرف الله: "الصحافة المحلية، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 04، سنة 1990 .
- الطاهر بن خرف الله: "من التعددية السياسية إلى التعددية الإعلامية" المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 05، شتاء 1991 .
- محمد حمدان وآخرون : "الموسوعة الصحفية العربية" ، ج4 المنظمة العربية للتربية والعلوم، 1995، تونس .
- محمد قيراط : الأوضاع الاجتماعية والتوجيهات المهنية وظروف عمل الصحفيين الجزائريين - مجلة الجزائرية للاتصال - جامعة الجزائر - عدد 8، سنة 1992 .



- رضوان بوجمعة : "هوية الصحفي في الجزائر 62/89، مجلة الإتصال، العدد 17 ، جوان 1998 .
- ذكرى تأميم الإذاعة مجلة أمواج العدد الأول ديسمبر 2006، صدرت عن مؤسسة الإذاعة والتلفزيون .

جرائد :

- سمير بوجاجة : "جريدة الشروق اليومي، حسب آخر دلالة، المعهد إيمار – أفريل 2006 .
- ب. عين الشروق سحبب أكثر هي 200 ألف نسخة، جريدة الشروق 16/10/2006 – العدد 181 .
- مقران آيت العربي : "حرية الإعلام في الجزائر بين النصوص والممارسات جريدة الخبر 03 ماي 2005 .
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون الإعلام سنة 1982.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون الإعلام سنة 1990.
- صالح: "الصحافة والمستقبل الغامض ، لجان المشاكل المالية وقرارات التعلق – جريدة الخبر – العدد 1233 بتاريخ 10/10/1994.
- جريدة الخبر العدد 4578 بتاريخ 15/12/2005 .
- الحريات الإعلامية : جريدة الخبر 29 جويلية 2004/ العدد 4151.



الوثائق :

- الدستور الجزائري لسنة 1989 المادة 35/144.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : وزارة الثقافة والاتصال نص القانون 88/01 المؤرخ في 12 جانفي 188 منشورات وزارة الثقافة والاتصال 1990 .
- وزارة الثقافة والاتصال موجز حول قطاع الإعلام للدورة الوطنية الأولى للاتصال - الجزائر - جانفي 1992 .
- الإعلام والديمقراطية في الجزائر: ورقة عمل مقدمة من طرف على جرى المدير العام لجريدة الخبر في المؤتمر السنوي للمنظمة العربية للصحافة ماي 2002.

المعاجم والقواميس :

- أكرام شلبي: "معجم المصطلحات الإعلامية (العربي الإنجليزي)" دار الشروق ، القاهرة ، ط1، سنة 1989.
- محمود إبراقن: "قاموس المبرق" موسوعي للإعلام والاتصال ، فرنسي عربي، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، سنة 2004 ، ط1.
- أحمد زكي بدوي: "معجم مصطلحات الإعلام، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1985.
- الفيروز أبادي محي الدين بن محمد: قاموس المحيط، دار الجيل بيروت، 1988، ج3.
- القاموس الجديد للطلاب، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ، 1991.
- القاموس الصغير، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر 1996 .
- "ابن منظور" ، لسان العرب، دار الحديث ، القاهرة، سنة 2002.



المراجع باللغة الفرنسية :

1- DR BRAHIM BRAHEMI. Le droit de l'information la prevue du parti unique et de l'état d'urgence. Ed SAEC – liberté – ALGER 2002. p. 189 .

2- DR BRAHIM BRAHEMI. "Le pouvoir la presse et les inntellectuels en Algérie" Op.. cit., page, 108 – 109.

3- K. M "Quand la presse deviant commerce" revolution africaine, 1795 du 30/12/1997. p. 16.

4- PIERRE ALBERT. Glossaire de presse; G. F. P. J. 1967. p. 26.

5- CHRIST LETEINTU : Télévision. Publicité, Ed, Aryles, Paris, 1990, p.21.

6- BERNARD VOYENNE: Glossaire de presse. Ed: EFPJ. France. 1967. p. 63.

7- ALBERT PIERRE : Lexique de la presse écriture, Dalloz France, 1989. p. 43.

8- MOHAMED ABDOU : On ne peut nous accuser de fermer champ mediation que l'authentique N° 1353/03 Mai 1999. p. 04.



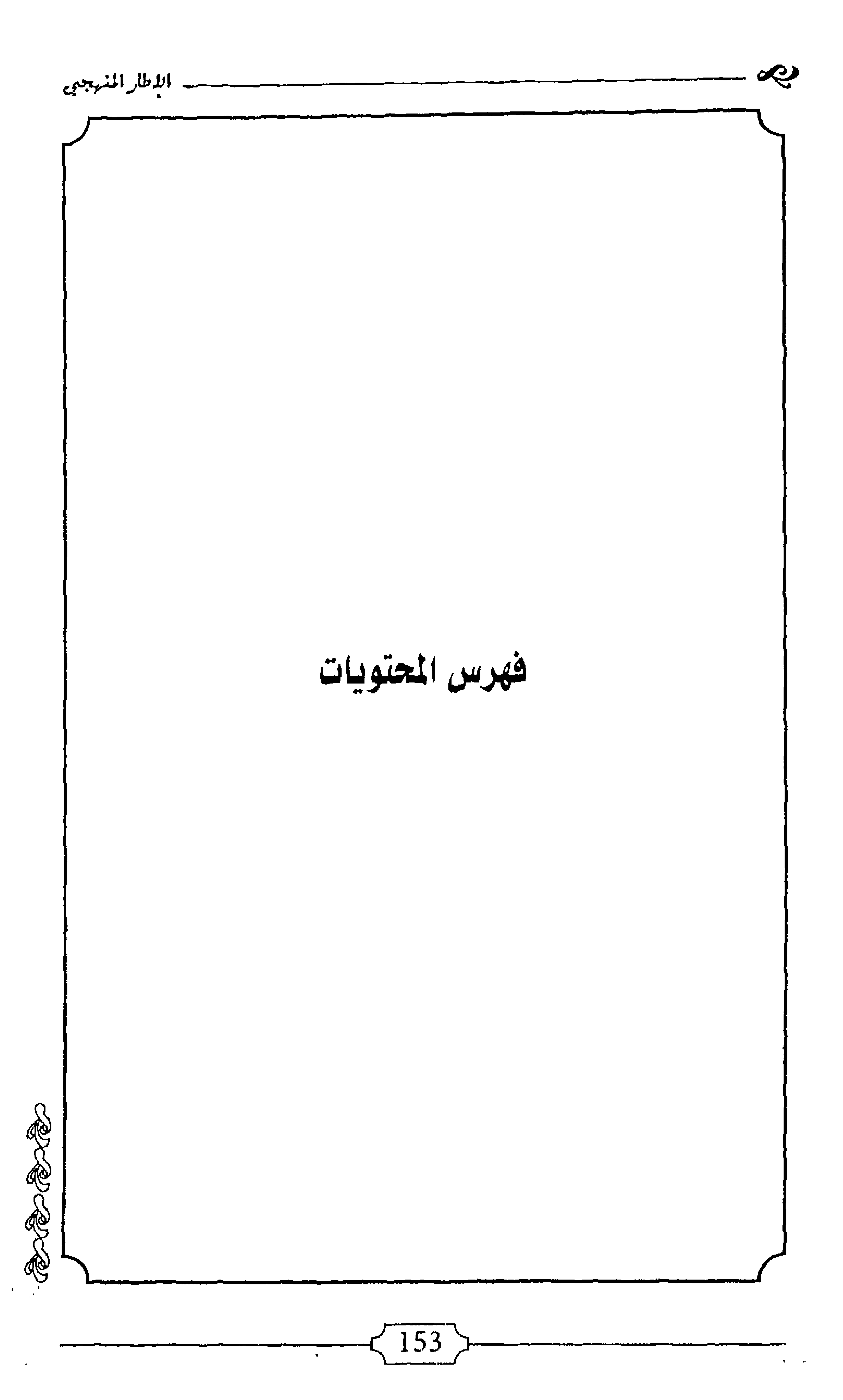
9- Le Ministre de Communication et de la Culture/ annuaire de la presse nationale Armand Martelait Politique et Technologie l'Information – l'Etat le Monde Diplomatique N°564. 28 Mars 2001 p. 11.

10- www.rsf.org rapports moyen orient cinq journalists disparus aucun enquete sérieusement née. L'Algérie 05/02/2001.

11- www.Algerie.tpp.org les violation de la liberté de la presse (Comité justice pour l'Agérie), juin 2004.

12- AHMED ANCER : Encre rouge : Op. Cit., p. 138.





فهرس المحتويات



الفهـرس

الموضـــــــــوع	الصفحة



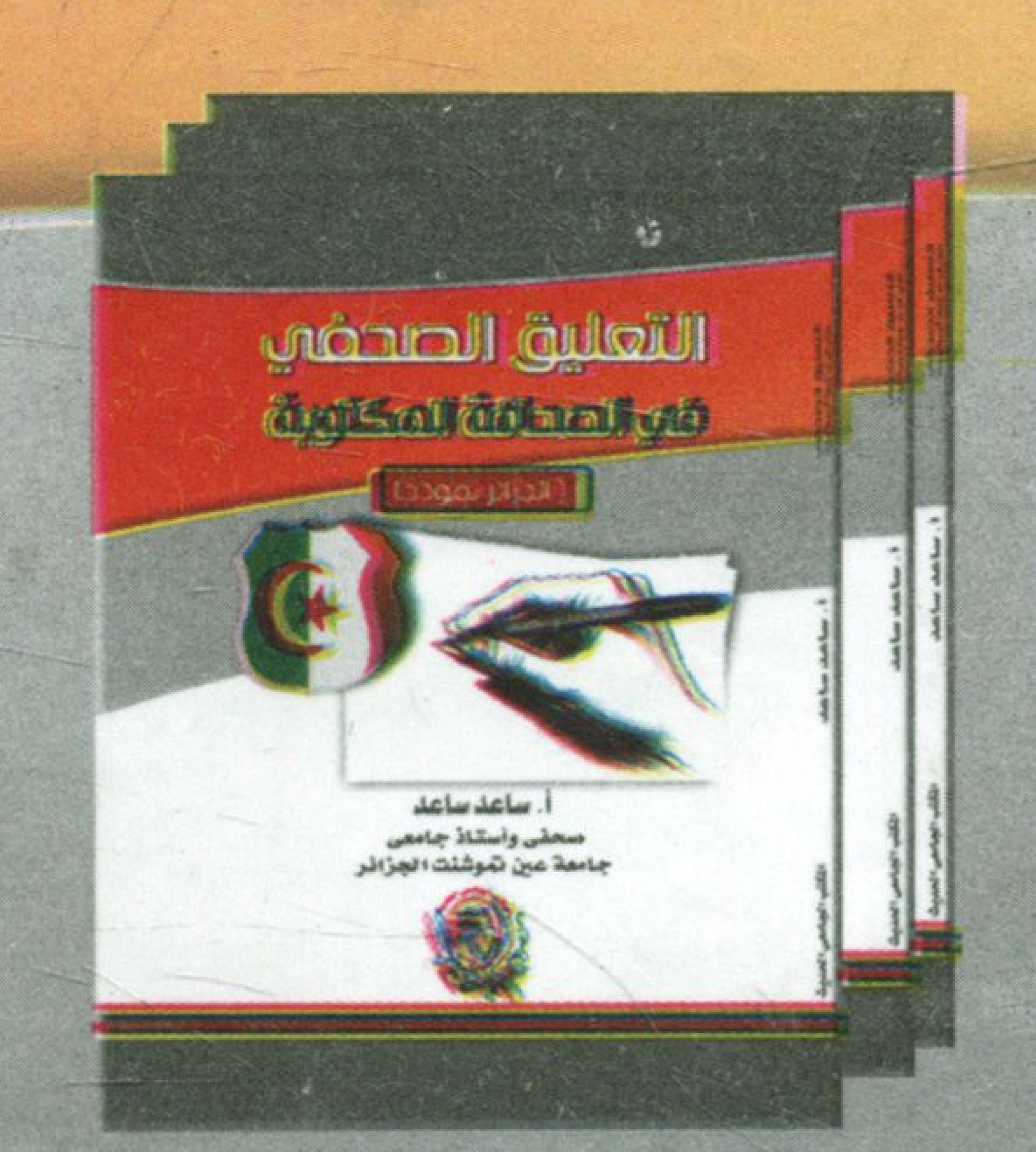
الموضـــــــوع	الصفحة

الموضـــــــوع	الصفحة

الموضـــــــــوع	الصفحة

الموضـــــــــــوع	الصفحة





ISBN 977- 43-8405-9
9 789774 384059



design by : Rehab

المكتب الجامعى الحديث
مساكن سوتير- أمام سيراميكا كليوباترا
عمارة (5) مدخل 2 الأزاريطة - الإسكندرية
تليفاكس : 00203/4865277 - تليفون : 00203/4818707
E-Mail : modernoffice25@yahoo.com